

مصر

وقضايا الجنوب الأفريقي
نظرة على الأوضاع الراهنة
ورؤية مستقبلية

تأليف

المستشار الدكتور خالد محمود الكوي



اهداءات ٢٠٠٢

السفير فتحي الجويلي

دمنهور

تاريخ المصريين

٣٣

رئيس التحرير
د. عبد العظيم رمضان

الاجراج الفنل واصلم الغلاف : اساعة سعلا

مصر

وقضايا الجنوب الأفريقي

نظرة على الأوضاع الراهنة
ورؤية مستقبلية

تأليف
المستشار الدكتور خالد محمود الكومي



الهيئة العامة للكتاب

١٩٨٩

تقديم

فى هذا الوقت الذى يزداد فيه اهتمام الشعب المصرى بالقضايا الأفريقية ، بعد انتخاب الرئيس محمد حسنى مبارك رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية ، يسرنى أن أقدم للمقارئ الكريم هذا الكتاب عن « مصر وقضايا الجنوب الأفريقى » ، الذى كتبه الدكتور خالد الكومى ، الذى عمل مستشارا ورئيسا لقسم الشؤون الأفريقية بإدارة المعلومات والبحوث والتقديرىات بديوان عام وزارة الخارجية المصرية ، وله عدد من البحوث والدراسات المنشورة فى المجلات المصرية المتخصصة . فضلا عن بعض المقالات والبحوث السياسية تحت إشراف مركز البحوث والدراسات السياسية بالأهرام .

وفى هذا الكتاب ينقى الدكتور خالد الكومى الضوء على موقف مصر من قضايا الجنوب الأفريقى ، فيتناول قضية العنصرية فى جنوب أفريقيا ، وقضية أمن دول الجوار والمواجهة مع جنوب أفريقيا ، ثم قضية استقلال ومستقبل ناميبيا - وهى القضايا التى تأتى فى مقدمة المشكلات الأفريقية المعاصرة التى تؤرق أفريقيا حكومات وشعوبا .

وأغلب الظن أن قارئ هذا الكتاب فى هذا الوطن العربى سوف يشعر بأنه يقرأ موضوعا لصيق الصلة به وبوجدانه القومى . فهناك أشياء كثيرة مشتركة بين كل من جنوب أفريقيا

واسرائيل ، على رأسها ظروف النشأة التاريخية المتشابهة ، وطبيعة
الأيديولوجية السياسية التي تؤمن بها كل منهما ، وتبنى كل من
البلدين فكرة « شعب الله المختار » - مع الاختلاف في نشأة
الفكرة ، فهي عند الاسرائيليين تنبع من تفسير الصهيونية للتوراة .
وعند البروتستانت من أحفاد البوير تنبع من تفسيرهم الذاتي
للمذهب الكالفيني . هذا فضلا عن أن كلا منهما قام على أساس
الاستعمار الاستيطاني على بقعة من الأرض ادعى أنها ملكه ، وكان
عليه أن يحمي وجوده الاصطناعي بالقوة ، ويفرض بها سلاطا مسلحا
على جيرانه .

وإذا كان العالم يزداد صغرا مع تقدم وسائل المواصلات
والانصالات فإن القارة الأفريقية تزداد صغرا مع ازدياد الروابط بين
نقاطها ، وتزايد الاهتمام داخل كل شعب بمشاكل وقضايا الشعوب
الأخرى ، وتعاضد الدور الذي تلعبه منظمة الوحدة الأفريقية في حل
هذه المشاكل ، خصوصا بعد أصبح رئيس مصر هو رئيس المنظمة .
ومن هنا فلعل هذا الكتاب يؤدي دوره في زيادة الروابط بين مصر
والشعوب الأفريقية في جنوب القارة ، بمنهج العلمي الموضوعي
وارتكازه على أهم المراجع والمصادر .

والله الموفق

رئيس التحرير
د . عبد العظيم رمضان

هذا الكتاب

ليست منطقة الجنوب الأفريقي ببعيدة عن مصر ، سواء في المنظور الجغرافي والاستراتيجي أو في المنظورات السياسية والاقتصادية وغيرها . ومن ثم يتناول الكتاب - بإيجاز أولا - طبيعة العلاقات بين مصر وأفريقيا ، قبل أن يعرج على تحليل قضايا الجنوب الأفريقي ، مركزا على القضايا الرئيسية الثلاث هناك ، وهي قضية الوضعية العنصرية في دولة جنوب أفريقيا . . . وقضية أمن دول الجوار والمواجهة مع الدول العنصرية . . . ثم قضية استقلال ومستقبل ناميبيا .

يتضح من خلال الدراسة أن القضية المحورية - أو القضية الأم - وراء كل قضايا ومشكلات الجنوب الأفريقي ، هي قضية استمرار الوضعية العنصرية القائمة في دولة جنوب أفريقيا ، فإن ما عداها - في الحقيقة - ليست إلا انعكاسا لاصرار نظام الأبارتيد - أو نظام الفصل العنصري - هناك على الإبقاء على الوضع في جنوب أفريقيا على ما هو عليه ، لصالح الأقلية العنصرية البيضاء المسيطرة على كل شيء ، وضد الأغلبية السوداء الواقعة تحت قهر واستعباد تلك الأقلية . من خلال غطرسة القوة ، يساعد على استمرار هذا الوضع ، ما يلقاه ذلك النظام من مساندة خارجية من قبل المعسكر الغربي ومن إسرائيل ، بالنظر إلى مجموعة متشابهة

من المصالح المشتركة الحيوية ، كالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية وغيرها .

ويقدم الكتاب تحليلا للعلاقة الخاصة بين جنوب أفريقيا وكل من الولايات المتحدة واسرائيل ، ويعرض لما بين هذه الأخيرة وجنوب أفريقيا من أشياء مشتركة وظروف متشابهة . اسهمت كلها في توثيق وشائج العلاقة الخاصة بينهما .

وهذا الكتاب - في النهاية - هو اجتهاد من وجهة نظر الباحث من أجل التعرف على حقيقة الأوضاع القائمة في تلك المنطقة من القارة الأفريقية - في اطار تفاعلات علاقات القوى الدولية المعاصرة - لمحاولة استقراء مستقبل هذه المنطقة بما في ذلك ناميبيا التي ما زالت تحتلها جنوب أفريقيا منذ عام ١٩١٥ حتى الآن . ولا زالت تصر على هذا الاحتلال برغم كل القرارات الدولية التي أكدت جنبا ضرورية الانسحاب الفوري لجنوب أفريقيا من ناميبيا لأنه احتلال غير شرعي . مع توضيح لموقف مصر من هذه القضية . ومن بقية قضايا الجنوب الأفريقي .

مقدمة الدراسة

يخطئ كل من ينصور أن الجنوب الأفريقي يقع - جغرافيا وسياسيا واستراتيجيا - بعيدا عن مصر . فحينما تقدم حكومة جنوب أفريقيا العنصرية على اقامة وتنفيذ مشروعها بشق فروع قناة تصل بين نهر الزامبيزي شمالا « كابريفي » جنوبا في اقليم ناميبيا التي ما زالت تحتلها ، فان جنوب أفريقيا بذلك لا تحصر تأثيرها وسياساتها الضارة فقط في عدد من دول الجوار والمواجهة الأفريقية معها (خاصة : زامبيا وزيمبابوي وموزمبيق وأنجولا) ، بما سوف يؤدي اليه مثل ذلك المشروع المشبوه من خفض منسوب المياه بمساقط فيكتوريا بما يضر مباشرة بتلك الدول الأفريقية ، وبما يعنى أيضا ، دق أسفين وغرس بذور أسباب الخلاف والشقاق والعداوة مستقبلا بين ناميبيا (كدولة بعد الاستقلال) من جهة وجاراتها وشقيقاتها الأفريقيات من جهة أخرى . حول موضوع المياه . أقول بل ان جنوب أفريقيا بمثل هذا المشروع سوف تنسحب آثار سياساتها الضارة على دول حوض النيل أيضا ومن بينها مصر والسودان . فمساقط فيكتوريا - كما هو معروف - هي من بين منابع نهر النيل . هذا مجرد مثل ، ليس الا .

ويخطئ من يتصور أن الجنوب الأفريقي يقع - من منظور التاريخ السنيامي والفكر الاستراتيجي الاستعماري - بعيدا عن

الشرق الأوسط (بما فيه فلسطين) . فان ما حدث في فلسطين مع عام ١٩٤٨ ما كان الا صورة مكررة - مع اختلاف بعض التفاصيل وبعض « الرتوش » - لما حدث في جنوب أفريقيا منذ ما يقرب من ثلاثة قرون من الزمان قبل ذلك ، كما سوف نلاحظ ونذكر في سياق هذه الدراسة .

اننا - كمصريين - اذا اهتمنا الدراسة الجادة لتاريخ وقضايا وشئون الجنوب الأفريقي ، نكون - كمصريين في حق أنفسنا مرتين ، مرة كأفارقة ، وكعرب مرة ثانية . مرة بالنسبة للقارة التي ننتمي اليها ونعيش في ركنها الشمال الشرقي ، ومرة بالنسبة للقضية الفلسطينية وادارة الصراع العربي الاسرائيلي بحكم انتمائنا العربي . فهناك - بين جنوب أفريقيا واسرائيل . « أشياء » و « أبعاد » متشابهة ومتقاربة ، بل ومتطابقة أحيانا . بل سوف نجد أن اسم وزير الخارجية البريطاني الأسبق « اللورد بلفور » مثلما تردد بالنسبة لتاريخ القضية الفلسطينية ، فقد سبق أن تردد أيضا بالنسبة لتاريخ قضية الجنوب الأفريقي في بدايات هذا القرن . فلم تكن صدفة أن كانت ولا زالت وسوف تظل هناك علاقات قوية ومتشعبة بين اسرائيل وجنوب أفريقيا وهي ليست الا انعكاسا امينا وصادقا لكثير من تلك « الأشياء والأبعاد » المتشابهة والمشاركة بين كل منهما ، كالنشأة التاريخية المتشابهة ، والاساس الايديولوجي والفلسفي للفكر العنصري الذي قامت عليه كل منهما : « فكرة النفوق والتمييز » ، والمصالح المشتركة التي تربطهما ، وغير ذلك ، وان اختلفت المسميات وتنوعت الرموز .

على كل حال لا يجب أن نستبق الأحداث ونتسرع بتقديم النتائج قبل عرض المقدمات من خلال العرض التاريخي والتحليل السياسي المتأن . فسوف يدرك القارئ - من خلال هذه الدراسة -

معنى هذه الاشارات ومغزى الدروس التاريخية لقصة قيام جنوب أفريقيا وطريقة اخراج « سيناريو » اقامتها هناك فى الجزء الجنوبى من القارة السوداء : تلك القصة التى لو كنا قد أحسننا وأجدنا استيعابها فى الوقت المناسب ، فلربما كانت صورة الوضع فى الشرق الأوسط وفلسطين ، قد تغيرت الى حد ما لصالح الطرف العربى فى الصراع العربى الاسرائيلى . لكن ماذا يجدى البكاء الآن على اللبن المسكوب ؟ !

وربما لا يعرف البعض أن قصة تطور التاريخ السياسى لمنطقة الجنوب الأفريقى هى - بلا أدنى مبالغة - قصة كفاح بطولى أسطورى للشعوب الأفريقية فى مواجهة القهر والاستغلال ، اللذين مارستهما - بغير رحمة - قوى الاستعمار البريطانى والهولندى والبرتغالى أساسا ، والألمانى الى حد ما ، على مدى قرون ثلاثة من الزمان . لكنها قصة لم تكتمل فصولها بعد . فكم من عامة شبابنا ومثقفينا اليوم يذكر - مثلا لا حصرا - شيئا عن بطل أفريقى عظيم ينتهى الى « الزولو » فى جنوب أفريقيا اسمه « شاكّا » ، الذى كان ملكا للزولو ، والذى أسس امبراطوريته (ما بين أواخر القرن ١٨ والنصف الأول من القرن ١٩) ؟ .

لقد خاض هذا البطل الأفريقى معارك بطولية دفاعا عن أرض بلاده ، بأسلحة بدائية ضد الاستعمار الغربى المدجج بالسلاح الحديث ، واستطاع أن يسطر بطولاته فى تاريخ المنطقة السياسى ، سطورا من نور عن شجاعة واستبسال الأفريقيين ، بعكس ما تشييعه عادة كتابات الاستعماريين الغربيين عنهم . لقد قال عنه « والتر رودنى » أحد كتاب السير الأوروبيين المنصفين كلمات مفعمة بمعانى الاعجاب والصدق ، عندما كتب عنه مقارنا إياه بأشهر الأبطال التاريخيين فى أوروبا . وجاءت عنه كلمات « رودنى »

بقوله : « نابليون ، جوليوس قيصر ، هانيبال ، شارلمان » . . ان رجالا من هذا القبيل الذين نشأوا فى مراحل مختلفة من تاريخ العالم قد تركوا بريقا من الشهرة والمجد رفعتهم عاليا فوق المستوى العام للبشر . ان « شاكا » هو رجل من هذا القبيل ، وربما يكون أعظمهم جميعا » ! .

وربما يدعونا تأمل هذه المعانى أن نسترجع عبارة بليغة وعميقة المعنى للزعيم الأفريقى الراحل وأحد آباء الدعوة الى الوحدة الأفريقية الدكتور كوامى نكروما حين طالب الأفريقيين بضرورة الرجوع دائما الى تاريخهم وحضارتهم حين قال قولته : « فليكن أساسيا بالنسبة لنا أن نتغذى من حضارتنا وتاريخنا ، اذا أردنا خلق هذه الشخصية الأفريقية التى يجب أن تكون هى الأساس الفكرى لمستقبل وحدتنا الأفريقية » .

ولم يكن قيام اتحاد أفريقيا عام ١٩٦٠ الا ثمرة مرة تزواج غير شرعى بين طرفى التحالف البريطانى/البويرى غير المقدس الذى نرجم مصالح بريطانيا الاستعمارية فى التقائها مع مطامع وطموحات جماعة البوير الاستيطانية على حساب الشعوب الأفريقية ، أصحاب الأرض الأصليين . لقد دفعت « فاتورة » الحساب - ثمننا لهذا التحالف - من الدماء الزكية للأفارقة الذين استعبدوا فى ديارهم بعدما ولدوا أحرارا . وكم كان الثمن باهظا حقا ! وما زالوا يدفعون - حتى اليوم - ثمن المؤامرة الاستعمارية ، بدون ذنب اقترفوه .

انها قصة حقيقية تتابعت فصولها - وما زالت - للاستعباد الذى مارسه الرجل الأبيض بكل وحشية ضد شعوب منطقة الجنوب الأفريقى باسم الحضارة الغربية « وبعثة تمدين البرابرة » !

واذا كان مهما أن نقرأ التاريخ السياسى لهذه المنطقة ، فان الأهم أن نلاحظ ونتوقف فيه أمام عديد من الدروس والعبر ،

والمفارقات ، والأحداث ، والفظائع التي قد تكررت - فيما بعد -
وبحذافيرها أحيانا وبينفس الأسلوب تقريبا . في شرقنا الأوسط ،
وفي فلسطين على وجه التحديد .

هل أعاد التاريخ نفسه ، أم هي « سيناريوهات » مكررة
لقصة الاستعمار والمصالح الغربية . في مواجهة الشعوب المقهورة ؟
سؤال نترك لسياق هذه الدراسة وتفاصيل الموضوع مهمة الإجابة
عليه .

وإذا كنا نتقدم اليوم للقارىء المصرى بهذه الدراسة ، فعسى
أن نكون قد ألقينا بعض الضوء لتوضيح عدد من المسائل المهمة في
الشئون الأفريقية المعاصرة . ولعلنا أفلحنا في التجاوب مع تلك
الدعوة الصادقة التي نادى بها بعض المفكرين والكتاب - مؤخرا -
بضرورة أن نولى أفريقيا ما تستحقه منا من اهتمام واجب .

فهذه القارة - التي هي قارتنا - تمثل بالنسبة لمصر قارة
المستقبل . ليس من خلال مفاهيم ومنطلقات استعمارية أو مشبوهة ،
ولكن من منطلق مفاهيم الانتماء الجغرافى والسياسى والاعتماد
الجماعى المتبادل بين أقطارها ، فى إطار البحث عن ظروف وشروط
جديدة « للنظام الاقتصادى الدولى الجديد » الذى طال انتظاره .
ولعل « خطة عمل لاجوس » (١٩٨٠) قد دعت - فيما دعت إليه -
الى ضرورة أعمال المزيد من الجهد الدؤوب من قبل رجال الفكر
والثقفين وغيرهم من الأفارقة من أجل تعريف الشعوب الأفريقية
بعضها ببعض ، والتعرف على مختلف ظروف البلاد والشعوب التي
تعيش على أرض القارة ، للوصول - فى نهاية المطاف - الى تحقيق
هدف النماء والرفاهية - فى كافة المجالات - لكل أفريقيا المستقلة .

ومن بين أهداف هذه الدراسة أيضا تبصير بعض شبابنا

بمثل واقعى وتطبيقى حتى لمعنى الخرق الصارخ لكل موافق حقوق الانسان وكيف يكون هدر كرامة الانسان فى هذا الجزء من العالم .

ولعلنا بمثل هذه الدراسة نكون قد تجاوبنا - أيضا - مع دعوة « المنتدى الدولى الأول لكتاب أفريقيا » (المنعقد فى مايو ١٩٨٧ فى برزافيل) بجهد متواضع من أجل كشف الوجه القبيح للاستعمار الاستيطاني/العنصرى فى جنوب أفريقيا . فلم يزل النظام العنصرى هناك سادرا فى غيه ، منكلا بالأفارقة بأشد ما يكون التنكيل ، ممارسا ضدهم كافة صنوف القهر ومستخدما فى مواجهتهم كل أساليب القمع الهمجى اللا انساني ، بين اعتقال وتعذيب وتصفية جسدية لكل من يعترض على مظالمه وممارساته القمعية ، حتى بمجرد التعبير عن الراى بالأساليب السلمية ! . ورغم كل ذلك يتستر هذا النظام وراء رداء المسيحية ، التى هى من كل أعماله وممارساته براء .

وذات مرة ، تساءل الأسقف الأسود الأب « ديزموند توتو » - الحاصل على جائزة نوبل للسلام - والألم والكبت يعتصرانه ، وهو يعيش هناك فى ذلك الجو الكئيب ، قائلا :

« يا الهى ، أى انجيل هذا الذى يقرأوه - اذن - أولئك البيض ؟ ! وأى اله ذلك الذى اليه فى صلواتهم يتوجهون ؟ ! » .

والسؤال المهم الآن : هل آن ليل الطويل البهيم من الظلم والقهر والاستعباد بالنسبة للأفارقة فى جنوب أفريقيا . . أن ينجل ، هل هن أمل ؟ هذا ما سوف تحاول هذه الدراسة أن تجيب عليه أيضا .

وأخيرا ، آمل أن تلقى هذه الدراسة ببعض الضوء على بعض من القضايا الحيوية فى الشئون الأفريقية المعاصرة .

منهج الدراسة

مقدمة

الفصل الأول : فصل تمهيدى

الأهمية الحيوية للقارة الأفريقية بالنسبة لمصر وانعكاس ذلك
على العلاقات المصرية الأفريقية .

الفصل الثانى

المعضلات الثلاث فى الجنوب الأفريقى وسياسة مصر إزاءها .

المبحث الأول : الوضع العنصرى فى جنوب أفريقيا .

المبحث الثانى : حول قضية أمن دول المواجهة الأفريقية مع جنوب
أفريقيا .

المبحث الثالث : قضية استقلال ناميبيا .

خاتمة

أهم مراجع الدراسة

الفصل الأول مصر وأفريقيا

فصل تمهيدى

حول الأهمية الحيوية للقارة الأفريقية بالنسبة لمصر
وانعكاس ذلك على العلاقات المصرية الأفريقية

« ... والعق أننا لا نستطيع إلا أن نقابل
بالتقدير والعرفان الوفاء الأفريقي لمصر . »

لقد ساندنا الأفارقة في وقت عزت فيه مساندة
الأشقاء ، وقفوا الى جوار مصر في كل محفل دولي ،
وقاوموا بشجاعة كل محاولات الكيد والعزلة . من
منا ينسى دور سيكوتوري ؟ من منا لا يقدر دور عبده
ضيوف ؟ لقد كانوا جميعا أصدقاء أوفياء لمصر ودورها
التاريخي في حركة التحرر الأفريقي ... » .

(من حديث السيد الرئيس حسني مبارك الى مكرم
محمد أحمد - المصور عند ٣٢٧٢ - القاهرة - ٢٦ يونيو
١٩٨٧) .

العلاقات بين مصر وأفريقيا :

لو شئنا الحديث عن عمق وتشابك العلاقات المصرية الأفريقية لنوفيه حقه ، لما اتسع المجال في مثل هذه العجالة . وأيضا لاحتاج الأمر بجهد فريق كامل ومتكامل من الباحثين المتخصصين في أكثر من فرع ومجال من مجالات العلاقات المصرية الأفريقية . فمن متخصص في مجال الأنثروبولوجيا الى جانب المتخصص في التاريخ القديم والوسيط والحديث ، الى متخصص في الجغرافيا ، ومتخصص في الجيوستراتيجيا ، الى متخصص في النواحي الاقتصادية والتبادل التجاري ، فضلا عن متخصص في مجال تحليل وتتبّع العلاقات السياسية الدولية الأفريقية . . . الخ .

فليست العلاقات المصرية الأفريقية من ذلك النوع من العلاقات التي يمكن الحديث عنها حديثا مجملا لأنها أولا : علاقات موهلة في القدم ، ولأنها ثانيا : ذات أبعاد متداخلة ، ثم هي ثالثا : علاقات متصلة ومتنوعة ، وهي رابعا : من ذلك النوع من العلاقات الديناميكية المتجددة ، ثم هي خامسا : تتعامل مع قضايا حيوية للغاية من حيث قوة ومدى التأثير والتأثر المتبادل لأطرافها على بعضها البعض في علاقة متناغمة من الأخذ والعطاء المستمرين بالنظر

لعامل الاعتماد المتبادل في طبيعة هذه العلاقات ، ثم سادسة : أنها من ذلك النوع من العلاقات الواعدة التي يمكن تسميتها بالعلاقات المستقبلية حيث أن مصر تعتبر أفريقيا قارة المستقبل ، كما أن الدول الأفريقية ، من ناحيتها تنظر الى مصر باعتبارها الشقيقة الكبرى المنزهة عن أى شبهة أو أطماع استعمارية أو توسعية من خلال تجربتها العملية السابقة معها . بل على العكس من ذلك فإن أفريقيا ما زالت تقدر تماما أن القاهرة هي التي سعت وحملت رسالة التحرير الأفريقي منذ بدايات الخمسينيات وساعدت معظم الأقطار الأفريقية على الاستقلال والتحرر من الاستعمار الغربي ، وهي ما زالت تتزعم حركة تحرير أفريقيا من بقايا الاستعمار ومن العنصرية بكافة أشكالها .

في علاقات مصر بأفريقيا يتشابك البعد النيل مع العامل الجغرافي والاعتبار الاستراتيجي مع مساندة العامل التاريخي . ولا تنفصل هذه العوامل والأبعاد والاعتبارات عن العوامل السياسية والاقتصادية والتجارية . وتلك تتعاقب مع الأبعاد والاعتبارات المعنوية والأدبية والثقافية والفكرية واعتبارات التعاون الفني .

إنها عوامل واعتبارات عدة تتشابك ولا تتنافر ، تتفاعل مع بعضها البعض لتعطي للعلاقات المصرية الأفريقية طبيعة خاصة ومتميزة .

ويتضح من كل ما سبق أن المهمة اعطاء صورة دقيقة واضحة المعالم عن العلاقات المصرية الأفريقية في مثل هذه المعجالة - ليست بالمهمة اليسيرة . لكننا سنحاول بقدر المستطاع .

أفريقيا الفقيرة الغنية :

رغم النزع الاستعماري لشروات أفريقيا على مدى قرون من

الزمان ، تظل هذه القارة من أغنى مناطق العالم قاطبة من حيث موارد الثروة الكامنة في باطنها .

ففي أعماق هذه القارة ، وعلى مساحة ٣٠ مليون كيلو متر ، أي ٢٨٪ من رقعة اليابس في الكرة الأرضية ، يعدد سكان يصل الى حوالي ٥٠٠ مليون نسمة ، تكمن الثروات التالية : -

• ٩٧٪ من احتياطي العالم من الكروم .

• ٨٥٪ من احتياطي العالم من البلاتين .

• ٦٤٪ من احتياطي العالم من الذهب .

• ٥٠٪ من المنجنيز .

• ٢٥٪ من اليورانيوم .

• ١٣٪ من النحاس .

• ٢٠٪ من البترول المسوق في العالم .

• ٧٠٪ من الكاكاو .

• ٢٣٪ من الانتاج العالمي للبن .

هذا فضلا عن الثروات الأخرى من البوكسيت والنيكل ومعادن

أخرى .

وذلك يعني أن امكانيات التنمية - بل والثراء هائلة . . . تتمثل في هذه الثروات ، بالإضافة الى أراض قابلة للزراعة - تزيد مساحتها عن المساحة المزروعة لأغنى الدول المصدرة للمواد الغذائية .

ان تقارير الأمم المتحدة تؤكد أن القارة التي يقطنها ٩٪ من

سكان العالم تستطيع انتاج ثلاثة أضعاف احتياجاتها من الغذاء . .
فالحزام الأخضر يمثل أقل من ٢٠٪ من المساحة القابلة للزراعة . .
ونسبة توزيع السكان الى الأرض تساوى ٢٥٠ فدان لكل فرد . .
أى تفوق الولايات المتحدة أكبر منتج للغذاء فى العالم .

ورغم هذه الأرقام والحقائق السابقة التى تبين كم هى غنية
هذه القارة السوداء بثرواتها الكامنة ، فانها تعتبر عمليا من أكثر
مناطق العالم فقرا وأكثرها تعرضا للمجاعة والتصحر (١) .

وهنا يكمن التحدى الحقيقى لمستقبل هذه القارة . فهل تضع
السياسة المصرية هذه الحقيقة فى اعتبارها ؟ وهل ثمة دور فاعل
لمصر فى صنع المستقبل الأفريقى ، بما لها من مكانة وخبرة ؟

فى الحقيقة أن مصر لا تبخل - كما سوف نرى - بخبراتها
على الدول الأفريقية فى كافة المجالات ، فضلا عن استقبالها لكثير
من أبناء أفريقيا للتعليم والتدريب . يضاف الى ذلك الدور الرائد
الذى أصبح ينهض به الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا .

لكن مجالات التعاون وتبادل الخبرات وفرص الاستثمار
المصرى فى أفريقيا ينتظرها الكثير .

مصر وأفريقيا : رباط الحياة :

ان ما يربطنا بقارتنا الأفريقية أبعد وأعمق من مجرد أننا -
جغرافيا - أفريقيون نحرس بابها الشمالى الشرقى ، وحيث تشكل
لها أيضا سلة وصلها بشقيقتها الآسيوية ، ولكن ، أولا وقبل كل
شئ ، هو ذلك « الجبل المصرى » ، رباط الحياة بمعناها الحرفى
الدقيق .

(١) راجع دراسة مصطفى طيبة ، أفريقيا الغنية جائئة ، الأخبار ١٥/١٠/١٩٨٥ .

وليس ثمة مبالغة أو مجاز ، فإن النيل هو شريان الحياة المصرية منذ الأزل . كما يمثل النيل - من منظور الأهمية الاستراتيجية - واحدة في قمة أولويات مصادر تهديد الأمن القومي لمصر من حيث كل ما من شأنه التأثير على حصّة مصر من مياه هذا النهر أو مواعيد وصولها إليها . من هذا المنطلق كان الجئوب دائماً بؤرة اهتمام المعنيين بأمن مصر وسلامة كيائها القومي . ومن هنا فقد ظهر في مصر الفرعونية مبدأ « كل بلاد يغمرها النيل في فيضانه فهي من مصر ، وكل من يشرب من مياه النيل هم من المصريين » .

والنيل هو ثاني أنهار الدنيا طولا . . . اذ ينبع من أعماق القارة السوداء بالقرب من خط الاستواء ووثرا على حياة تسع دول أفريقية تأثيراً مباشراً هي : زائير ، وروندا ، وبوروندي ، وأوغندا ، وكينيا ، وتنزانيا ، وأثيوبيا ، والسودان فمصر . هذه الدول التسع التي من بينها مصر يبلغ تعداد سكانها معاً حوالي ١٥٠ مليون نسمة يمثلون نحو ٤٠٪ من سكان القارة ، ويعيشون على حوالي ربع مساحتها الكلية . تطلق هذه المجموعة على نفسها اسم مجموعة دول حوض النيل أو مجموعة « الأنوجو » (*) . ونحن إذا أولينا هذه الدول اهتماماً خاصاً فإن ذلك لا يأتي من فراغ ، ولكنه رباط النيل الذي يشدنا إليها بقوة ، وحيث يمثل سكان بلدنا نحو ثلث القوة السكانية لمجمل تعداد سكان هذه المجموعة .

(*) وهي لفظة باللغة السواحيلية تعني « الأخوة » أو « الإخاء » . وقد أطلقت لأول مرة على هذا التجمع الإقليمي خلال الاجتماع الوزاري الثاني في كينشاسا (زائير) في سبتمبر ١٩٨٤ ، حيث وجد المؤسسون في منطوق هذه اللفظ ، المفهوم الذي يودون التركيز عليه والتجمع حوله ، وهو تأكيد معاني الإخاء والتفاهم والتعاون والمصلحة المشتركة . انظر : د. بطرس بطرس غالي ، تجمع « اندوجو » ومفهوم « الإخاء » الأفريقي ، السياسة الدولية ، العدد ٨٩ ، يوليو ١٩٨٧ ، ص ٦ .

وايماننا من مصر بالأهمية الجوهرية فى تعميق الروابط التى تقوم بينها وبين دول حوض النيل فى شكن بنيان من المصالح المشتركة ، يكون لها - دون شك - انعكاسات ايجابية على مواقف هذه الدول التى يوجد بها منابع النيل ، ومصادر المياه التى (سوف) تشتد حاجة مصر اليها ، وتزداد الحاجة بمرور الوقت . فقد وضعت الدبلوماسية المصرية ضمن أهدافها الحيوية ، العمل على بناء تعاون وثيق بين دول حوض النيل وتطوير بنيان من المصالح الأساسية المشتركة تحقيقا لا اعتبارات الأمن القومى المصرى (١) .

ولعل الدكتور جمال حمدان فى « شخصية مصر » كان فى قمة التوفيق حين لاحظ بذكاء حاد أن « هيرودوت » كان جغرافيا قبل أن يكون مؤرخا حين قال قولته المشهورة « ان مصر هبة النيل » . وتعالوا نقرأ مع الدكتور حمدان تفسيره لهذه النقطة حين يستكمل الصورة بقوله :

« ... ويمكن لجغرافى اليوم أن يضيف «هبة النيل الأزرق» . ذلك أن ٦٦٪ من مياه مصر تستمد فى المتوسط من هذا الرافد وحده . والحقيقة الأولى فى الوجود المصرى هى أن مصر هى النيل ، قبلونه لا كيان لها ، ليس فقط من حيث مأؤه ، وانما أيضا من حيث تربته ، فان الغرين الحصب المتجدد (**) هو جزئيا هدية غير مقصودة من رعاة الحبشة (أثيوبيا) حيث يساعدون برعيهم على تعرية التربة (فى بلادهم) . ان النيل لا جدال « أبو مصر » منه استمدت جسمها ودمها أو طميتها وماءها ، وكل هذا من صلب الحبشة (قد نحت) . (ص ١٥٧) .

(١) د . بطرس غالى ، المرجع السابق ، ص ٤ .

(**) وكان يصدق هذا أساسا قبل انشاء السد العالى الذى احتجز جزءا

كبيرا من الغرين خلقه فى بحيرة ناصر والمناطق المحيطة بها .

وارتباطا بحقيقة « البعد النيل » في سياستنا الأفريقية ،
يخلص الدكتور جمال حمدان الى أحد أهم حقائق حياتنا ووجودنا
في مصر حين يسجل أن « موارد المياه في مصر لا تسقط عليها في
الداخل وانما تدخلها من الخارج ، على بعد بضعة آلاف من الأميال ،
أى أن هذا البناء القمى الشاهق الذى يتوج حضارة الحوض يستمد
وجوده من مصدر خارجي » . . . أى من أعماق القارة الأفريقية بالقرب
من خط الاستواء .

ان ذات هذا المعنى العميق - فى الحقيقة - قد سبق اليه
وصوره رئيس الوزراء البريطانى الأسبق « ونستون تشرشل »
فى كتابه المعروف باسم « حرب النهر » - الصادر عام ١٩٠٢ -
وهو الكتاب الذى يصف فيه زيارته الى حوض النيل واعادة فتح
السودان . فقد شبه نهر النيل بشجرة نخيل طويلة ، تمتد جذورها
فى منطقة بحيرة فيكتوريا (*) والبرت وكيوجا حيث يستمد النهر
وروافد مياهه من منابع النيل . . . وأما ساق أو جذع النخلة فتمتد
عبر السودان ، وأما فروع النخلة التى تحمل ثمارها فتوجد فى
دلتا النهر فى مصر (١) .

بنيت هذه العبارات على معنى ومغزى لا يخطئها ذكاء
القارئ . ففيها معان تغنيانا عن الكثير من الشرح والاسهاب ، فكل
لبيب بالاشارة يفهم ، كما يقال . ذلك أن السودان الشقيق يمثل
لنا - كما هو معروف ويجب أن يكون معروفا - العمق الاستراتيجى
المباشر فى عملية الأمن القومى فى معناها المتكامل ، سواء نظر الى

(*) التى كانت تسمى فى الخرائط المصرية القديمة نسبيا بالابراهيمية نسبة
الى ابراهيم باشا بن محمد على باشا .

(١) نقلا عن كتاب وزارة الخارجية المصرية : مصر ونهر النيل ، القاهرة ،
١٩٨٣ ، ص ٥ .

ذلك من منظور البعد النيل أو من منطلق المتاخمة الجيوستراتيجية
أو علاقة الجوار الحيوى :

كذلك فان بقية الأقطار الأفريقية الأخرى - وفى مقدمتها
مجموعة دول حوض النيل - تشكل بالنسبة لنا أهمية حيوية
للفاية ، بحيث لا ينبغي إغفالها كحقيقة مهمة من « ثوابت »
سياستنا الأفريقية التى تتعامل مع مصالحنا الحيوية .

هذه المقولة السابقة يجب أن ترقى الى مستوى البديهية . والى
من قد لا يزال تخامره بعض ظلال من شك فى محتواها أن يسترجع
بقية عبارة « تشرشل » نفسه الذى يضيف بعدها على الترو قوله :
« ان فروع النخلة لن يتسنى لها حمل ثمارها بل انها تذوى وتموت
إذا اقتطعت الأغصان والفروع منها » .

ولكأنما كان ذلك السياسى البريطانى الاستعمارى الداهية ،
فيما أتصور يفكر لامبراطوريته فى ذلك الوقت ، بصوت عال . .
وهو من حيث أراد أو لم يرد ، قد بعث برسالة موجزة لكنها جد
خطيرة المعنى والمبنى من حقنا أن نفهمها حق الفهم وعلى الوجه
الصحيح بما يخدم مصالحنا الأساسية ويؤمن حياة أجيالنا جيلا من
بعد جيل . ولحسن الحظ أن إجدادنا (١) وآباءنا قد استوعبوا

(١) فى عام ١٩٣٤ كان حكام مصر يدركون هذا المعنى جيدا فقد عبر الزعيم
الوطنى سعد زغلول عنه فى حديث أجرته معه صحيفة المانية فى يونيو ١٩٢٤ بقوله
« . . ان لانجلترا وسيلة للضغط تستطيع أن تخلق بها كل رأى سياسى يدلى به
الشعب المصرى » وأشار الى مياه النيل الآتية لمصر من السودان . كما أنه منذ
بدايات القرن العشرين أصبح الجنوب يمثل مكن خطر محتمل لمصر بسبب سيطرة
الانجليز على السودان وظهور ما لديهم من مشاريع لإقامة السدود والخزانات على
مجرى النيل فى الجنوب بما يمكن التحكم فى مياه النيل الواردة لمصر بدءا من
١٨٩٩ . فضلا عن ذلك فان سيطرة أوغندا على منطقة البحيرات فى أعالي النيل
حيث يوجد مصب بحيرة فيكتوريا يجعل وقوع مثل هذا البلد تحت سيطرة قوة =

فحوى الرسالة جيدا في الوقت المناسب . ومن ثم تصرفوا -
بحكمة - على هذا الأساس بما يحقق مصالحنا ولا يتعارض مع -
صالح أشقائنا وجيراننا الأفارقة في جو من الوثام الأقرىقى الأصيل .
وهذا ما زال نهجتنا . فقد أقمنا السدود في أراضينا وليس خارجها
سواء سد أسوان أم السد العالي بغير ذلك . ولم نقم رخاءنا على
حساب شقاء الآخرين ، لكن دون أن نضع رقابنا تحت رحمة سيف
مسلط في يد أى قوة خارجية أو أجنبية .

مصر وأفريقيا .. رحلة في أعماق التاريخ

يتحدث « آدم كودجو » (١) ، في كتابه (٢) عن المكانة الرفيعة

= فعادية لمصر مصدر تهديد لامن مصر الاقتصادى اذ انه على الرغم من ان البحيرات
لا تمتد مصر الا بنسبة $\frac{1}{4}$ الميناء الواردة اليها فان أهمية هذا الجزء تمثلت - قبل
بناء السد العالي - في انه كان المورد الوحيد للمياه في فترة التحساريق .
وتأكيدا لهذه الأهمية خطب المسير بروننت المهندس الفرنسى فى المعهد العلمى المصرى
مشيرا الى أن إقامة خزان للمياه على مجرى النيل يعرض مصر لأشد الأخطار وانه
يكفى للقضاء على مصر أن يقام سد على فوهة بحيرة نيازا ليحرم مصر من المياه
التي تأتيها في موسم الجفاف .

(١) وزير المالية ثم الخارجية الأسبق في التوجو والسكرتير العام السابق لمنظمة
الوحدة الأفريقية في الفترة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٣ ، واحد الأعضاء المائة في نادي
روما ، والاشتاذ المساعد في السوربون .

(٢) وعنوانه : « والفد لأفريقيا » - «... et demain L'Afrique»

الصادر عن دار ستوك الفرنسية عام ١٩٨٥ وفيه يتحدث بكل الأمل عن المستقبل
المشرق الذى ينتظر القنارة السوداء . رغم كل المشكلات والمصاعب المعقدة الجمّة
التي تجابهها حاليا ، والتي من بينها أن ٣٥ مليون أفريقى قتهدهم الكجاعة بالرغم
من وجود ٥٠٠ مليون هكتار من الأراضى الصالحة للزراعة فيها ورغم احتواء باطن
تربتها على كنوز من المعادن ومصادر الغاز الطبيعى .. رغم كل التناقضات التي تعج
بها أفريقيا فان « كودجو » لا يفقد أبدا عميق الأمل في المستقبل الأفريقى .

التي احتلتها أفريقيا « باعتبارها مهد الدنيا » وسط « أصل
الانسانية والمدنية » . فهي - فيما يذهب - « معلمة العالم بغير
شك » . فهو يرى أن « ها هنا بدأ التاريخ ... وهذا ما يدركه
الزائر أمام أبي هول القاهرة » . ويضيف هذا السياسي والمفكر
الأفريقي قوله « نعم ، انه في أفريقيا قد ولد التاريخ » .

هذه الكلمات - فيما اعتقد - تبرز العلاقة الارتباطية تاريخيا
بين مصر وقارتها التي لا يجد « كودجو » مشقة في اثباتها من واقع
كتابات ووثائق وشواهد كثيرة . وهي تشير الى ما ترمز اليه مصر
من معان عميقة بالنسبة للمفكر والمثقف الأفريقي ، في مقدمتها
مشاعر الاعتزاز ، بالانتماء الواحد لنفس القارة والتاريخ المشترك
منذ قديم الزمان .

واذا حاولنا استقراء تاريخ العلاقات المصرية الأفريقية منذ
القدم لأدركنا حقيقة جوهرية ، مفادها أنه كلما كانت مصر يقظة
وقوية كلما كان دورها الأفريقي واضحا وفاعلا ، والعكس بالعكس .
انها حقيقة في شكل معادلة تهدينا اليها صفحات تاريخ مصر
الأفريقية ، منذ قديم الأزل وحتى اليوم .

ان اهتمام السياسة الخارجية المصرية بأفريقيا انما هو
اهتمام قديم وأصيل يعود الى عصور الفراعنة الأقدمين . هذا
الاهتمام قد استمر عبر العصور المختلفة متراوفا بين القوة
والضعف ، تبعا لعوامل ومتغيرات عديدة تتمثل في مجموعتين من
العوامل والمتغيرات . ترتبط المجموعة الأولى منها بعوامل تطوير
البناء الداخلي للمجتمع المصري ومدى قدرته وفعاليته وترابطه . أما
المجموعة الثانية فترتبط بمدى حيوية السياسة الخارجية المصرية
اجمالا ، وبمدى قوة وفعالية الدور المصري في المحيط الاقليمي
الحيوي لمصر على وجه الخصوص . وبتتبع هذه الظاهرة عبر المراحل

التاريخية المختلفة فان المحصلة مؤداها أن الاتصال المصرى بأفريقيا قد بدأ محسوسا ومؤثرا فى الحقبة الفرعونية . لكن مع بداية الاضمحلال ووقوع مصر تحت سيطرة قوة خارجية سيطرت على المنطقة التى تقع فيها فانه يبدأ انقطاع الاهتمام والاتصال المصريين بأفريقيا . ويسقط دور مصر الخارجى خلال قرون الحكم البطلمى الرومانى والبيزنطى .

ثم يبدأ الدور المصرى فى أفريقيا ينشط من جديد عقب الفتح العربى الاسلامى لمصر وان اتخذ شكلا ومحتوى جديدين . ثم منذ القرن السادس عشر الميلادى تبدأ مرحلة يتوارى فيها دور مصر الأفريقى الذى لم يظهر من جديد الا بعد بناء الدولة الحديثة فى مصر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر . ثم منذ مقدم الزحف الاستعمارى الأوروبى على مصر يبدأ التراجع الذى استمر للدور المصرى فى أفريقيا حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ التى تبلور فى أعقابها دور مصرى فاعل فى القارة كأحد عناصر المشروع الحضارى الذى حاولت مصر الثورة تأسيسه على أرضها لخدمة أهداف التحرر والاستقلال والتنمية بالنسبة لها وللول العالم الثالث التى قد عانت تاريخيا من الظلم والقهر والتمييز والاضطهاد على يد القوى الاستعمارية العالمية .

وهكذا بدأت تتشكل سياسة أفريقية جديدة لمصر منذ عام ١٩٥٢ ، سياسة أسهمت فى تحديد محتواها ثوابت الجغرافيا السياسية ودروس التاريخ وخبراته والقدرات والامكانيات البشرية

والطبيعية والاقتصادية ومتغيرات العملية السياسية المصرية فضلا
عن محدّدات أفريقية وأخرى عربية وثالثة اسرائيلية وأخيرة
دولية (١) .

حاضر العلاقات بين مصر وأفريقيا

فإذا حرصت مصر - والحال كذلك - على أن يكون لها تمثيل
دبلوماسي في كل العواصم الأفريقية ؛ فليس ذلك الا تمثيلا مع
صميم منطق الأشياء باعتبار أن الدبلوماسية واحدة من أهم أدوات
تنفيذ السياسة الخارجية ، فإن اهتمامنا بقارتنا وانفتاحنا عليها
ومتابعتنا لكل ما يجرى على أرضنا من أحداث وتطورات ، كلها
أمور أساسية ومطلوبة ، وهي ليست نوعا من الترف أو الانفاق
البذخي ، مثلما قد يتصور البعض ، وليس ثمة مبالغة في القول
بأن أفريقيا بالكامل تدخل - بدرجات متفاوتة - ضمن المنطقة
المؤثرة على الأمن القومي المصري بالمعنى الاستراتيجي لهذا
المصطلح ، يضاف الى ذلك مصالحنا الهيدروليكية والاقتصادية وغيرها
في هذه القارة التي ننتسب إليها .

بهذا المعنى ، وفي هذا الإطار يجب أن يفهم سر الاهتمام
المصري المتزايد بأفريقيا خلال السنوات الخمس والثلاثين الأخيرة ،
وما جاء في « فلسفة الثورة » حينما تحدث عبد الناصر عن « الدائرة
الأفريقية في توجهات سياسة مصر الخارجية منذ ١٩٥٢ » . فليس

(١) راجع : د. مصطفى علوي ، ابعاد السياسة المصرية في أفريقيا ، الأدوات
والمضامين الدبلوماسية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٤ - أبريل ١٩٨٦ .
وراجع أيضا : د. خالد محمود الكومي ، أفريقيا لماذا ؟ نظرة الى البعد
الأفريقي في سياسة مصر الخارجية ، مجلة الأهرام الاقتصادية ، العدد ٩٥٤ - ٢٧
أبريل ١٩٨٧ .

ثمة شك في أن هذا البعد تبلور بوضوح شديد في العصر الحديث منذ ذلك التاريخ بالذات . حيث قادت « مصر الثورة » حركة التحرر الوطني في أفريقيا والعالم الثالث من الاستعمار بكافة أشكاله ، ليس من منطلق الشعارات واللافتات والخطب ، بل من منطلق الفهم الصحيح لمقتضيات المصالح القومية ومتطلبات الأمن القومي ، في إطار تناسق المصالح العامة لمجموعة الدول الأفريقية ودول العالم الثالث بطبيعة الحال وليس منطلق الانتهازية السياسية .

ومنذ ذلك التاريخ لم ينحسر دور مصر الأفريقي حتى الآن باستثناء انكماش مؤقت في فترة السبعينيات كان مرده طبيعة توجه القيادة السياسية وقتئذ التي انعكست رؤيتها (لأوراق اللعبة السياسية في السياسة الدولية في أن ٩٩٪ منها بيد الأمريكين) على دورنا الأفريقي أيضا بدرجة واضحة .

بيد أنه لحسن الحظ لم تدم هذه الحقبة طويلا . فعاد دور مصر الأفريقي إلى سابق عهده ابتداء من عام ١٩٨١ ، فقد أدرك الرئيس حسني مبارك وإدارته الأهمية الحيوية لأفريقيا . ومن ثم عادت أفريقيا تحتل من جديد مكانتها في اهتمامات السياسة الخارجية المصرية ، وعاد للدور المصري الأفريقي اعتباره في توجهات سياستنا الخارجية .

ولوضع الأمور في نصابها الحقيقي يجب التأكيد على أن الدور المصري الرائد في الدائرة الأفريقية للسياسة الخارجية المصرية ، لا يتعارض ولا ينبغي له أن يتعارض مع أدوار في الدوائر الأخرى لسياستنا الخارجية كالدائرة العربية والدائرة الإسلامية ودائرة عدم الانحياز . بل على العكس فإن الدور المصري في أفريقيا يتكامل ويخدم أدوارنا في بقية الدوائر . فإن موقع مصر المحوري وما يفرضه عليها ذلك من مصالح ، هو الذي يحكم طبيعة سياستها الخارجية

وما تتطلبه من أدوار نشطة وفاعلة فى كافة هذه الدوائر لحركة
السياسة الخارجية المصرية .

فمصر العربية ، هى مصر الأفريقية ، هى مصر الإسلامية .
وهى ذاتها مصر المتوسطية ، ومصر الانحيازية . لا تناقض بل
اتساق منطقى مع حقائق الجغرافيا والتاريخ أو حقائق المكان
والزمان .

ولعل المعنى يزداد وضوحا اذا تأملنا مثلا رؤوس الموضوعات
التالية :

- ★ الحضارة المصرية وأفريقيا .
- ★ الحوار العربى الأفريقى ودور مصر فيه .
- ★ دور مصر الإسلامى فى أفريقيا .
- ★ مصر وأفريقيا من خلال حركة عدم الانحياز .
- ★ مصر وأفريقيا : حلقة الوصل المتوسطى والآسيوى .

فى كل موضوع من تلك كتبت مؤلفات ومجلدات ، وما زال
هناك متسع للمزيد والمزيد منها . فعلاقتنا بأفريقيا ودورها فيها ،
أمور يجب أن تحظى منا بما تستحقه من الاهتمام سواء على مستوى
الرأى العام ليدرك الأسباب الموضوعية لاهتمامنا الكبير بالقارة
الأفريقية . أو على المستوى الأكاديمى أو التطبيقى لنعطى لكل
ذى حق حقه ، ونصون مصالحنا ومستقبل الأجيال القادمة من خلال
تأصيل علمى رهين . وفى هذا الصدد يجب الإسراع بإقامة جامعة
أسوان الأفريقية لكى تنهض بدورها الحيوى فى الدراسات
الأفريقية فى كافة المجالات النظرية والتطبيقية والعلمية والطبية
وغيرها .

وتحرص مصر على مد أفريقيها بالخبرات المصرية فى مختلف التخصصات ، كما تحرص على عقد البرامج التدريبية • وقد وصل عدد الدارسين الأفارقة فى القاهرة الى ٣٠ ألف دارس (١) •

ورغم ما سبق ذكره ، ورغم توثق العلاقات السياسية والثقافية بين مصر وأفريقيا ، فإنه ما زالت هناك مجالات عديدة تحتاج منا الى بذل المزيد من الاهتمام • وفى المستوى الاقتصادى والتجارى ما زال أمامنا الكثير الذى يجب عمله • فمازال حجم التبادل التجارى بين مصر ودول أفريقيا متواضعا للغاية • ان صادرات مصر لأفريقيا تتراوح بين ٢٪ الى ٣٪ فقط من جملة صادراتها الخارجية • أما وارداتها من الدول الأفريقية فلا تعدو أن تكون ما بين ١/٤٪ الى ٢٪ من جملة الواردات المصرية • ولمصر فروع لشركة النصر للتصدير والاستيراد فى عديد من الدول الأفريقية مثل أوغندا وزائير والكونجو برازافيل (جمهورية الكونجو الشعبية) وساحل العاج وكينيا ومالى والنيجر وبوركينا فاسو (فولتا العليا سابقا) • تحتاج هذه الفروع - لكى تقوم بدورها على الوجه الأكمل فى تنشيط التبادل التجارى بين مصر والدول الأفريقية - الى دفعة قوية وإلى تشجيع وحفز •

هذه مجرد أمثلة محدودة للمجالات العديدة التى يمكن أن تشهد مزيدا من التطوير والتشجيع من أجل المزيد من الانفتاح المصرى النشاط على القارة الأفريقية التى ترحب بالحضور المصرى فيها ، حيث لا تنسى أفريقيا لمصر دورها الرائد فى حركة التحرير الأفريقى ، وقت أن كانت معظم أقطار القارة ترزح تحت الاستعمار الغربى •

(١) راجع مجلة الصحفى الأفريقى ، العدد ٤١ ، يناير ١٩٨٧ •

وفي الاجتماع الموسع لمجلس الوزراء والقيادات السياسية في مصر - الذي عقد يوم ١٩٨٧/٧/٣٠ برئاسة الرئيس مبارك في اليوم التالي مباشرة لعودته من أديس أبابا بعد أن حضر اجتماعات القمة الثالثة والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية (٢٧ - ٢٩ / ٧ / ١٩٨٧) استعرض الرئيس نتائج لقاءاته مع قادة وزعماء أفريقيا ، حيث كان التركيز على ثلاث نقاط رئيسية هي :

١ - ضرورة توسيع مجالات الصفقات المتكافئة مع البلدان الأفريقية .

٢ - أهمية ارسال وفود مصرية متخصصة لدعم التعاون مع دول القارة الأفريقية .

٣ - توثيق العلاقات مع أثيوبيا في كافة المجالات .

وقد جاء في البيان الذي أذيع عن هذا الاجتماع الموسع في مجال السياسة الخارجية أن الموضوع الرئيسي كان أفريقيا ، في ضوء حضور الرئيس قمة أديس أبابا . واللقاءات المكثفة التي عقدها . والتي شملت رؤساء وزعماء وفود ثلاث وثلاثين دولة أفريقية . وجاء في هذا البيان أن الرئيس مبارك قد أكد موقف مصر المبدئي النابع من إيمانها بدورها الأفريقي وحرصها على تعميق روابط الأخاء بين الدول الأفريقية الشقيقة . وأن تكون هذه العلاقات قائمة على الصدق والاحترام المتبادل والإيمان بدور مصر بالوقوف الى جوار أشقائها الأفارقة في كافة قضايا التحرير والتنمية . كما أن الرئيس قد أشاد بالعلاقات المصرية الأفريقية موضحا تقدير مصر واعتزازها بوقوف ومساندة أشقائها الأفارقة في كافة قضاياها وفي كافة المحافل الدولية .

وأحاط الرئيس مجلس الوزراء بالمباحثات التي دارت مع

الرئيس الأثيوبي على صعيد العلاقة الثنائية وما تم من توقيع بروتوكول تعاون . وقد طلب الرئيس من رئيس الوزراء أن يضع هذا البروتوكول موضع التنفيذ مع الالتزام بتنفيذ كافة بنوده في مجال التصدير والاقتصاد والتمويل (١) .

(١) راجع : الأهرام ، عدد ١٩٨٧/٧/٢١ .

الفصل الثاني

المعضلات الثلاث في الجنوب الأفريقي
وسياسة مصر إزاءها

نفسج منظمة الجنوب الافريقى بعدد كبير من المشكلات والقضايا المعقدة . يزيد من تعقيدها أنها تقع فى دائرة الصراع الدولى للقوى الكبرى فى هذا الجزء الاستراتيجى الحيوى من القارة الأفريقية ، سواء باعتباره يضم طريق التجارة الدولية التقليدى ، أو بالنظر للثروات الطبيعية الهائلة التى تزخر بها أرض الاقليم ، فضلا عن الأهمية الاستراتيجية المتزايدة لموقعه الجغرافى .

يبد أن أهم وأخطر هذه المشكلات المطروحة حاليا على ساحة الجنوب الافريقى هى القضايا الثلاث الآتية :

- أولا : وضعية النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا .
- ثانيا : قضية أمن دول الجوار والمواجهة مع جنوب أفريقيا .
- ثالثا : قضية استقلال ناميبيا .

على أن النظرة المدققة سوف لا تخطئ أن القضية المحورية فى هذه المعضلات الثلاث جميعا إنما ترتبط بوجود « جنوب أفريقيا » ذاتها . فان الوضع العنصرى يمثل الاطار السياسى والقانونى والاقتصادى والايديولوجى للنظام القائم فى جنوب أفريقيا حيث تسيطر الأقلية البيضاء وتتحكم تحكما مطلقا فى مصير كل شئ

هناك . وأمن دول الجوار والمواجهة مع جنوب أفريقيا يتهدده هذا النظام العنصرى العدوانى ويرفض الا أن يفرض عليها « ارادته » من منطلق مفهوم « تحكمى » متعسف للسلام وفق ما يراه هذا النظام وليس من أى منطلق آخر . فتكون النتيجة غياب فعلى لأى وجود للسلام بمعناه الموضوعى . ومن ثم تلجأ دول الجوار والمواجهة الى السعى الدائم للبحث عن تدابير واجراءات تحقق لها أمنها القومى - الفردى والجماعى - فى مواجهة العدوان الدائم والتهديد المستمر لها من قبل النظام العنصرى فى بريتوريا . بما يعنيه ذلك من تشتيت جهودها وامكانياتها بعيدا عن عملية التنمية الشاملة لاقتصادياتها الوطنية . فكانما يدفعها هذا النظام العنصرى دفعا الى البقاء الأزلى فى دائرة الفقر المفرغة . ما دام هذا النظام قائما كجبار جبار لا يؤمن الا بمنطق القوة والعنف لتأمين بقائه واستمراره فى المنطقة . ثم - أخيرا - نجد أن ناميبيا ، ذلك الاقليم الواقع فى جنوب غرب القارة الأفريقية ، ما زال يرزح تحت السيطرة الاستعمارية المباشرة لدولة جنوب أفريقيا تحت قناع ما يسمى بنظام الانتداب . فهو الاقليم المحتل الوحيد فى كل العالم تحت الانتداب فى الوقت الحاضر . فقد أصرت جنوب أفريقيا على استمراره تحت هذا النظام ، وليس تحت نظام الوصاية بعد قيام الأمم المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية ، ولم يحصل بعد على استقلاله وسيادته كبقية الأقطار الأفريقية التى تحررت من الاستعمار .

وما زالت جنوب أفريقيا تضرب عرض الحائط بكل القرارات والنوصيات الدولية الداعية الى ضرورة حصول ناميبيا على استقلالها .

فيؤرة الارتكاز فى هذه القضايا الثلاث - اذن - هى وجود جنوب أفريقيا فى حد ذاته . وسوف يجد المرء نفسه أمام ما يمكن

تسميته - بغير مبالغة - بـ « الثلاثية الجهنمية للجنوب الأفريقي » .
فلسوف نرى كيف أن الاستعمار القديم متمثلا في كل من بريطانيا
والبرتغال أساسا والمانيا الى حد ما قد أجاد حبك هذه الثلاثية في
المرحلة الاستعمارية . لكن يظل هذا الاقليم - الجنوب الأفريقي -
واقعا في مأزق دائم لا يمكنه الفكك منه . بما يحقق للقوى
الاستعمارية استمرارية تحقيق مصالحها على حساب شعوب ودول
المنطقة . فلقد أجيد « حبك » المؤامرة الاستعمارية بالتحالف
والتعاون الوثيق مع أحفاد « البوير » العنصرين الذين يشكلون
أساسا الأقلية البيضاء الحاكمة اليوم لجنوب أفريقيا والمسيطرة
تماما عليها . وهي التي أصبح يطلق عليها اصطلاح « الأفريكاز » ،
كما سنرى تفصيلا في سياق هذا البحث .

ولسوف تظل قضايا الجنوب الأفريقي في مقدمة القضايا
المثارة بشدة في المستقبل المنظور من التاريخ الأفريقي المعاصر .
ولسوف تبقى - لوقت قد يطول - من أهم ما يشغل القارة السوداء
وشعوبها وسياستها . الى أن يتم ايجاد الحل المناسب والمعقول
والمقبول سياسيا وانسانيا لقضية « التفرقة العنصرية » في جنوب
أفريقيا . ولن يتحقق هذا الا بافراغ جنوب أفريقيا من المحتوى
العنصري باسقاط نظام التمييز والفصل العنصري « الأبارتيد » ،
وتحقيق المساواة العنصرية ، مثلما تم في روديسيا الشمالية
« زيمبابوي حاليا » . والى أن يتم وقف العدوان الذي تمارسه
بريتوريا ضد جيرانها . وايجاد الضمانات « العملية » الكفيلة بكبح
جماحيها . والى أن تستقل ناميبيا . وفي كل ذلك ما زال وسوف
يظل مطلوبا من مصر - بحكم مالها من دور الصدارة والقيادة في
القارة - أن تسنر في موقفها المعارض بشدة للعنصرية في جنوب
أفريقيا ، ودعم دول الجوار والمواجهة مع برينوريا ، اقتصاديا

وسياسيا ومعنويا واعلاميا . والاستمرار في مناصرة استقلال ناميبيا
بكل الطرق وشتى السبل وفى كل المحافل . بل ان الشواهد
الرائعة تشير الى أن هذا الدور المصرى - من خلال السياسة
والدبلوماسية المصرية - لابد أن يتعاظم ليتناسب مع مصداقية مصر
الأفريقية .

المبحث الأول الوضع العنصرى فى جنوب أفريقيا

نظرة عامة :-

تحتل جمهورية اتحاد جنوب أفريقيا ، وهى دولة فيدرالية ، المنطقة المحصورة فى الجزء الواقع فى أقصى جنوب القارة الأفريقية . وهى تطل على المحيط الهندى شرقا والمحيط الأطلنطى غربا . تتكون جنوب أفريقيا من المستعمرات البريطانية القديمة فى هذا الاقليم : مستعمرات الكاب وناatal والأورانج والترنسفال . وتبلغ مساحتها الاجمالية ١٢٢١٠٠٠ كيلو مترا مربعا . يبلغ تعداد سكانها (فى عام ١٩٨٦) ٣١ مليون نسمة . تتوزع نسبهم على النحو التالى : -

- ٧٠٪ من البانتو (السكان الأصليون للاقليم) .
- ١٨٪ من البيض
- ٩٪ من المخلطين Métis (أى السكان الذين من نتاج الزواج المختلط بين البيض وغيرهم) .
- ٣٪ من الآسيويين (هنود وباكستانيون أساسا) .
- ان عاصمة الاتحاد هى بريتوريا وأهم المدن جوهانسبرج .

أما اللغات الرسمية في جنوب أفريقيا فهي الأفريكانية (١)،
والانجليزية (٢) .

العنصرية في جنوب أفريقيا : بين النظرية والتطبيق :

ينطوي الوضع السياسي والاجتماعي القائم حاليا في هذه الدولة على أكبر تناقض سياسي وفكري وأخلاقي تعرفه النظم السياسية الموجودة في العصر الحديث . لا يضارع ذلك أو يقترب منه سوى وضعية الدولة العبرية التي زرعت في أرض فلسطين عام ١٩٤٨ .

يقوم النظام السياسي والاجتماعي والقانوني في دولة جنوب أفريقيا - رسميا وفعليا - على أساس سيطرة البيض على العناصر السوداء والملونة ، مع النفي الكامل لحقيقة أن السود هم - تاريخيا وفعليا - الشعب الأصلي صاحب الأرض والاقليم . ويشكل السود - كما سلفت الإشارة - أغلبية السكان . وليس البيض - في الحقيقة - سوى وافدين . لا يغير من حقيقة ذلك أنهم قد وفدوا الى هذه البقعة من أفريقيا منذ مئات السنين . وتوضح الاحصاءات أن شعب جنوب أفريقيا من السود يزيد تعدادة حاليا على ٢٤ مليون نسمة ، ما زال يخضع لسيطرة وارادة الأقلية البيضاء التي لا يزيد عددها عن خمسة ملايين نسمة ، أي أن السود يكادون يشكلون خمسة أضعاف عدد البيض في أفريقيا في الوقت الحالي . ومع ذلك تمارس هذه الأقلية البيضاء كل أشكال السيطرة على مقاليد السلطة

(١) الأفريكانية Afrikaans هي لغة تمتزج فيها هولندية القرن السابع عشر ببعض اللهجات الأفريقية المحلية .

(٢)

Petit Larousse illustré, Librairie Larousse, Paris, 1986, p. 1094-5.

والحكم فى البلاد ، وعلى مفاتيح الثروة والاقتصاد ، من خلال أساليب القهر والاضطهاد والفصل والتمييز العنصريين أو ما يعرف بنظام « الأبارتيد - أو - الأبارتهد » بكل الطرق والأشكال الهمجية واللاإنسانية ، مع أنهم يزعمون انتماءهم للمدنية الغربية . ان هذا النظام العنصرى يعتبر انتهاكا صارخا ليس فقط لكل المواثيق الدولية المعروفة كالأعلان العالمى لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة . لكن أيضا انتهاكا لكل مبادئ وتعاليم كافة الشرائع وقواعد الأخلاق . بل ومتعارضا مع أبسط تقاليد الأمم المتحضرة . فليس ثمة مبالغة فى أن ما يجرى حاليا فى جنوب أفريقيا من قبل الأقلية البيضاء المسيطرة ضد الأغلبية السوداء المستضعفة ليس الا صميم العبودية فى أحط صورها وأبشع مظاهر التعبير عنها . وليس ثمة سند قانونى أو دستورى أو منطقى وراء هذا سوى قانون القوة ودعوى التفوق والتمييز العرقى أو العنصرى للجنس أو العرق الأبيض على ما عداه من السود والملونين ، مع أن هؤلاء الآخرين - كما سلفت الإشارة ، وكما سوف ينضح بجلاء - هم أصحاب البلاد الشرعيين .

خلفية تاريخية موجزة

عن كيفية نشوء العنصرية فى جنوب أفريقيا :

يزعم فلاسفة الفكر العنصرى فى جنوب أفريقيا - كخط ثابت فى سياستها - أن الرواد الأوائل من البيض الذين أقاموا « النظام والحضارة والدولة » فى جنوب أفريقيا (وغالبيتهم من الهولنديين أو ما عرف تاريخيا بـ « البوير الرحل ») قد جاءوا واستعمروا هذه البقعة من أفريقيا عندما لم تكن هذه البقعة مأهولة أصلا بالسكان حوالى عام ١٦٥٢ ، وأن طلائع قبائل البانتو Bantu الزنجية لم تهبط من الشمال الى هذه المنطقة الا فى وقت متزامن تقريبا . فالمعبرون عن هذا الفكر يريدون القول بأن هذه المنطقة كانت أصلا

أرضاً بغير صاحب No man's Land (لاحظ هنا أيضا التشابه في هذه النقطة بين جنوب أفريقيا وما سبق أن ادعته الحركة الصهيونية أيام تيودور هرتزل أواخر القرن الماضي حين زعم نبي الصهيونية هذا أن فلسطين كانت في الأصل أرضاً بلا صاحب) .

في عبارة أكبر وضوحاً فإن الرواية الجديدة لتاريخ جنوب أفريقيا إنما تستهدف أمرين : أولهما محاولة اثبات أن أسلاف الجيل الحاضر من البوير أثناء القرن السابع عشر كانوا يقيمون احساساً حاداً بالتمييز اللوني . ومن ثم فليس مبدأ الفصل العنصر سوى تأكيد لعوامل الولاء البدائية التي ظهرت منذ ثلاثمائة عام مضت ، وثانيهما محاولة البرهنة على أن ما يسمى بـ « البانتو » قد جاءوا إلى منطقة جنوب أفريقيا في وقت واحد مع البيض . ويقول هذا الرأي إن قبائل « البانتو » لم يسقطوا في جنوب أفريقيا حتى القرن الثامن عشر . ويستدل من هذا على أن حروب القرن التاسع عشر التي شنها البوير والبريطانيون ضد المجتمعات الأفريقية لم تكن - في زعم هذا الرأي - حروباً استعمارية شنها عصائب النهب والسلب البيضاء من أجل الطرد والسطو وتحقيق الاستعمار الاستيطاني ، ولكنها كانت حروباً بين غزاة متنافسين (هكذا) لامتلاك أرض أهلة ، مثل هذا الزعم قد رده الكاتبان العنصريان « بينار » و « سامبسون » في كتابهما :

South Africa : Two views of Separate Development.

واللذان لم يستحيا أن يقولوا فيه صراحة بأنه « في زحمة ادانة » الفصل العنصري « قد تم التغافل عن أن جنوب أفريقيا ليست بأي حال اقليماً للبانتو اغتصب من أصحابه الشرعيين من قبل الرجل الأبيض ، إذ أنه لم تكن هناك أوطان قائمة للبانتو في جنوب أفريقيا عندما وصل (جان فان) ريبيك إلى الكاب عام ١٦٥٢ - ولم يلتق البيض الذين تحركوا تجاه الشمال ، والسود الذين تحركوا تجاه

الجنوب الى ما بعد قرن من الزمان ، واذا كانت كلمة « الوافدين » هي الكلمة السليمة فان البانتو يكونون بذلك هم الوافدون الى جنوب أفريقيا مثل البيض ، (هكذا) (١) .

ويصنف بعض الكتاب الغربيين المنصفين (٢) مثل هذا الفكر العنصري المجافى لحقائق التاريخ بأنه ليس الا « تشويها صارخا للواقع ، سواء كان فرديا أو قوميا » يتطلب دراسة جادة لانه يعكس « حالة متطرفة للعصاب القومي » . وليس من المعقول بطبيعة الحال أن نتوقع أن يتخلى الحكام الحاليون وأيديولوجياتهم (في جنوب أفريقيا) عن سجلهم التاريخي ولا سيما ما يتعلق بالمظالم العديدة التي ارتكبت ضد الشعب الأفريقي . ووفقا للمنطق التاريخي الملتزم (الذي تبناه العنصريين البيض) أطلق على الأفريقيين أشياء كثيرة . ففي وقت ما أطلق عليهم اسم « الكفار » أي غير المؤمنين ، ثم أسقطت هذه التسمية في مرحلة لاحقة فأطلقوا عليهم « السكان الوطنيين » ، وهي تسمية تضعهم في مرتبة حيوانات ونباتات الأرض ، ثم عندما أدرك أن « الوطني » لها مدلول آخر يعطى الأصالة الى الأرض ، استخدمت كلمة « بانتو » على أنها تعنى « الناس » . ومنذ عهد قريب بطل استعمال كلمة « بانتو » ، وأصبحت وزارة شئون « ادارة البانتو » تسمى « وزارة العلاقات المتعددة الأجناس » ، وأصبحت البلاد ذاتها يطلق عليها « الديمقراطية المتعددة الأجناس » اذ يرفض الحكام العنصريون في جنوب أفريقيا استخدام كلمة « أفريقي » لما تنطوي عليه من دلالات سياسية (٣) .

-
- (١) برنار ماجوبين ، التطورات السياسية في تاريخ جنوب أفريقيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٥ ، ص ٥ - ٦ .
(٢) مثل المؤلف السابق ذكره برنار ماجوبين .
(٣) ماجوبين ، م . م . د . ، ص ٦ .

ان ما تزعمه حكومات جنوب أفريقيا وكتابتها العنصريون من مقولة أن الاقليم كان « أرضا بلا صاحب » وأن كلمة « الوافدين » مثلما تنطبق على البوير (والانجليز) القادمين الى الاقليم تصدق أيضا على « البانتو » ، ليست سوى تلفيق تاريخي لا يصمد أمام حقائق التاريخ والواقع . ان الهدف من وراء هذه الأكذوبة الكبرى هو تثبيت أوضاع البيض وتميزهم من خلال الإيحاء واعطاء الانطباع بأنهم هم ، وليس غيرهم ، الذين صنعوا جنوب أفريقيا من العدم في وقت لم يكن هناك في هذه الأرض سواهم ، وان هذا الاقليم لم يكن له أصحاب أصليون .

فماذا تقول حقائق التاريخ المكتوب موضوعيا ؟

ان « البوير الرحل » Trek-Boer (ومعناها الفلاحون والمهاجرون الرحل) هم أجداد وأسلاف البيض في جنوب أفريقيا . هؤلاء يقول عنهم كل من « رولاند أوليفر » و « جون فيج » في كتابهما : « موجز تاريخ أفريقيا » :

« أنهم رواد أشداء سلخوا أنفسهم من تيار النمو الأوروبي ووطنوا أنفسهم على الملازمة مع الحياة القاسية الجديدة وعزموا على كسب قوتهم من رعى الحيوان في مراعي داخلية (في) جنوب أفريقيا الجافة ، ودخلوا بذلك في منافسة مع السكان الأصليين هم قلاحون مربون للماشية مثلهم تماما . وفي النهاية أطلق أبناؤهم على أنفسهم لقب « الأفريكانيين » Afrikanders

هؤلاء الأفريكانيون - أحفاد البوير - يختلفون عن غيرهم من الأفارقة بنزعتهم الفردية الشديدة وفي عقيدتهم الكالفينية (نسبة الى كالفن) التي نشأت في القرن السابع عشر والتي استوحوا منها اعتقادا راسخا نما من ظروف نشأتهم بأمهم « شعب اختاره

الله » ، وان السود الوثنيين « لا حق طبيعي لهم قبلهم ولا حق لهم في امتلاك الأرض » التي بدأ هؤلاء البيض في اغتصابها (١) .
يقول أوليفر وفيج :

... (بهذه الروح تحرك البوير شرقا بدلا من أن يستمروا

(١) رولاند أوليفر وجون فيج ، موجز تاريخ أفريقية ، ترجمة الدكتور دولة أحمد صدقي ، مراجعة الدكتور محمد السيد غلاب ، سلسلة دراسات أفريقية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، يونيه ١٩٦٥ ، ص ١٧٥ .
ولاحظ في هذه النقطة وجه التشابه الكبير بين جنوب أفريقيا - أولا - كحقيقة استعمارية استيطانية وبين وضعية إسرائيل . ثم لاحظ - ثانيا - وجه التشابه بين هذا الشعب الذي يعتقد بأنه شعب اختاره الله وبين فحوى الدعوى الصهيونية التي أقامت إسرائيل على أساس الزعم بأن اليهود « شعب الله المختار » الذي جاء الى « أرض الميعاد » - بحكم نبؤة « التوراة » - في فلسطين حيث « جبل صهيون » .
ثم لاحظ - ثالثا - محاولة صياغة « أحفاد البوير » لصفة متميزة لهم عن غيرهم من الأفارقة في جنوب أفريقيا على أنهم جبل متميز يتسم بالصلابة ، لتبريسر أيديولوجيتهم العنصرية ، وقارن كل ذلك بما يطلقه أحفاد الصهاينة الذين ولدوا وعاشوا في « أرض الميعاد » وما يسمون به أنفسهم - في مواجهة الأغيار أو « الجوييم » من الفلسطينيين - بأنهم « جبل الصابرا » - وهي الكلمة العبرية المشتقة من اسم نبات الصبار ، كناية عن أنهم مثله « يتسمون بالمرارة في المذاق » وهم مثله لأنه ينمو ويتزعزع في ظروف بيئية وطبيعية صعبة . من ثم وأخذا في الاعتبار هذه الأشياء المشتركة والمتشابهة بين بريتوريا وتل أبيب أنه لم تكن مصادفة أن تقوم بينهما منذ أمد طويل أعماق وأوثق العلاقات التي تحدوها أساسا أن كليهما يستلهم نفس مبادئ الفكر والعقيدة تقريبا مصدرهما العنصرية والتفوق العرقي في إطار النشأة المتشابهة في ظل الاستعمار الاستيطاني . فضلا عن التشابه في أن كليهما مكروهون من جيرانهم أصحاب الأرض الأصليين ، ولذلك فإن كليهما يلجأ الى تقوية نفسه لدرجة التفوق الضخم في السلاح ، لضمان استمرارية بقائه بقوة السلاح لا بحكم الاندماج . يضاف الى كل ما سبق أن النظامين وإن وجدا جغرافيا في الشرق الأوسط بالنسبة لإسرائيل وفي أقصى جنوب القارة الأفريقية بالنسبة لجنوب أفريقيا ، إلا أن كليهما ينتمي فعليا الى غرب أوروبا حضاريا ونفسيا وفكريا ، كما أن كليهما زعمان أنهما أصحاب رسالة لتمدين وتحضير « البرابرة » كل في منطقته .

صوب الشمال أى نحو الأراضى التى تستقبل قدرا كبيرا من الأمطار
فى اقليم ناتال . وبدأوا فى اقتناص البوشمن البدائيين ، وشتتوا
الهُوتنتوت حتى واجهوا جماعات البانتو العديدة الأكثر نظما والذين
كانت حدود بلادهم تنتهى عند نهر « فيش الكبير » ، وكان من نتيجة
ذلك سلسلة حروب الكافير (١) العديدة . وحروب الكافير هذه
أقضت جانب البوير مائة عام كاملة ، (٢) .

لقد فند المؤرخون الموضوعيون - منذ زمن طويل - ومنهم
مؤرخ يدعى باسيل دايفيدسون Basil Davidson - زيف الزعم
المكذوب لبيض جنوب أفريقيا بأن الاقليم الذى أقاموا عليه
جمهوريةهم من عدم كان بلا صاحب . فلقد أثبتوا - فى كتاباتهم
المتسمة بالحيدة - أن القبائل الأفريقية عاشت فى هذه البقعة وعلى
هذا الاقليم فى زمن سابق بكثير يعود الى عام ١٣٠٠ ميلادية تقريبا .
أى قبل نحو ثلاثة قرون ونصف من مجيء طلائع المستعمرين
الهولنديين أو البوير الرحل الى منطقة جنوب أفريقيا . (ومن
الثابت تاريخيا أن شركة الهند الشرقية الهولندية قد أسست محطة
تموينها فى الكاب - أو رأس الرجاء الصالح - عام ١٦٢٢ ، وفى
بعض الكتابات عام ١٦٥١) .

وبغض النظر عن التفاصيل التاريخية والشواهد

(١) كلمة « كافير » - التى سميت باسمها « حروب الكافير » "Guerre Cafre"
لفظ يستخدم عادة فى جنوب أفريقيا يطلق على الأفريقى الوثنى فى هذه البلاد
مرادفا لتعبير : Les Xhosas . ولفظ « كافير » أصله « كافر » بمعنى
غير مؤمن . وربما وصل الى جنوب أفريقيا من الساحل الشرقى لأفريقيا حيث كان
قد وجده البرتغاليون على السنة العرب فنقلوه الى البوير فأطلقوه على البانتو .

(٢) راجع :

رولاند أوليفر وجون فيج ، م . م . س . ذ ، ص ١٧٤ - ١٧٥ .

الانثروبولوجية والدلائل الأثرية المؤيدة كلها لحقيقة أن البانتو هم أصحاب البلاد الأصليين في جنوب أفريقيا تبقى نقطة مهمة يجب إبرازها هنا . ومؤدى ذلك أن المجتمعات الأفريقية في القرنين السادس عشر والسابع عشر كانت قد وصلت الى مراحل مختلفة من التطور وذلك على عكس الآراء المتحيزة العامة التي يروجها أصحاب الفكر الاستعماري . ان القول بأن السكان السود في جنوب أفريقيا ليس لديهم سوى ماض وحشى ، لا يعتبر قولاً خاطئاً فحسب بل انه ينطوى على مغزى خبيث أيضاً . فالدلائل المختلفة تشير الى وجود مجتمعات صالحة كانت منهمكة في نشاط ديموجرافى ، واقتصادى ، وسياسى على الصعيد المحلى ، وتشير أيضاً الى مجتمعات مارست ، بالإضافة الى صيد الحيوانات وجمع الطعام ، تربية الحيوانات والزراعة والتنقيب عن المعادن وصناعة المشغولات المعدنية . وبعض هذه المجتمعات ليست لها سلطة مركزية ، الا أن هناك مجتمعات أخرى لديها حكام مستقرون وقادرون (١) .

قضية العنصرية فى جنوب أفريقيا والمجتمع الدولى

كثيرة هى القرارات والادانات الدولية للعنصرية والأبارتيد فى جنوب أفريقيا بحيث يصعب حصرها على وجه التحديد ، لكن النظام العنصرى هناك ما زال قائماً يزداد عنفه وقمعه يوماً بعد يوم فى مواجهة الأفارقة ، فهو نظام قد تأسس على القوة ، ولن يرعى بغير القوة .

ولعل قضية السياسات والممارسات العنصرية لحكومة جنوب أفريقيا هى من أولى القضايا السياسية والأخلاقية التى عرضت على

(١) برنار ماجوبين ، م . س . ذ . ، ص ١٤ .

للأمم المتحدة منذ بداية قيام هذه المنظمة الدولية ، وما زالت تعرض عليها وعلى المحافل والمنظمات والمؤتمرات الدولية والاقليمية ، بما فى ذلك الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية . فكم من قرارات صدرت تشجب وتدين . . (مرفق فى نهاية هذه الدراسة بعض العينات والنماذج من هذه القرارات والتوصيات الدولية ، والاقليمية) .

لقد بدأت مناقشة الموضوع أصلا ولأول مرة أمام الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٦ ، حتى قبل صدور الاعلان العالمى لحقوق الانسان (الذى اعتمدته الجمعية العامة ١٩٤٨) .

ومن الغريب حقا أن نعرف أن أول من أثار هذه القضية فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٤٦ لم تكن دولة أفريقية ، بل كانت دولة آسيوية هى الهند . فقد تقدمت بشكوى ضد حكومة جنوب أفريقيا لأن هذه الأخيرة قد « سنت تشريعات تمييزية ضد رعايا جنوب أفريقيا من ذوى الأصل الهندى » . ولم تكن الهند والحال كذلك فى الغالب تقصد الا رعاية مصالح السكان الآسيويين هناك من ذوى الأصل الهندى . ثم عادت الهند فنسقت جهودها بعد ذلك - فى هذا الشأن - مع دولة باكستان ، من خلال الجمعية العامة لنفس السبب لوجود جالية هناك من أصل باكستانى أيضا .

بيد أنه منذ ذلك الحين فصاعدا ظلت السياسات والممارسات العنصرية والتمييزية لجنوب أفريقيا من بين البنود الثابتة عادة والمدرجة - دوريا - فى جداول أعمال الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة وعدد من لجانها ، وبعض الوكالات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة . كما أثرت المشكلة ونوقشت أمام عديد من الندوات الأفريقية والعالمية . وفى كل مرة تصدر توصيات وادانات ، تضرب بها جنوب أفريقيا عرض الحائط .

وعندما صدر الاعلان العالمى لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ ،
حيث نص فى مادته الثانية على أن « لكل انسان حق التمتع بكافة
الحقوق والحريات الواردة فى هذا الاعلان ، دون أى تمييز .
كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو
الرأى السياسى أو أى رأى آخر ، أو الأصل الوطنى أو الاجتماعى
أو الثروة أو الميلاد أو أى وضع آخر » : فان حكومة جنوب أفريقيا
العنصرية لم تنظر اليه الا على أنه مجرد قصاصة من الورق .

من بين المحاولات الكثيرة الجادة التى بذلت على النطاق الدولى
والأفريقى لكشف ومحاصرة النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا ،
تلك الحلقة الدراسية الدولية التى نظمت بالاشتراك بين اللجنة
أخاصة لمناهضة الفصل العنصرى التابعة للأمم المتحدة والحكومة
النيجيرية (لاجوس ١٣ - ١٦ / ٨ / ١٩٨٤) عن المركز القانونى
لنظام الفصل العنصرى والجوانب القانونية الأخرى للكفاح ضد
الفصل العنصرى .

وقد شارك فيها حقوقيون وعلماء اجتماع من عدد من البلدان
الأفريقية والأوروبية والآسيوية ومن أمريكا الشمالية . ومن بين
ما أقرته هذه الحلقة أن الطبيعة الاستعمارية لنظام جنوب أفريقيا
تنبع من تأسيس وممارسة نظام الفصل العنصرى فى جنوب
أفريقيا . ولاحظت الحلقة أنه رغم وجود بلدان كثيرة فى العالم ،
للأسف ، « ليس للشعب فيها قول فعال فى سير الحكم ، ولكن
الأمر الذى تنفرد به جنوب أفريقيا هو أن الدستور ذاته هو الذى
يحرم الأغلبية الساحقة من الشعب من ممارسة السيادة ، ويفعل
ذلك على أساس أن تلك الأغلبية ذات أصل محلى . وهذه هى
الحقيقة القانونية الأساسية للفصل العنصرى . اذ أن خمسة وعشرين
مليون أفريقى (١٩٨٤) ، أى ٧٢٪ من مجموع السكان ، يعاملون

منذ انشاء اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩١٠ ، بوصفهم سكانا مستعمرين . ولم يكن ما حدث فى عام ١٩١٠ عندما أنشئ اتحاد جنوب أفريقيا عملا من أعمال انهاء الاستعمار من جانب بريطانيا العظمى ، بل كان منحا للاستقلال للمستعمرين ، لا للمستعمرين المدين لم يمثلوا فى المفاوضات ولم يستمع اليهم عندما قدموا ما قدموه من بيانات . ولم تتغير العلاقة بين المستعمرين والمستعمرين الا من حيث أنها أخضعت المستعمرين لمزيد من سيطرة المستعمرين ، (١) .

ولعل أهم ما حققته هذه الحلقة الدراسية أنها جسدت بدقة حقيقة التكييف القانونى للنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا حين أكدت « أن النظام الذى ينكر الشخصية القانونية للأغلبية العظمى من شعبه على أساس أنها من أصل محلى ، والذى يحرم تلك الأغلبية من حقوقها الأولية ويحرمها من صفة المواطنة ، ويخضعها لتمييز عنصرى فادح ومتواصل وقاس ، لا يحق له أن يزعم أن مجتمع مستقل قائم على أساس تقرير المصير . وقد تكون له بعض المكونات المادية للدولة ، بيد أنه يفتقر الى الشرعية الأساسية بسبب قاعدتى العنصرية والأقلية التى يقوم عليهما . وليس هناك ما يمكن أن يوفر عنصر الشرعية المفقده حاليا سوى اقامة ديموقراطية غير عنصرية تستند الى ارادة أغلبية السكان (٢) .

يتخذ التمييز العنصرى الذى يمارسه نظام جنوب أفريقيا - بحكم قوانينه العنصرية الصارخة - الكثير من المظاهر والسلوكيات ضد الأغلبية الأفريقية : من ذلك مثلا :

-
- (١) انظر الاعلان الصادر عن الحلقة ، نشرة مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصرى مطبعة الماس بالقاهرة ، يناير ١٩٨٦ ، ص ٨ .
(٢) نفس المرجع السابق مباشرة ، ص ٩ .

١ - سلب ملكية الأرض ، اذ تحتفظ قوانين الأراضى هناك بنسبة ٨٧٪ كملكية خالصة للأقلية البيضاء وللاحتلال .

٢ - تقييد حرية حركة الأفريقيين ، ويعاقب مئات الألوف من السود سنويا بموجب قوانين وتصاريح المرور (العنصرية) حيث لا يمكن للسود الانتقال من مدينة الى أخرى الا بموجب حصولهم مسبقا على تصاريح انتقال من السلطات العنصرية .

٣ - تقييد الإقامة ، وذلك فى صورة البانتوستانات أو المنازل فى المناطق الريفية ، والمواقع والمجمعات فى المناطق الحضرية من البلاد .

٤ - تقييد العمل ، وذلك بالدرجة الأولى بموجب قوانين تصاريح المرور وبموجب نظام قانونى مهيمن عليه بالكامل وينظم لصالح الأقلية البيضاء ، نشأ عنه نظامان قانونيان ، أحدهما للأفارقة والآخر لبقية السكان من سود ومختلطين وآسيويين .

كما يصبح الوضع العنصرى فى جنوب أفريقيا - حتى الآن - بكافة مظاهر الظلم والقهر والاضطهاد وأسوأ أنواع المعاملة للسود من قبل الأقلية البيضاء ، ويقابل أى محاولة للاحتجاج - باى شكل - من قبل الأغلبية بالعنف الذى لا يعرف المهادنة . ولا يتورع النظام العنصرى عن استخدام أسلوب التصفية الجسدية فى مواجهة خصومه وزعماء الكتلة السوداء المناادين بتصفية الوضع العنصرى فى جنوب أفريقيا (١) .

(١) من ذلك مثلا ما أقدمت عليه الحكومة العنصرية من اغتيال الزعيم الأسود « ايريك » منتوجا ، أحد أبرز المناهضين للفرقة العنصرية الذى عثر عليه مقتولا فى سيارته يوم ٢٦/٧/١٩٨٧ ، وقد قيل ان اغتياله كان بسبب دوره فى ترتيب اجتماعات ندوة دكاك عن الاختيار الديمقراطى فى جنوب أفريقيا التى انعقدت بالعاصمة السنغالية (٩-١٢/٧/١٩٨٧) بين وفد من المؤتمر الوطنى الأفريقى ووفد من عدد من الشخصيات من بعض جنوب أفريقيا المعارضين للفرقة العنصرية .

ولم يحدث أى تحسن فى صالح الأغلبية السوداء . لكن دستور ١٩٨٣ قد أقر بعض التغيير الطفيف بمنح الحقوق الدستورية ، ليس لصالح الأغلبية السوداء ، ولكن لصالح المخلطين والهنود .

وكان البعض يعلق بعض الآمال على تغيير شخص رئيس الجمهورية الجديد « بيتر بوتا » « Pieter Botha » - الذى وصل الى حكم جنوب أفريقيا عام ١٩٨٤ خلفا لـ « جون فورستر » « John Vorster » ، بيد أن الآمال تبددت أدراج الرياح . فلم يكن الخلف أفضل من السلف ، بل ان كليهما كان موعبلا فى عنصريته .

ان الحكومة العنصرية الحالية برئاسة « بوتا » تريد تقنين حرمان الأغلبية السوداء نهائيا من أبسط حقوق المواطنة فى الدولة . فقد أعرب عن أنه « يفكر » حاليا فى امكانية « منح » جنسية دولة جنوب أفريقيا لـ ٧ر٨٥ مليون أسود وملون فقط . مع أن عددهم الاجمالي يزيد على ٢٥ مليون نسمة . غير أنه - حتى هذه اللحظة - ليس هناك وجود قانونى للحدود فى دولة جنوب أفريقيا العنصرية .

ومن المفارقات وسخریات القدر - فى هذا الصدد - ان الأسقف الأسود الأب « ديز موند توتو » الذى حصل على جائزة نوبل للسلام (عام ١٩٨٤) ، وهو من رعايا جنوب أفريقيا ، قد سافر - فى رحلته الى أوروبا ليستلم الجائزة - وهو يحمل جواز سفر أصدرته له سلطات جنوب أفريقيا مكتوب فيه أمام « الخانة » المخصصة للجنسية كلمة : « غير محددة بعد indéterminé مع أن الرجل ينظر اليه - سواء فى أفريقيا أو خارجها - على أنه « مارتن لوثر كنج الجديد » . ان هذه السلطات

العنصرية بما زالت تعتقل فى سجونها ومنذ عام ١٩٦٤ الزعيم الوطنى الأسود « نلسون مانديلا Nelson Mandela » - زعيم المؤتمر الأفريقى الوطنى الذى حظرت نشاطه عام ١٩٦٠ - مع ان « مانديلا » لم يفعل سوى أن نادى بضرورة انهاء التفرقة والتمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا ، بالطرق السلمية .

والحقيقة أن الجماعة الدولية وفى مقدمتها الدول الأفريقية ودول عدم الانحياز لم تقف ساكنة أمام تحدى النظام العنصرى لكل المبادئ والقيم الانسانية المتعارف عليها . فكانت آخر محاولاتها الجادة فى صدد العمل على التصدى للعنصرية فى جنوب أفريقيا ، انعقاد المؤتمر الدولى لفرض العقوبات على جنوب أفريقيا فى باريس فى يونيو ١٩٨٦ ، فى هذا المؤتمر تم الاتفاق على ضرورة تطبيق العقوبات الالزامية الشاملة على « النظام العنصرى » تطبيقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (بشأن الأعمال التى تتخذ فى حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان) . أعقب المؤتمر أن تقدمت مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة عدم الانحياز بمشروع قرار يتضمن أن « العنصرية » جريمة ضد الانسانية وتهديد للأمن والاستقرار الدوليين ، ويطلب بفرض عقوبات الزامية شاملة على جنوب أفريقيا . وكان ذلك فى فبراير ١٩٨٧ : فلما عرض القرار أمام مجلس الأمن (رقم ٨٧٠٥/أس فى ١٩/٢/١٩٨٧ للتصويت استخدم ضده « فيتو » أمريكى بريطانى وبتأييد من ألمانيا الاتحادية للفييتو) التى أصبحت منذ ١/١/١٩٨٧ عضوا غير دائم فى مجلس الأمن) وامتنعت كل من فرنسا وإيطاليا واليابان عن التصويت . ولم يكن لذلك معنى سوى أن الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة ما زالت تقدم المساندة الدولية لجنوب أفريقيا ، وهو ما سوف تعرض له فى المبحث الثانى من الفصل الثانى من هذه الدراسة .

الارهاصات والجذور التاريخية لحركة المقاومة والتحرير في جنوب افريقيا

كفاح جماعة « زوسا » :

يعود كفاح الأفارقة في جنوب أفريقيا ضد الغزاة البيض الى منتصف القرن السابع عشر ، فقد بدأ الاستعمار الهولندي لهذه المنطقة منذ عام ١٦٥٢ ، والاستعمار البريطاني عام ١٨١٤ .

أما الهولنديون فقد تمكنوا في عام ١٦٥٢ من اقامة محطة التموين والامداد في الكاب (رأس الرجاء الصالح) ، التي لم تكن أساسا سوى نتيجة قرار شركة تجارية هي « شركة الهند الشرقية VOA » ، التي كان يملكها ١٧ من أغنياء التجار الهولنديين . كان الهدف الأساسي للشركة الحصول على سلع وثروات الشرق ، وكان شعار المسئولين عنها دائما « الغاية تبرر الوسيلة » أيا كانت الوسيلة . وهناك اجماع بين المؤرخين على أن «وظفي هذه الشركة كانوا من بين العناصر البائسة في المجتمع الهولندي ، بل كان بعضهم من نزلاء السجون الذين أرسلوا لهذه المنطقة تنفيذا لعقوبة عن بعض المخالفات . ان هذه الشركة هي التي بدأت في تهديد المنطقة واخضاع سكانها ومن بينهم جماعات « الخوى الخوى » تمهيدا لاختضاعها تماما لتحقيق أغراض المغامرين الهولنديين ، أو البوير المهاجرين الغزاة ، أسلاف الغالبية العظمى من بيض جنوب أفريقيا في الوقت الحاضر .

أما الانجليز فقد استولوا على منطقة الكاب في بادئ الأمر عام ١٨٠٦ ، لكنهم لم يتمكنوا من فرض سيطرتهم وملكيتهم الدائمة

نها الا فى عام ١٨١٤ . وعلى مدى القرن التاسع عشر تمكن
الانجليز - بشكل أو آخر - من فرض الأحداث والتطورات فى
جنوب أفريقيا .

وفى خلال ما يسمى « بحروب الكفار » فى سنوات ١٨٣٥ ،
١٨٤٧ ، ١٨٥١ عمد البريطانيون الى تقليص قوة جماعة « زوسا »
الأفريقية من خلال الغزو المنظم ومصادرة أراضيهم وماشييتهم لانهاك
قواهم الجماعية تمهيدا لاختضاعهم التام لارادة بريطانيا العظمى .
ولم يتردد البريطانيون فى استخدام بعض الأفارقة ضد البعض
الآخر فى عملياتهم لسلب الماشية وتخریب القرى الأفريقية واحراق
المحاصيل والزراعات التى يملكها خصومهم الأفارقة فى خضم
محاولاتهم المستمرة لاختضاعهم واذلالهم . وتآليب الجماعات الأفريقية
بعضها ضد البعض اعمالا للقاعدة الاستعمارية الشهيرة
فرق تسد .

وبغض النظر عن التفاصيل التاريخية الدقيقة لسلسلة
العمليات التى شنها البريطانيون ضد جماعة « زوسا » الأفريقية
لإخضاعها واذلالها تماما ، وهى سلسلة مأساوية حقا ، فإن
عنده الجماعة لم تستسلم . فقد طورت الجماعة ، التى بقيت بعد
الصراع مع المستعمرين البريطانيين ، قيادة عسكرية رائعة . وقد
قاتل شعب « زوسا » تحت قيادة زعماء مثل « ندلاين » و « هينتا »
و « مكانا » ، بكل بطولة . ويقول المؤرخون الغربيون المنصفون
أن الكفاح الشجاع لجماعة « زوسا » ضد الغزاة البريطانيين يعتبر
ملحمة عظيمة استمرت لأكثر من مائة سنة .

ويشهد امتداد وقوة مقاومة « زوسا » على حقيقة أن اقتصادهم

كان قد وصل الى مستوى متقدم استطاع أن يساند الرجال تحت السلاح لفترات طويلة (١) .

كفاح جماعة « الزولو » :

ان كل من لديه المام ولو سطحي بالتطورات التاريخية في جنوب أفريقيا في أواخر القرن الثامن عشر وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، لابد وأن يعرف عن قيام امبراطورية الزولو تحت القيادة الملهمة للملك « شاكا » ، ملك الزولو ، وهو ابن سيزانجاهونا . لقد استطاع هذا الملك الأفريقي البطل أن يجسد الى حد بعيد الديناميات السياسية والاجتماعية التي أثارت المجتمعات الأفريقية في الجزء الشرقي من جنوب أفريقيا خلال القرنين الماضيين . وقد سبق أن ألمحنا في مقدمة هذه الدراسة أن هذا البطل الأفريقي الشجاع ، لا يقارنه بعض المؤرخين المنصفين من مؤرخي الغرب ، بكل من نابليون وقيصرو هانيبال وشارلمان . فحسب بل يرون أن « شاكا هو رجل من هذا القبيل ، وربما يكون أعظمهم جميعا » (٢) .

... فلقد ولد « شاكا » نحو عام ١٧٨٧ ولم يعيش أكثر من أربعين عاما ، حقق خلالها إنجازات مؤثرة ، اذ أعاد ترتيب التنظيم العسكري لجماعة الزولو . فالغى استعمال الرمح النحيل واستخدم الحربة الصغيرة للطعن ، وخلال الحروب والمناورات السياسية ، استطاع أن يوحد ولايات الزولو المختلفة . واستطاع - في فترة زمنية قصيرة - أن يوسع من رقعة سيطرة الزولو . ثم بدا - بعد

(١) انظر : برنار ماجوين ، التطورات السياسية في تاريخ جنوب افريقيا .

م . ص . ذ . ص . ٢ .

(١) المرجع السابق مباشرة ، ص ٢١ .

ذلك - كما لو كان يقترب من توحيد المنطقة كلها فى ظل حكم واحد وهى ما تعرف اليوم باسم : ناتال وليسوتو ، وسوازيلاند .
غير أن الأجل وافاه فجأة فى عام ١٨٢٨ فلم تنجز المهمة . وقد استطاع - فى حياته - أن يكون جيشاً من قومه قدر قوامه بنحو ثلاثين ألف رجل . ان بقايا هذا الجيش الذى تناقص عدده وأصبح أقل قوة هو ذلك الجيش الذى ألحق فى عام ١٨٧٩ بالبريطانيين أسوأ هزيمة فى تاريخهم الاستعماري ، فى معركة جزيرة لواما ، مع أن أسلحته لم تزدد على الرماح والحراش فى مواجهة بنادق مشاة جيش بريطانيا العظمى (١) .

وقد أثارت هذه الهزيمة على أيدي الأفارقة البدائيين نسبياً بالمقارنة بالبريطانيين عاصفة من الاحتجاج فى البرلمان البريطانى ، فاتخذ مجلس الوزراء هناك قراراً بضرورة استعادة الهيئة البريطانية ، ولا بد من إلحاق الهزيمة بأمة زولو .

وقد تكلف ذلك سنوات كثيرة وطويلة من القتال المرير ودماء الوف من الرجال الشجعان من أجل تنفيذ هذا القرار (٢) .

وهكذا اتجه الجنود البريطانيون - بعد هزيمتهم المنكرة فى عام ١٨٧٩ - الى زولو لاند بالقوة وفرضوا عليها سلباً الزولو من غالبية استقلالهم ، ثم تم ضم زولو لاند كلية عام ١٨٨٧ وتم تسليمها الى ناتال عام ١٨٩٧ ، بعد أن كانت بريطانيا قد فرضت شروطها على « ستشوايو » ملك الزولو بموجب اتفاقية تمثل اذعاناً وتبعية كاملين ، انتقاماً من أمة الزولو وتحطيماً لروح البسالة التى كان قد بشها زعيمهم الراحل « شاكّا » .

(١) . المرجع السابق مباحرة ، ٢٢ .

(٢) نفس المرجع ، نفس الصفحة .

وتبـع ذلك نشوب « حروب البوير » - بين المستعمرين البريطانيين والمستعمرين الهولنديين فى أكتوبر ١٨٩٩ ، أى بين قوى الاستعمار بعضها البعض فى جنوب أفريقيا . وفى أعقاب نكسات أولية ، احتلت القوات البريطانية جوهانسبرج فى مايو ١٩٠٠ . ونفى « كروجر » رئيس جمهورية البوير ، وأعلن ضم جمهورية الترانسفال ، إلا أن البوير رفضوا قبول الهزيمة ، فشنوا حرب عصابات ضد الانجليز على مدى عامين . ثم تم توقيع السلام بين الطرفين بموجب معاهدة « فيرينجنج » Verconiging فى ١٣ مايو ١٩٠٢ . تلك المعاهدة التى قننت علاقة بريطانيا بالبوير . ونقلت هذه العلاقة بين الطرفين من مرحلة الصراع والتنافس بينهما الى مرحلة جديدة من التعاون والتحالف بين قوى المستعمرين البيض على حساب أصحاب الأرض الشرعيين من الأفارقة ، والتى مهدت لقيام اتحاد جنوب أفريقيا - كدولة عنصرية تجسد حقيقة الاستعمار الاستيطاني - والذي تم الاعلان عنه رسميا بعد ثمان سنوات فقط من تاريخ هذه المعاهدة .

التحالف البريطانى - البويرى

وتطور حركات المقاومة والتحرير الأفريقى فى جنوب أفريقيا

كانت الذكرى الثامنة لتوقيع معاهدة فيرينجنج ، أى فى مايو ١٩١٠ هى الفرصة التى انتهزتها وفود المستعمرات الأربع للمستوطنين البيض وهى الكاب وناقال وأورانج فرى ستيتس والترانسفال ، من أجل الاعلان رسميا عن بدء قيام اتحاد جنوب أفريقيا .

وبذلك - وفى هذا التاريخ الذى يرمز الى المصالحة بين أعداء

الأمس حلفاء اليوم - توحد البريطانيون والبوير تحت سيادة التاج البريطاني . ومنذ ذلك التاريخ للصاعدا . تم اقرار المساواة السياسية الكاملة بين البوير والبريطانيين في سياسات جنوب أفريقيا . وفي مجلس العموم البريطاني ، وقف وزير الخارجية البريطاني اللورد بلفور - يوم الثامن من ديسمبر ١٩٠٨ - ليلقي بيانا يوجز فيه « آمال البريطانيين بالنسبة للدومنيون البريطاني الجديد » ، حيث جاء فيه :

« لقد أعلننا مرة بعد الأخرى أن ما نتطلع اليه هو قيام أوضاع في المستعمرتين يكون فيهما للهولنديين والانجليز امتيازات متساوية ، ويتم فيها اقتسام الخبرات المرتبطة بالحكم الاستعماري البريطاني في كل أرجاء المعمورة من قبل سكان الترانسفال وأورانج فرى ستيت كما هي مقسمة من قبل آخرين من رعاية صاحبة الجلالة ... ان النية في أن يكون النظام الاستعماري الانجليزي في جنوب أفريقيا على ما هو عليه في كل مكان آخر ، نظام حر ، لم تتوار أبدا . فقد تم التعهد بها علنا وصراحة من قبل كل وزير ذي تفكير سليم » (١) .

وهكذا فبينما كانت الحرب بين الانجليز والبوير (١٨٩٩) حالة تقليدية من حالات وقوع « المشاجرة بين اللصوص » ، فقد كانت معاهدة « فيرينجينج » وقيام اتحاد جنوب أفريقيا « مصالحة دستورية بين الغزاة » (٢) .

وبعد أن استتب الأمر للبيض في جنوب أفريقيا بموجب ذلك

(١) جاء في : بير (س . هـ) :

Imperial Policy in South Africa 1902 - 1910 (London, Oxford University Press, 1955), pp. 38-39.

(٢) ماجوين ، المرجع السابق مباشرة ، نفس الصفحة .

الحلف البريطانى البويرى ، كان لابد للبيض العنصريين أن يعمروا
لوضع الاستراتيجية السياسية الكفيلة بمواجهة « القوة السوداء »
حاضرا ومستقبلا .

يقول أحد هؤلاء البيض من منظري سياسة الحكم العنصرى
جنوب أفريقيا والمدافعين بحماس عنها ، وهو الجنرال جـان
كريستيان سميث (الابن) :

« ان شعبين (أسود وأبيض) لا يمكن أن يعيشا معا جنباً الى
جنب الى ما لا نهاية بدون حدوث انفجار كبير مستقبلا . ومن اجل
يوم الحساب هذا ، لا بد أن نستعد نحن البيض . ويجب أن نعرف
أننا لدينا فى سلطتنا كل هذه الأشياء التى تضمن النفوق للبيض
والعسكرى . ويجب أن نمنع غير البيض من امتلاك أسلحة نارية
أو التدريب على استعمالها . ويجب أن تبقى الصناعة التمويلية
والثروات ، والتعليم فى أيدي البيض . اذ أن كل هذه الأشياء
تضاعف من القوة العسكرية . ولابد أن نأخذ موقفا حازما تجاه
تفشى الروح النقابية بين البانتو أو تجاه تشكيل هيئات سياسية ،
لأن ذلك يفضى الى تضامن خطير ، ويتعين ألا تختلط عقدة الخوف
العاطفى مع المتطلبات العسكرية » (١) .

وبعد الغزو ، شرع المستوطنون البيض فى تدعيم سلطتهم
السياسية والاقتصادية فى الدولة بغرض مواجهة المجتمعات
الأفريقية المهزومة ، وتقليصهم وتعجزهم . وكان أولئك
المستوطنون البيض يؤمنون بمفهوم الصفر فى علاقات السلطة :
بمعنى توفر كل السلطة فى أيديهم مع انعدام السلطة تماما
للأفريقيين . وقد نمت القومية الأفريقية ، رغم كل محاولات

(١) المرجع السابق مباشرة ، ص ٢٨ .

البيض وأدها . لتعكس تاريخ السود كله فى مواجهة توازنات السلطة البيضاء . وفى مرحلة من مراحل عملية المواجهة المتصاعدة ، أصبح دور القوة أكثر وضوحا عما كان عليه فى السابق (١) .

على أى حال ، يمكن تقسيم مراحل تطور المقاومة الأفريقية ، الى مراحل أربع : فالمرحلة الأولى ، تضمنت المقاومة المسلحة ضد الغزو واستمرت لأكثر من مائتى سنة ، وقد سبقت الإشارة الى ذلك آنفا . أما المرحلة الثانية ، فقد شهدتها بداية القرن الحالى . وقد اُسِّمت باتخاذها أشكالا سياسية للمقاومة وللنضال ضد المستعمرين البيض . وفى المقابل واجه البيض ذلك بكل العنف والقمع وبكل وحشية ، وقد استمرت هذه المرحلة حتى عام ١٩١٠ بفرىبا .

أما المرحلة الثالثة ، فقد بدأت بعد قيام اتحاد جنوب أفريقيا وخاصة أثناء الحرب العالمية الأولى عندما حضرت أعداد كبيرة من الأفريقين الى المدن ، وأخذوا فى الاندماج فى قطاع التنجيم وقطاع الاقتصاد الثانوى كعمال . وأخذت أعدادهم فى التزايد الى أن بلغت عام ١٩١٨ حوالى ثلث مليون عامل . وأهمية هذا التطور أن الاضراب قد صار - بين العمال السود - هو السلاح الرئيسى للنضال . وقد اسنخدم - أساسا - للمطالبة برفع الأجور .

أما المرحلة الرابعة فقد بدأت بحظر نشاط المؤتمر الوطنى الأفريقى ANG فى عام ١٩٦٠ ومؤتمر الوحدة الأفريقية PAC فى عام ١٩٦١ ، ثم تم تشكيل حزب «رمح الأمة» أو (أوبخونتو وى سيزوى) بهدف القيام بنضال مسلح . ويمكن القول بأن النضال المسلح قد بدأ فعليا فى جنوب أفريقيا - فى هذا القرن - منذ عام ١٩٦٧ .

(١) المرجع السابق ، ص ٣٢ .

وبذلك يكون النضال الأفريقى قد عاد الى صورته الأولى التى كان قد بدأها « شاكا » - ملك الزولو - فى بدايات القرن الماضى ضد الغزاة والمستعمرين البيض . فلما أدرك الأفارقة أن النظام العنصرى لن يقبل تفاهما بغير لغة العنف والقوة . كانوا مجبرين فى الواقع على تنظيم صفوفهم والتعامل مع هذا النظام من خلال اللغة التى لا يفهم غيرها لأنه قد ولد - فى الحقيقة - وسط الدماء والعنف . وهناك عدد من الأسباب الموضوعية التى ساعدت على هذا التطور ، أى تنظيم النضال المسلح ، أو « القوة السوداء » مثلما يسميها العنصريون البيض . ولعل فى مقدمتها :

١ - حصول جميع الدول الأفريقية تقريبا على استقلالها . وفناء منظمة الوحدة الأفريقية (١٩٦٣) ، والتى أصبح لها جناح شبه عسكرى لمساعدة الشعوب الأفريقية المقهورة كشعب جنوب أفريقيا للحصول على استقلالها السياسى والاقتصادى . ونعنى بها « لجنة التحرير الأفريقية » .

٢ - مساعدة الاتحاد السوفيتى وبعض الدول الاشتراكية ماديا وعسكريا ومن خلال المساندة السياسية والدبلوماسية لحركات التحرير الوطنى ومن بينها حركة التحرير الوطنى فى جنوب أفريقيا ، وناميبيا .

٣ - حصول روديسيا الشمالية على استقلالها عام ١٩٨٠ وتخلصها من النظام العنصرى الذى كانت تسيطر عليه الأقلية البيضاء . بقيادة ايان سميث ، تتويجا لنضال حزبى « زانوى » و « زابوى » ، حيث أصبحت تسمى الآن « زيمبابوى » وليس روديسيا الشمالية . هذا الأمر فى حد ذاته قد أصبح بمثابة « عامل حفز » للأفارقة فى جنوب أفريقيا من حيث بعث الأمل فى نفوسهم لتكرار ما حدث هناك فى بلادهم .

٤ - الحملة الدولية الاعلامية الضخمة أفريقيا وعالميا ضد نظام
الابارتيد في جنوب أفريقيا ، والتأييد الدولي لحق الأغلبية
السوداء في جنوب أفريقيا من أجل تقرير المصير .

وكان النضال الأفريقي من أجل السلطة وتغيير الأوضاع في
جنوب أفريقيا لصالح الأغلبية السوداء المغلوبة على أمرها والمقهورة
من جانب الأقلية البيضاء العنصرية ، ضعيفا حتى نهاية الحرب
العالمية الثانية . لكنه - بعد تلك الحرب - أخذ في توحيد صفوفه -
رغم اختلاف التوجهات السياسية لمكوناته وعناصره الفكرية أو
الايديولوجية - فقد شن مؤتمر الوحدة الأفريقية - ذو التوجه
اليساري - الذي انضم اليه المؤتمر الهندي في جنوب أفريقيا والحزب
الشيوعي في جنوب أفريقيا ، ومنظمة الشعوب الملونة . نضالا
قويا بدأ بما يعرف بحملة التحدي في عام ١٩٥٠ .

ومع نهاية الخمسينات ظهر في الأفق - أخيرا - ما يمكن ان
يسبب الانهك للسلطة السياسية ولسيادة الأقلية البيضاء . وبدأ
الحكام البيض يشعرون - لأول مرة - أن الثورة الشعبية - ان لم
يتم احتواؤها ، فسوف تهدد حكمهم . ولم تكن مذبحه « شاربيل »
في مارس ١٩٦٠ الا نتيجة للكفاح الذي خاضه الشعب المضطهد
والمستغل ضد الأقلية البيضاء المسيطرة . وقد شهدت الفترة بين
عامي ١٩٤٩ و ١٩٦٠ أشكالا مختلفة من أعمال النضال الأفريقي
ضد حكم الأقلية البيضاء وسيطرتها المطلقة ، عبرت كلما عن
الاحتجاج القوي وعن نفاد صبر الأفارقة في مواجهة مستعبدتهم .
ولم تخمد جنوة المقاومة بعد مذبحه « شاربيل » عام ١٩٦٠ . كما
نشبت انتفاضة « سويتو » في عام ١٩٧٦ .

ويذكر القول بأن النضال الأفريقي في جنوب أفريقيا ضد

النظام العنصرى القائم وسيطرة الأقلية البيضاء ، تقوده - اليوم -
حركتان . هما :

المؤتمر الوطنى الأفريقى ، ومؤتمر الوحدة الأفريقية . ولذلك
يجب القاء مزيد من الضوء على كل من هاتين الحركتين الكفاحيتين :

المؤتمر الوطنى الأفريقى : ANC : African National Congress

نعود النشأة التاريخية الأولى لهذه الحركة الى عام ١٩١٢
كحركة سياسية تستهدف الكفاح من أجل اقامة المجتمع الديموقراطى
غير العنصرى بالوسائل السلمية فى جنوب أفريقيا . وقد أثبتت
الحركة - حتى الآن - قدرتها وفعاليتها . بحيث فرضت نفسها -
رغم حظر نشاطها فى عام ١٩٦٠ واعتقال زعيمها نيلسون مانديلا
منذ ٢٢ عاما - على الأحداث بحيث لا يمكن تجاهل دورها فى أى
تسوية مستقبلية من أجل التوصل الى الاستقرار فى جنوب
أفريقيا (١) .

ويحظى هذا المؤتمر - ومؤتمر الوحدة الأفريقية - كلاهما
بالاعتراف الرسمى من منظمة الوحدة الأفريقية التى تعتبرهما
ممثلين شرعيين لشعب جنوب أفريقيا ، وتقدم لهما كل أنواع
المساعدة والدعم فضلا عن المساندة المعنوية والتأييد الأدبى .

ورغم أن الولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية تنظر الى
المؤتمر الوطنى الأفريقى على أن العناصر المؤثرة فيه ذات توجه
ماركسى . الا أن زعماء الحركة (مثل مانديلا ، وأوليفر تامبو -

(١) لمزيد من التفاصيل راجع : وليد محمود عبد الناصر ، المؤتمر الوطنى
الأفريقى : خبرات وقضايا ، السياسة الدولية ، العدد ٨٩ - يوليو ١٩٨٧ - من
ص ٢١٣ الى ص ٢٢٣ .

زعيم التنظيم حاليا) قد حرصوا على التأكيد - بين الحين والحين - على أن **ايدولوجية** المؤتمر وتوجهاته وان تكن اشتراكية فيما يتعلق بالمسألة الاجتماعية ، الا أنها تختلف عن الاشتراكية الماركسية . كما أنه يتبنى مجموعة أفكار ومبادئ للعدالة الاجتماعية هي مزيج بين **الليبرالية** والمفهوم الأفريقي للاشتراكية .

والحقيقة أن المؤتمر - منذ قيامه عام ١٩١٢ - كان ينادى دائما بأن الأساليب السياسية والسلمية هي التي يعتمد عليها وسيلة لنضاله . غير أنه وأمام اشتداد عنف وجبروت النظام العنصرى ضد الأفارقة . فقد اضطر اضطرارا فى المرحلة الأخيرة الى استخدام أسنوب الكفاح المسلح لمواجهة العنف بالعنف . فلم يكن ذلك من جانب المؤتمر الوطنى الأفريقى الا تعبيرا عن نفاد الصبر ، بعد ما لم تجد الأساليب السلمية فتىلا مع عنفوان ادهاب النظام العنصرى وتضاعفه فى جنوب أفريقيا .

ومن الغريب أن النظام العنصرى يتهم المؤتمر بأنه يمارس ما يطلق عليه « الارهاب الأسود » ! .

ولم يكن ثمة شك فى أن حظر نشاط المؤتمر الوطنى الأفريقى (١٩٦٠) ومؤتمر الوحدة الأفريقية (١٩٦١) قد خلق فراغا فى العمل السياسى والكفاحى الأفريقى فى جنوب أفريقيا .

كما كان لاكتشاف القيادة العليا لمؤتمر التحالف فى « زيفونيا » عام ١٦٩٣ واعتقال أفراد هذه القيادة . بمناسبة انتكاسة كبرى فى هذا الصدد ، لأن ذلك قد تسبب فى « تفكيك » الهيكل التنظيمى السرى للتحالف .

واستطاعت الحكومة العنصرية - فى الفترة ما بين ١٩٦٤ و ١٩٦٨ - أن تفرض حجابا كثيفا من الهدوء على البلاد ، مع

اصدارها مجموعة قوانين باللغة الشدة والقسوة واستخدام كافة أساليب التعذيب والقمع دون رقيب .

بيد أن هذا الموقف لم يستمر طويلا ، فقد استعاد المؤتمر الوطنى الأفريقى عافيته وقوته بعد انتكاسته عام ١٩٦٣ . وأخذ المؤتمر من جديد زمام المبادرة فى العمل السياسى المضاد للنظام العنصرى لتحضير الشعب الأفريقى للثورة الشعبية ضد العنصرية والأبارتيد .

وقد عكس نشوء حركة الوعى السوداء وانفجار الاضطرابات فى مراكز حضرية مختلفة من جنوب أفريقيا ، نوعا من الترابط والتضامن بين تصاعد السخط الداخلى وبين الأنشطة الخارجية وتحالف المؤتمر الذى أعيد بناؤه (١) .

وجدير بالإشارة أن المؤتمر الوطنى الأفريقى قد نجح فى تطوير علاقاته داخليا مع كثير من العناصر والمصالح المختلفة التى يجمعها معا هدف رفض الأبارتيد منما اختلفت توجهاتها السياسية والايديولوجية ، بما فى ذلك بعض القوى والعناصر البيضاء الراضية للعنصرية . وفى هذا الصدد يجب أن نأخذ فى الاعتبار اجتماع داكار (٩ - ١٢ يوليو ١٩٨٧) الذى انعقد بين المؤتمر الوطنى الأفريقى من ناحية وبعض عناصر ليبرالية بيضاء من جنوب أفريقيا ترفض العنصرية وتنادى بنظام يعترف بالتعددية العرقية من ناحية أخرى . ويعتبر اجتماع داكار - من هذا المنظور - خطوة للأمام فى اتجاه تقريب نهاية الحكم العنصرى المطلق فى جنوب أفريقيا . برغم كل التهديد والوعيد الصادر من بريتوريا ضد كل المشاركين فى اجتماع داكار . ويكفى أن العناصر البيضاء المشاركة فى

(١) برنار ماجوين . م . س . ذ . ص ٣٥ .

الاجتماع قد أدانت الأبارتيد كأساس للحكم فى جنوب أفريقيا ،
واعترفت بالمؤتمر الوطنى الأفريقى كطرف رئيسى فى أى تسوية
سلمية للأوضاع هناك .

بالمثل يمكن القول بأن المؤتمر الوطنى الأفريقى قد استنطاع
تطوير علاقاته الخارجية بالدول الاشتراكية وبعض حكومات
ومنظمات فى عدد من الدول الأوروبية وخاصة من دول الشمال .
فقد لعبت هذه العلاقات دورا مهما فى فتح الباب أمام الخيار
العسكرى أمام المؤتمر وإبرازه فى قضية جنوب أفريقيا على الساحة
الدولية وكسبه دعما يتزايد على المستوىين الرسمى والشعبى كما
أن زيادة ارتباط المؤتمر بقوى داخلية وتعبيره عنها منذ منتصف
السبعينات هو - معا - دعم لشرعية تمثيل المؤتمر لشعب جنوب
أفريقيا داخل القارة وخارجها (١) .

ولعل فى الزيارة التى أنجزها « أوليفر نامبو » زعيم المؤتمر
الى واشنطن فى ١٨ يناير ١٩٨٧ ودقابه مع وزير الخارجية
الأمريكى « شولتز » ، تعبيرا عن اتساع نطاق الاعتراف الدولى
بالمؤتمر ، رغم التحفظات الأمريكية على التوجهات السياسية
للمؤتمر باعتبارها يسارية .

وتتلخص مطالب المؤتمر الوطنى الأفريقى - فيما أبرزها زعيمه
نامبو - فى النقاط التالية : -

(أ) ضرورة الغاء التمييز والفصل العنصرى (الأبارتيد) .

(ب) الافراج الفورى عن المعتقلين السياسيين وفى مقدمتهم « نيسون
مانديلا » .

(١) وليد محمود عبد الناصر ، م . س . ذ . ، ص ٢٢٣ .

- (ج) ضرورة اجراء استفتاء عام شامل للجميع بدون تمييز فى الحقوق ، وبالمساواة أمام الدستور .
- (د) رفض التفاوض مع حكومة « بيتربوتا » الحالية .

ويجدر الاشارة أخيرا الى أن المؤتمر الوطنى الأفريقى يحتفظ بعلاقات قوية خاصة مع منظمة « سوابو » التى تكافح ضد نفس العدو المشترك ولكن من أجل تحقيق استقلال ناميبيا . وهناك تبادل للمعلومات والخبرات بين المنظمين وتأييد متبادل فى المحافل الدولية والأفريقية . كما أن المؤتمر يحتفظ بعلاقات وثيقة مع منظمة التحرير الفلسطينية ويساوى بين التفسير الاسرائيلى للحكم الذاتى الفلسطينى وبين سياسة معازل الأفارقة (البافتوستانات) التى تعمل جنوب أفريقيا على فرضها . كما يعى المؤتمر تماما الدعم العسكرى والنووى والأمنى والاقتصادى المقدم من اسرائيل الى جنوب أفريقيا (١) .

حركة مؤتمر الوحدة الأفريقية : PAC

ان هذه الحركة لاختلف كثيرا - من حيث مطالبها - عن حركة المؤتمر الوطنى الأفريقى .

بيد أنها توصف - عادة - بأنها أكثر راديكالية وتشددا من سابقتها ، من حيث وسائلها المعتمدة لتحقيق مطالبها . لكن هناك فارقا جوهريا يميز هذه الحركة عن حركة المؤتمر الوطنى الأفريقى ، من حيث الهدف النهائى لنضالها السياسى والعسكرى : إذ أنها تستهدف القضاء نهائيا على أى نفوذ لنبيض فى البلاد ، وتتطلع

١ : مرجع السابق مباشرة ، ص ٢١٩ .

الى تحقيق صورة للوضع فى جنوب أفريقيا مستقبلا قريبة من
الوضع الحالى فى زيمبابوى (روديسيا الشمالية سابقا) .

يفود مؤتمر الوحدة الأفريقية حاليا السيد / جونسون ملامبو
J. Mlambo وتؤمن حركته بالمبادئ الاشتراكية على النسق
الصينى وتنظر الى الاتحاد السوفيتى على أنه قوة امبريالية مثل
القوى الغربية .

هناك ملاحظة أخيرة تتلخص فى أن قيادة كل من التنظيمين
تمارس عملها حاليا من خارج أراضى جنوب أفريقيا وتوجه عناصرها
للعمل ضد النظام العنصرى فى البلاد من المنفى .

كما أن هناك دعوة - فى المرحلة الراهنة - الى الحركتين
بضرورة العمل على توحيدهما : المؤتمر الوطنى الأفريقى
ومؤتمر الوحدة الأفريقية فى تنظيم سياسى موحد على غرار ما حدث
فى السابق فى روديسيا الشمالية قبل الاستقلال حين وحد كل
من « موجابى » و « نكومو » عملهما ونشاطهما السياسى لمقاومة
وانهاء نظام « آيان سميث » العنصرى حتى تحقق الاستقلال
لزيمايوى عام ١٩٨٠ .

يجب أن تتحد كل القوى الوطنية السوداء فى جنوب
أفريقيا فى جبهة واحدة تنسق عملها فى مواجهة الخطر المشترك .
فقد رفضت الحكومة العنصرية بقيادة « بيتر بونا » أى حل سياسى،
وددت (فى يونيو ١٩٨٧) حالة الطوارئ لمدة عام ثالث ، وحولت
الدولة الى دولة عسكرية دائمة ووضعت حوالى ٢٥ ألف وطنيا من
السود فى المعتقلات . وهذا « بوتا » يسخر من حركات التحرير فى
جنوب أفريقيا وهو يهاجم زعماء المؤتمر الوطنى الأفريقى بقوله :
« ... اننا لن نتكلم مع هؤلاء الأشخاص ولكننا سنحاربهم لسبب

بسيط هو أنهم جزء لا يتجزأ من اللعنة الارهابية التي تكتنف العالم اليوم » (١) .

وبعد : فهل ثمة أمل ؟

إذا كانت شمس الاستقلال والحرية قد أشرقت على القارة الأفريقية في الستينيات والسبعينات وإذا كانت روديسيا الشمالية قد استطاعت - أخيرا - في عام ١٩٨٠ أن تتحرر من سيطرة الأقلية البيضاء على الحكم والسياسة فيها بقيادة العنصرى الأبيض « ايان سميث » ، بفضل الكفاح السياسى والعسكرى الدؤوب للأفارقة ، فهل قاربت ساعة الخلاص ، خلاص المقهورين الأفارقة فى جنوب افريقيا وناميبيا ؛ وهل تشرق شمس الحرية والمساواة وانتهاء سيطرة الأقلية العنصرية من أحفاد البوير والبريطانيين ، على هاتين البقعتين من الجنوب الأفريقى ؟ ومتى ؟ وكيف ؟

وهل تستطيع مثل هذه الحركة وتنظيمات التحرير الوطنى أن تقوض أركان النظام العنصرى العتيد العنيد فى جنوب أفريقيا . لتغيير الأوضاع لصالح الأغلبية الأفريقية السوداء ، صاحبة الأرض الأصلية ، وافراغ المحتوى العنصرى للنظام ، من أجل إقامة نظام يقوم على العدالة ويعترف بالمساواة العنصرية ، وينبذ «الأبارتيد»؟

مثلما شغلت مثل هذه الأسئلة ، وما زالت تشغل بال كل الأفارقة : ساسة ومثقفين وشعوبيا ؛ فانها ألحت أيضا على الرئيس السنغالى « عبده ضيوف » خاصة حين كان رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية (١٩٨٥/١٩٨٦) .

(١) الأوبزرفر البريطانية ، نثلا عن : الزمراء ١٩٨٧/٦/٢٥ .

ومن اجل هذا قام « ضيوف » بزيارة الى منطقة الجنوب
الأفريقي في الفترة من الأول الى التاسع من أكتوبر ١٩٨٥ ،
زار خلالها دول خط الجوار والمواجهة الست مع جنوب أفريقيا
بالاضافة الى كل من ليسوتو وبنسوانا . ووجد أن الوضع الحالي
في جنوب أفريقية معقد للغاية من الناحية العرقية (أو العرقية
Race) ؛ ذلك أن الوضعية العرقية هناك - فيما رأى ضيوف -
خليط من البيض والسود والهنود والآسيويين والمختلطين . وقد
خرج من هذه المقدمة بنتيجة تلخصت - في اعتقاده - بأن الحل
المستقبلي الممكن لن يكون الا من خلال التفكير الجدي في قيام دولة
متعددة الأعراق أو الاجناس أو « الدولة ذات التعددية العرقية »
وهو ما أسماه « ضيوف » بالتعبير الفرنسي (١) Etat multiracial

ان هذا الحل - في رأينا - يستند الى ما يمكن تسميته
بالحل البراجماتي أو العقلاني في تصور الممكن السياسي ،
ويبعد عن الشطط والتطرف في التصورات السياسية لمستقبل
الوضع في جنوب أفريقيا . لكن المشكلة - التي لم ينكرها
« ضيوف » نفسه أن هذا الحل لن يتأتى الا عن طريق أعمال
التفاوض مع المعتدلين والعقلاء من البيض ، بيد أن حكام بريتوريا
الحاليين يرفضون بشدة أي حل من هذا القبيل .

لكن يبدو أيضا أن الأيام قد برهنت على أن « ضيوف » -
في هذا الشأن - كان ذا نظرة ثابتة : ففي اعتقادي لم يأت من
فراغ اجتماع « دكار » (٩ - ١٢ / ٧ / ١٩٨٧) - أي بعد حوالى
عامين من نشر أفكار « ضيوف » السابق الاشارة اليها - وهو
الاجتماع الذي جمع بين واحد وستين شخصية من مواطني جنوب

١ : راجع مجلة : Jeune Afrique (No : 1294 - 23/10/85).

أفريقيا البيض من مفكرين وصحفيين ورجال أعمال من ذوى التفكير الليبرالى من جهة وسبعة عشر شخصا يمثلون « المؤتمر الوطنى الأفريقى » من جهة أخرى . أولئك البيض الذين يمكن اعتبارهم من « المعتدلين والعقلاء من الأقلية البيضاء فى جنوب أفريقيا » قد جاءوا للتفاوض مع أبرز ممثلى الأغلبية الأفريقية : المؤتمر الوطنى الأفريقى ، من أجل مناقشة امكانات الحل المستقبلى لمسألة الوضع فى جنوب أفريقيا . ان هذه علامة طيبة ذات دلالات ايجابية فى صالح تحقيق « الوضع السوى » لمستقبل جنوب أفريقيا . برغم كل ردود الفعل العصبية والمتشعبة التى صدرت عن بريتوريا ضد لقاء دكاكر من أجل الاختيار الديموقراطى فى جنوب أفريقيا .

ان من بين العوامل التى تقوى من شوكة سلطات النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا وتشجعها على تشديد قبضتها فى مواجهة الأفارقة السود وتمادى فى طغيانها ضدهم ، ثقتها بأن الدول الغربية (وفى مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية) ليست جادة ولا راغبة أصلا فى تطبيق القرارات والتوصيات الدولية فى شأن ضرورة تطبيق العقوبات الالزامية الشاملة ضد جنوب أفريقيا ، مثلما تدل الشواهد على ذلك . ونحن لانتوقف زلا يجب أن نتوقف كثيرا أمام التصريحات الغربية التى قد تهاجم بين الحين الحين ، « الأبارتيد » والسياسات العنصرية لجنوب أفريقيا ، فالعبرة بالسلوك العملى وكيفية التعامل الفعلى مع جنوب أفريقيا ، وليس بالكلام والتصريحات التى تستهدف « النفاق السياسى » أفريقيا عالميا . وليس ببعيد الفيتو الأنجلو أمريكى فى مجلس الأمن فى فبراير ١٩٨٧ بالاعتراض على قرار تطبيق العقوبات الالزامية الشاملة ضد جنوب أفريقيا .

يضاف الى ما سبق أن معظم الدول الغربية تلجأ الى تمويل المواقف لصالح نظام جنوب أفريقيا وضد صميم مصالح المواطنين السود فيها . من ذلك مثلاً قيام الدبلوماسية الغربية بترويج نظرية أنجلو أمريكية نعبر عن قناعة كل من رئاسة الوزراء البريطانية السيدة / تاتشر والرئيس الأمريكى ريجان مفادها أن الحل المعقول والمقبول لمشكلة جنوب أفريقيا . إنما يكمن فى ضرورة اقتسام أراضى جنوب أفريقيا بين البيض من جهة والسود والملونين من جهة أخرى وفقاً لقاعدة « قدر كل طرف على تحقيق التنمية » . ولا تحتاج هذه النظرية لقدر كبير من الإدراك لادراك ما فيها من تحيز مسبق وصارخ الى جانب الأقلية البيضاء ضد الأغلبية السوداء والملونين ، فضلاً عما فيها من سطوح واضح للأمور . فان الدول الغربية تعلم - قبل غيرها - أن مثل هذه النظرية - حتى لو توفرت الإرادة السياسية من كل الأطراف - غير قابلة للتطبيق .

تلجأ الدبلوماسية الغربية أيضاً - والدبلوماسية الأمريكية بصفة خاصة - الى تطبيق سياسة « الجزيرة والعصا » - أى الترغيب والترهيب . سواء من الأغلبية السوداء فى جنوب أفريقيا أو مع دول الجوار والمواجهة مع جنوب أفريقيا . لصالح النظام العنصرى وليس غيره . فلا مساعدات دون مسايرة الخطوط السياسية التى حددتها وتحددتها الدبلوماسية الغربية بشأن منطقة الجنوب الأفريقى بما فى ذلك جنوب أفريقيا .

ان هذه العوامل جميعاً - فضلاً عن السيطرة الكاملة للأقلية العنصرية البيضاء على الأوضاع فى جنوب أفريقيا وعلى مصادر الثروة والانتاج فيها تساعد على إطالة عمر « الأبارتيد » وعلى طول بقائها النسبى .

وفى المقابل نجد أن دول منظمة الوحدة الأفريقية مجتمعة مازالت غير قادرة من الناحية العملية على تحقيق المواجهة القوية والفاعلة لفرض أى حل من شأنه إنهاء الوضع العنصرى فى جنوب أفريقيا . ولاتملك هذه الدول سوى الأساليب السياسية والإعلامية والمساندة الأبية والمعنوية للأغلبية الأفريقية السوداء فى جنوب أفريقيا . فضلا عن بعض المساعدات المالية والعسكرية لمنظمات حركة التحرير هناك كالمؤتمر الوطنى الأفريقى . ومؤتمر الوحدة الأفريقية . ومنظمة « سوابو » (التى تعمل من أجل تحرير واد تقلال ناميبيا) .

الساتياجراها / المقاومة السلمية أو المقاومة من خلال اللاعنف

ارتبط مصطلح الساتياجراها Satyagraha باسم الزعيم الهندى الكبير المباتما غاندى (والمهاتما mahatma تعنى بالهندية « الروح العظمى » ومعنى الصفة التى أطلقها عليه شاعر الهند العظيم « طاغور » منذ يناير ١٩١٥ وصارت تطلق عليه من ذلك التاريخ فصاعدا) . وتصف دائرة المعارف البريطانية (طبعة ١٩٧١) غاندى بأنه . مهندس تحرير الهند من خلال الثورة غير العنيفة (١) . ولد غاندى فى ٢/١٠/١٨٦٩ ومات مقتولا فى ٣٠/١/١٩٤٨ شهيدا لمبادئه عندما اغتالته يد متعصب هندوكى كان يعارض سياسته القائمة على فلسفة اللاعنف وخاصة مع مسلمى الهند الذين كانوا يطالبون فى ذلك الوقت بإقامة دولتهم المستقلة عن الهند (الباكستان فيما بعد) .

(١) انظر : دائرة المعارف البريطانية . مجلد ٦ . طبعة ١٩٧١ . ص ١١٢٨

وعندما قطع غاندى مراحل مقدمة من كفاحه السياسى وجد
أن مصطلح « المقاومة السلبية » « passive resistance »
غير دقيق ، فأبد له بمصطلح ال satyagraha والذي يعنى
حرفيا « اللاعنف » « non-violence » أو « القوة المتولدة عن
توازن الحقيقة والحب » . وهى الفلسفة السياسية التى طبقها
على مدى ثمانى سنوات فى جنوب أفريقيا ابتداء من عام ١٩٠٦ .
فقد كان غاندى يوصف دائما بأنه من أكبر الباحثين عن الحقيقة .
وقد دفعه بحثه عن الحقيقة وحبها الى القراءة المتعمقة فى أمهات
الكسب ليس فقط فى الكتب المقدسة عند الهندوكيين ولكن درس
القرآن الكريم والأنجيل . وقرأ كتب كارل ماركس وخاصة
كتابه « رأس المال » أيضا . وهو يصدد بحبه وتنفيذه عن الحقيقة .
وقيل انه قد بدأ مقتنعا بأن « الله حقيقة » وانتهى الى أن ، الحقيقة
هى الله » .

غاندى يبدأ كفاحه السياسى من جنوب أفريقيا :

فى جنوب أفريقيا ، عاين غاندى بنفسه قسوة المعاملة التى
يلقاها بنو جلدته من الهنود هناك ، ولمس بشاعة التمييز العنصرى ،
وتمثلت أولى اجراءاته لمقاومة هذا التمييز فى توحيد العناصر
الهندية المتنافرة ، وكانت تضم مسلمين وهندوسا ومسيحيين
وبارسيين ، وكان بينهم الفقراء والأغنياء والعمال والتجار على
السواء . ونجح غاندى المحامى فى تأليب الرأى العام فى كل من
الهند وبريطانيا ضد تشريع يمنع الهنود من التصويت ، تمهيدا
للتخلص منهم (١) . وفى ١٩٠٦/٨/٢٥ أزمعت حكومة الترانسفال

(١) فؤاد محمد شبل ، غاندى قديس السياسة ، سلسلة قادة الفكر ، الهيئة
العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٧ وما بعدها .

(فى جنوب أفريقيا) سن تشريع يعرض على الهنود ، دون غيرهم .
نسجيل أنفسهم ، والا تعرضوا للسجن والغرامة والابعاد . وقرر
غاندى مقاومة تطبيقه ، ولكن شريطة أن ننخذ المقاومة صسورة
سلبية ، وأنشأ لهذا الغرض جماعة المقاومة السلبية ، على الرغم
من تحذيرات الحكومة له .

وهكذا . تمت فى ١١/٩/١٩٠٦ بالمسرح الامبراطورى عى
جوهانسبرج بجنوب أفريقيا - ولأول مرة فى تاريخ الانسانية -
صياغة فكرة المقاومة السلبية التى اشتهرت باسمها الهندى
« ساتياجراها » وتعنى نفضا واجمالا « التبات على الحق » ، وفسرها
البعض بأنها « العصيان المدنى بغير استخدام العنف من قبل الدين
يطبقونها » . وبفضل هذه الخطوة تأكد لحكومة الترانسفال مشل
تشريعها . فأخذت تعد العدة لتنفيذ اجراءات القمع ، وهنا قدم
غاندى مطالبا بتوقيع أقصى العقوبات عليه باعتباره الذى يوحى
بمناهضة تشريع الحكومة ، فحكم عليه بالسجن ثلاثة شهور .
واقفت جماهير انجالية الهندية فى الترانسفال أثر غاندى حتى
فاضت سجونها بأولئك الذين تحسدوا قانون التمييز الجائر .
وكانوا يصيبون أقل القليل من الطعام لكن روحهم المعنوية كانت
فى قمتها . فنجحت حملة غاندى السلمية ، فاضطرت حكومة
الترانسفال لاطلاق سراح السجناء من أبناء الجالية الهندية .

ومن هنا كان تحدى قانون التسجيل فى جنوب أفريقيا مجرد
فاتحة لتطبيق مبدأ المقاومة السلبية الذى بات عماد فلسفة غاندى
السياسية ودعامتها الأولى ، تلك الفلسفة التى طبقها بعد ذلك ضد
الانجليز فى الهند ، وحقق لبلاده من خلالها الحرية والاستقلال .

ولعل المؤرخ والفيلسوف البريطانى « أرنولد توينبى » .
كان فى منتهى العمق حين علق ذات يوم (٣٠/١٢/١٩٦١) بعبارة

قد اشتهرت عنه وأصابته كبد الحقيقة ، حين قال : « فى اليوم الذى شاهد فيه المفكرون البريطانىون زعامة الهند تزهد فى الشهرة والماديات ؛ أيقنوا بأن أيام الامبراطورية قد دنت » (١) .

ثبتت جذور فكرة المقاومة السلبية - الساتياجراها - اذن . وطبقت للمرة الأولى فى التاريخ ، فى جنوب أفريقيا ذاتها فى مواجهة التمييز العنصرى وعنفوان غطرسة القوة فى يد العنصرين البيض هناك ، وآتت ثمارها فى أوائل القرن الحالى ، حتى قبل قيام دولة جنوب أفريقيا رسميا فى عام ١٩١٠ .

ورغم القرارات الدولية العديدة ، فان سلطات جنوب أفريقيا العنصرية لا ترعى ولا تخفف من غلوائها فى مواجهة مواطنيها السود والملونين ، الذين يشكلون الأغلبية الساحقة بين السكان . ولا ينتظر أن تفعل فى المستقبل المنظور . ومن غير شك أن القوة المادية والعسكرية ، فى الداخل ، وقوة المساندة الدولية من قبل الدول الغربية صاحبة المصلحة فى استمرار الوضع الراهن ، فى الخارج ، انما تقوى من شوكة « النظام » العنصرى وتطيل عمر بقائه .

ان عناصر القوة المتوفرة لدى النظام العنصرى تفوق بكثير ليس فقط قوة الأغلبية السوداء والملونة فى جنوب أفريقيا ، بل تفوق أيضا قوة دول الجوار والمواجهة الأفريقية فى الجنوب الأفريقى ، والقوة تحتاج - بدون شك - الى قوة مضادة مساوية لها أو متفوقة عليها لتحديثها والتغلب عليها .

هناك نوع آخر من القوة لم يأخذ حظه الكافى - بعد -

(١) عزاد محمد شبن ، توينبى مبتدع النهج التاريخى الحديد ، سلسلة دلة الفكر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٩ .

فى التجربة على ساحة الجنوب الأفريقى ، قوة المقاومة السلبية ،
وقوة المقاطعة التى تستطيعها الكتلة السوداء فى مواجهة تكتل
الأقلية العنصرية .

ربما تحتاج هذه القوة - التى تستند أساسا على القوة
المعنوية والروحية ، الى قيادة سياسية « كارزمية » تقودها فى
الاتجاه التنظيمى والسياسى الصحيح . وربما لم تتوفر بعد مثل
هذه القيادة الأفريقية ، وربما صلح « ويلسون مانديلا » لهذه
المهمة . . . وربما لهذا السبب - أصلا - مازالت الحكومة العنصرية
تعتقله وتحتفظ به فى سجونها منذ عام ١٩٦٤ حتى الآن . رغم
مرضه وضعفه وتقدم السن به . . . ومن المؤكد أن هذه السلطات
تعى تماما « تجربة غاندى » فيها منذ عام ١٩٠٦ . وهى لا تريد
للتاريخ أن يعيد نفسه . ويظل الأمل - فى خلاص المقهورين من
الأفارقة فى جنوب أفريقيا - معقودا على ظهور « غاندى أفريقى »
يقود النضال السلمى بأسلوب المقاطعة والمقاومة السلبية فى محاولة
جديدة لبعث « الساتياجراها » فى ثوب أفريقى من أجل تحقيق
المساواة العنصرية فى مواجهة « الأبارتيد » .

الاضرابات العمالية (٩ - ٣٠ أغسطس ١٩٨٧) كنموذج تطبيقى ناجح للمقاومة السلبية فى مواجهة طغيان العنصرية البيضاء فى جنوب أفريقيا

هكذا وقبل أن يمثل هذا الكتاب للطبع ، تشاء المقادير
ألا أن يتضمن تسجيلا تاريخيا للنجاح الذى قد تحقق لواحد من
نماذج التطبيق الأفريقى لفكرة أو فلسفة ال « ساتياجراها »
بالمفهوم الذى سبقت الإشارة إليه .

فسوف يسجل التاريخ الأفريقي بكل الفخر أحد أيام المجد
تدنصال الأفريقي للقوة السوداء المقهورة في جنوب أفريقيا في
كفاحها ضد حكم العنصرية البيضاء هناك . ذلكم هو يوم الأحد
التاسع من أغسطس عام ١٩٨٧ الذي بدأ فيه أكثر من ٢٤٠ ألف
عامل أفريقي من عمال مناجم الذهب والفحم والنحاس ، اضرابهم
الذي أعلنوا - عن طريق الاتحاد العام للعمال - أنه لن يتوقف حتى
بجواب مطالبهم . مع أنه كان من المفروض أنه لمدة اثنتي عشرة ساعة
فقط في البداية ، فقد استمر لعدة أسابيع دون توقف . وتمثلت
المطالب العمالية للمضربين في رفع أجورهم ، وتحسين ظروف
المعيشة ، وزيادة ساعات الراحة وأيام الإجازة السنوية . وقد
أشارت بعض المصادر الصحفية الى أن من ضمن أهداف هذا
الاضراب أيضا الاحتفال بذكرى « انتفاضة سويتو ١٩٧٦ » ،
باعتبارها انتفاضة تاريخية ترمز لاصرار الأفارقة السود في جنوب
أفريقيا على مجابهة سياسة الفصل والتمييز العنصري التي تطبقها
حكومة الأقلية البيضاء ضدهم هناك .

وفي ثاني أيام الاضراب أجرت مراسلة الإذاعة البريطانية
في جوهانسبرج مقابلة إذاعية مع أحد المسؤولين في اتحاد العمال
المضربين أوضح فيها صراحة أنه إذا كان سلطات جنوب أفريقيا
تصر على أن تصف هذا الاضراب العمالي بالصفة السياسية ، فهي
حرة في أن تصفه كذلك ، دون أن ينفي عن الاضراب صيفته
السياسية .

وكان طبيعيا أن تلجأ السلطات العنصرية الى كل الوسائل
لمنع المضربين عن القيام بالاضراب أولا ، ثم في وقف استمرارهم
في اضرابهم ، بعد ذلك . لكن المضربين استمروا في الاضراب ،
وانضم اليهم عمال آخرون لم يكونوا قد بدأوا معهم الاضراب في

بدايته • معنى ذلك أن النجاح يغرى بمزيد من النجاح • فانضم عمال المناجم فى ناميبيا الى اخوانهم المضربين فى جنوب أفريقيا •

كانت الثمرة الأولى لنجاح الاضراب حسيما تناقلته وكالات الأنباء من جوهانسبرج أن برلمان جنوب أفريقيا قد (اضطر) يوم ١١/٨/١٩٨٧ (وهو ثالث أيام الاضراب) الى الغاء قوانين الفصل العنصرى فى المناجم والسيارية منذ عام ١٩١١ والتي تحرم على العمال والموظفين الأفارقة تقلد المناصب الثنية والادارية العليا فى قطاع المناجم • ورغم أن بعض المراقبين قد اعتبر هذه الخطوة بمثابة « تحول تاريخى » الا أن المتحدث باسم العمال الأفارقة المضربين قد أكد أن الاضراب لن ينتهى حتى تتم الموافقة على جميع المطالب الوظيفية والمعيشية والصحية للعمال •

غير أن الدلالة الحقيقية لهذا الاضراب تكمن فى حقيقة أن الكتلة السوداء فى جنوب أفريقيا تستطيع – ان اتحدت كما حدث فى هذا الاضراب – أن تهدد الكيان العنصرى هناك ، من خلال تهديد اقتصاده بالشلل والتوقف • وقد ضجعت شركة « الانجلو أمريكان » كبرى الشركات العاملة فى قطاع المناجم فى جنوب أفريقيا بالشكوى من الخسائر الهائلة التى تتكبدها من جراء هذا الاضراب العمالى الذى وصف بأنه أكبر الاضرابات العمالية فى تاريخ جنوب أفريقيا • وبلغت خسائر أصحاب المناجم – من جراء الاضراب – عدة مئات من ملايين الدولارات •

ونستطيع أن نؤكد من الآن عددا من المؤشرات :

١ – هذه هى البداية الحقيقية للنضال الأفريقى العمالى – من خلال وسائل غير عنيفة ولكنها مؤثرة وفعالة لكى يلتحسم مع النضال الذى تقوم به حركات التحرير سياسيا وعسكريا •

٢ - لابد ان النظام العنصرى وفد شعر من جراء تنفيذ هذا الاضراب بكا بوس حقيقى . سوف يعيد حساباته مع القطاع العمالى . وسوف يحاول الالتفاف حول تلك الانتصارات التى حققتها قوة العمل السوداء لعزلها عن أى مضمون سياسى . وسوف يحاول شق صف القيادة العمالية من الداخل اما بالإغراءات واما بالوقعة واما بالاضطهاد السياسى . أو بكل هذه الوسائل معا .

٣ - أيا كان التوجه السياسى لقيادات الاضرابات فانها قد حطت قدرا لا يستهان به من المصداقية وبنت الامل فى نفوس السود نحو قرب تحقيق العدل العنصرى والمساواة بين الأجناس .

٤ - اراء هذه الظاهرة الجديدة - نجاح الاضراب العمالى وابائه لقدرته على تهديد الاقتصاد العنصرى فى الصميم - فان الاحتكارات الرأسمالية المحلية والدولية فى جنوب افريقيا سوف نعبر من الآن فصاعدا على الضغط على السلطات العنصرية لتخفيف من غلواتها فى ممارساتها العنصرية ضد السود عامة والعامله السوداء بصفة خاصة . حفاظا على مصالحها من خلال كفاية الحد الأدنى من الاستقرار السياسى والاجتماعى فى البلاد .

٥ - ان استمرار عمال المناجم الأفارقة فى اضرابهم الجماعى لمدة ثلاثة أسابيع كاملة . يعبر - فى حد ذاته - تعبيرا عن قدرة القوة العاملة السوداء على الصمود وطول النفس النسبى ، خصوصا اذا أخذنا فى الاعتبار مختلف عوامل الضغط والاحتياط التى واجهوها سواء من حيث ضعف إمكاناتهم وسوء أوضاعهم المعيشية وعدم توفر احتياطي كاف من الأموال المدخرة لديهم . أو من حيث الضغوط الخارجية والتمثلة فى الفصل الجماعى للمضربين من قبل السلطات العنصرية واضطهادها لهم واستخدام كل أساليب

العنف ضدهم لاتسأهم عن الاستمرار فى الاضراب ، بما فى ذلك عمليات القتل والابادة ، الفردية والجماعية . ان هذه العملية بـ بكل المقاييس الموضوعية - تعتبر انتصارا لحركة النضال الافريقى وتضاف الى رصيده . وسوف يؤرخ لها باعتبارها ارجاحة قوية وواضحة فى اتجاه بداية افول وانحسار المد العنصرى والاستعمار الاستيطانى فى جنوب افريقيا وناميبيا .

ولقد أصدرت القمة الافريقية الاخيرة (القمة الثالثة والعشرون المنعقدة فى أديس أبابا ٢٧ - ٢٩ / ٧ / ١٩٨٧) اعلانا أعرب فيه المؤتمر عن قلقه لما يتعرض له شعب جنوب افريقيا وناميبيا من قمع بالغ . واتخذ عدة اجراءات تكفل دعم نضال الجنوب الأفريقى ضد نظام الأبارتيد .

والخلاصة يمكن ايجازها فى النقاط التالية :

- ١ - ان المشكلة فى جنوب افريقيا معقدة ومازالت نحتاج الى وقت طويل نسبيا لحلها .
- ٢ - ان هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية تؤثر نتائج متباينة فى الأوضاع فى جنوب افريقيا .
- ٣ - ان الأمل فى حل المشكلة معقود أساسا على مقدرة شعب جنوب افريقيا ذاته على الاستمرار فى مقاومة العنصرية البيضاء ، دون يأس أو فقدان للثقة فى هويته الأفريقية فى مواجهة حرب الأعصاب الموجهة ضده .
- ٤ - ان المنظمات الوطنية للتحرير الأفريقى فى جنوب افريقيا تستطيع القيام بدور أكثر فعالية ان هى وحدت صفوفها ، واكتسبت المزيد من الخبرات القتالية لزعة أركان النظام

العنصرى هناك ، من خلال أساليب حرب العصابات لتقاويه ازهاج
الأقلية البيضاء .

٥ - ان الشعب الأفريقى فى جنوب افريقيا يمكنه القيام
بدور جوهري فى اتجاه هدف انهاء المحتوى العنصرى فى البلاد
وتقويض النظام العنصرى نفسه من خلال تطبيق بعض أنماط
المقاطعة أو المقاومة السلبية . ويعتبر هذا عملا سياسيا سياسيا
لفرض التغيير المطلوب . لكنه يحتاج الى . النفس الطويل . مع
الاستعداد للتضحية بالنظر لاحتمالات اتساع نطاق البطالة بين
الأفريقيين السود التى هى أصلا أحد أسلحة العنصريين
ضد السود .

٦ - التركيز على العمل السياسى فى اتجاه كسب مزيد من
« العقلاء » من بين صفوف الأقلية البيضاء .

٧ - زيادة المساعدات المادية والعسكرية المقدمة من دول
منظمة الوحدة الأفريقية أو دول المعسكر الاشتراكى الى منظمات
وحركات التحرير الأفريقى فى جنوب أفريقيا شريطة جدية وفعالية
نشاطها السياسى والعسكرى .

٨ - الاهتمام الأفريقى بضرورة رفع المستوى التعليمى
والثقافى وزيادة المنح لأبناء الأغلبية السوداء فى جنوب أفريقيا .

٩ - تكثيف الحملات الاعلامية - افريقيا وعالميا - ضد النظام
العنصرى والبول والقوى المشايعة له والمشفعة لاستمراريته .
وفى هذا الصدد نذكر بموقف كل من الولايات المتحدة وبريطانيا
اللتين استخدمتا الفيتو ضد قرار مجلس الأمن فى ١٩/٢/١٩٨٧
بشأن ضرورة تطبيق العقوبات الالزامية الشاملة على جنوب

أفريقيا . وتأييد ألمانيا الاتحادية لذلك الفيتو . وامتناع اليابان وإيطاليا وفرنسا عن التصويت .

وبعد : فليست روديسيا الشمالية سابقا (زيمبابوي حاليا) بعيدة - لا من حيث الزمان ولا من حيث المكان - عن جنوب أفريقيا .

ولا بد أن تشرف شمس الحرية والعدالة والمساواة . يوما . على الشعب الأفريقي الأسود في جنوب أفريقيا . ولو بعد حين . لكن المسألة ليست هينة . فان حكومة جنوب أفريقيا سوف تفعل المستحيل للحيلولة دون ذلك . كلما استطاعت الى ذلك سبيلا . فقد عقدت العزم على مواجهة الأغلبية السوداء وثورتها الشعبية المحتملة بالحديد والنار . وقد قررت - لذلك - رفع ميزانية نفقات الدفاع فيها عن العام القادم (١٩٨٨) بنسبة ٣٠٪ وميزانية النفقات المخصصة للشرطة بمقدار ٤٣٪ تماديا في سياسة القمع ضد المواطنين الأفارقة السود (١) .

وسوف لن تنردد الحكومة العنصرية في جنوب أفريقيا في تصعيد حملاتها القمعية بكل الوحشية . ولن تنورع عن استخدام أى أسلوب ضد ثورة الأغلبية السوداء ابتداء من سياسة «التجويع» للسود واستيراد قوة بشرية بيضاء من الخارج للاحلال الجزئى محل المتطرفين السود (يوجد بجنوب أفريقيا حاليا حوالى ٦٠٠ ألف برتغالي يعملون ويعيشون فيها) . وانتهاء بالتصفية الجسدية لكل من يحارل عرقلة استمرارية سيطرة الأقلية البيضاء على مقاليد السلطة والثروة في جنوب أفريقيا . فعندها أن الغاية تبرر الوسيلة . . . مهما كانت . . . حتى «الابادة» .

١ . راجع : المصور . ٢٦ / ٦ / ١٩٨٧ .

المبحث الثانى

حول قضية أمن دول الجوار والمواجهة مع جنوب أفريقيا

مقدمة عامة :

يقصد بتعبير « دول الجوار والمواجهة الأفريقية » مجموعة الدول المتاخمة لجنوب أفريقيا والواقعة أساسا من الناحية الجغرافية فى منطقة الجنوب الأفريقى . وهى على وجه التحديد : زامبيا - زيمبابوى - سوازيلاند - موزمبيق - أنجولا . ثم يضاف إليها تانزانيا . ويتولى الدكتور كينيث كاوندرا - رئيس زامبيا - رئاسة مجموعة دول خط المواجهة الأفريقية . فى الوقت الحالى .

أما بالنسبة لكان من بتسوانا وليسوتو ، فهما لاهول لهما ولا قوة بحكم وقوعهما - من الناحية الجغرافية والفعلية - كجيوب جغرافية . داخل اتحاد جنوب أفريقيا ذاته . وبالنظر لاعتمادهما شبه الكامل - من الناحية الاقتصادية وفيما يتعلق بالمواصلات وغيرها - على جنوب أفريقيا نفسها .

وأما فيما يتعلق بمالاوى (القرية نسبيا من جنوب افريقيا) فانها قد أخرجت نفسها مبكرا من عملية المواجهة . واحتفظت بعلاقات متميزة وودية مع بريتوريا ، وحدث أن وقفت الى جانبها في التصويت أو الامتناع عن التصويت لصالحها في الأمم المتحدة بالنسبة لقضية ناميبيا أو غيرها . وهي تحصل على الثمن منها في شكل معونات ومشروعات تقدمها اليها حكومة جنوب افريقيا .

بقيت نيجيريا - التي على عكس مالاوى من حيث القرب أو التجاور مع جنوب افريقيا . فانها كثيرا ما يحلو لها ان تعتبر نفسها ضمن دول المواجهة الأفريقية . وتفسير الموقف النيجري في هذا الصدد مفهوم في ضوء احساسها بأنها أكبر الدول الأفريقية من حيث السكان . ولذلك فان لديها - من الناحية السيكولوجية والسياسية - رغبة كامنة وواضحة معا في محاولة ترجمة ذلك في أن تجد لنفسها دورا سياسيا متميزا ، سواء في سياسات القارة السوداء أو على المستوى الدولي .

جلور المواجهة مع جنوب افريقيا :

ترتبط النزعة العدوانية لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا تجاه الدول المجاورة لها ارتباطا وثيقا بالقمع الذى يتعرض له شعب جنوب افريقيا الأسود على يد نظام الفصل العنصرى . وقد أدانت الجمعية العامة ومجلس الأمن - مرارا - الأعمال العدوانية التى تقوم بها جنوب افريقيا ضد الدول الأفريقية المجاورة . فمنذ عام ١٩٧٥ ألحق هذا النظام العنصرى بالدمار والخراب لدول وشعوب أنجولا وليسوسو وموزمبيق كما حاول زعزعة الاستقرار في زيمبابوى منذ استقلالها (عام ١٩٨٠) .

فضلا عن كثير من الأعمال الوحشية المختلفة ضد جميع دول
وشعوب الدول المجاورة .

وفي الحقبة الاستعمارية ، وعندما كانت منطقة الجنوب
الأمريكي - بما ذلك دولة جنوب أفريقيا الحالية (التي أعلن
فيها رسميا عام ١٩١٠) تحت السيطرة الكاملة لقوى الاستعمار
الغربي : البريطاني ، البرتغالي / البويري (الهولندي) أساسا ،
ابتداء من منتصف القرن السابع عشر وحتى قبيل مرحلة استقلال
الدول الأفريقية في الربع الثالث من هذا القرن : أقول انه خلال
بلدت الحقبة الزمنية . كانت تلك القوى الاستعمارية قد اشغلت
في وضع مخططاتها الرامية الى تحقيق مصالحها في هذه المنطقة
واستمرار ذلك حتى في مرحلة ما بعد الاستقلال .

استندت هذه المخططات الاستعمارية حيال تحديد مستقبل
الجنوب الأفريقي ، على عدد من الخطوط والأسس الرئيسية ،
من بينها :

١ - ربط الهياكل الاقتصادية في المستعمرات بالدولة
الاستعمارية الأم . عموما ، وباقتصاد جنوب أفريقيا بصفة خاصة ،
باعتبار هذه الأخيرة سوف تظل بمثابة « رأس الحربة » المتقدمة
للمصالح الغربية في المنطقة ، حتى في مرحلة ما بعد الاستقلال
الأفريقي ، مع ضمان استمرارية هذا الوضع .

٢ - ارتبط بذلك وضع نموذج نمطي تقريبي للتنمية
الاقتصادية في المنطقة يكون دور جنوب أفريقيا في إطاره بمثابة
المركز الصناعي الأوحده ليجذب اليد العاملة الرخيصة في المنطقة
لتوظيفها - بشروط صاحب رأس المال في جنوب أفريقيا - في
المناجم والمشروعات الصناعية . وبالإضافة الى عنصر « قوة العمل

الرخيص ، ، هناك أيضا عنصر المواد الخام الرخيصة من المستعمرات التي تنقل الى « المراكز الصناعية » في جنوب أفريقيا ليتم تصنيعها هناك ، ويعاد تصدير « بعضها » ثانية الى المستعمرات ، ولكن بالأسعار والشروط التي يحددها صاحب المشروع في جنوب أفريقيا . وارتبط بعامل « قوة العمل الرخيص » وعامل « المواد الخام الرخيصة » من المستعمرات عامل ثالث لا يقل أهمية وهو عامل « السيطرة على طرق ووسائل النقل والمواصلات » من جانب جنوب أفريقيا ، لضمان استمرار سيطرتها على بقية المنطقة اقتصاديا .

٣ - الاتفاق على عدد من النقاط والمبادئ التي تكمن نجاح هذا المخطط من بينها :

(أ) أن يظل لتظام جنوب أفريقيا دائما « وضع التهوى » الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي بمعدل يزيد كثيرا عن حاصل جمع قوة كل دول الجنوب الأفريقي مجتمعة بعد الاستقلال .

(ب) العمل بكل السبل على عدم وقوع جنوب أفريقيا تحت أي سيطرة « لقوة معادية » بأي شكل .

(ج) تأمين مستقبل جنوب أفريقيا من خلال المساندة الفردية والجماعية وعلى المستوى الثنائي .

ومن أجل أن يكون الحديث أكثر تحديدا ، فسوف نتناول عددا من النقاط التي نراها توضح وتحلل مسألة أمن دول الجوار والمواجهة مع جنوب أفريقيا ، في إطار التحليل التالي :

اولا : خصائص التهديد ووسائل جنوب أفريقيا الذاتية لتحقيق كامل السيطرة على منطقة الجنوب الأفريقي .

وهذه تشمل نقطتين رئيسيتين (تتفرعان لعديد من الموضوعات :

١ - السيطرة الاقتصادية على المنطقة .

٢ - السيطرة الاستراتيجية من خلال القوة الإقليمية التي تكفل حرية التصرف من خلال غطسة القوة ، وفرض السلام الذي نراه في صالحها .

ثانيا : المساندة الخارجية لاستمرار الوضع الراهن في جنوب أفريقيا والجنوب الأفريقي بحكم الارتباط المصلحي العضوي . وهذه تشمل بدورها موضوعين رئيسيين :

١ - المساندة الغربية الأمريكية :

أو السياسة الأمريكية تجاه الجنوب الأفريقي من انتييد السافر لجنوب أفريقيا الى دبلوماسية « الارتباط البناء » .

٢ - المساندة الاسرائيلية من خلال العلاقة الخاصة مع جنوب أفريقيا ، ودورها في تهديد أمن دول الجوار والمواجه مع جنوب أفريقيا : أو حقيقة التحالف بين اسرايل وجنوب افريقيا .

ثالثا : حول الجدوى الحقيقية لتطبيق المقاطعة ضد جنوب أفريقيا .

أولا : خصائص التهديد والوسائل الذاتية لجنوب أفريقيا لتحقيق كامل السيطرة المحكمة على منطقة الجنوب الأفريقي

١ - السيطرة الاقتصادية : الوسائل والأدوات :

لحنا آتفا الى الملامح العامة لمجمل التخطيط الاستعماري البريطاني البرتغالي المسبق في الحقبة الاستعمارية - لرسم أوضاع منطقة الجنوب الأفريقي مستقبلا بعد الاستقلال ، بالكميفية التي تجعله مرتبطا ارتباطا كاملا وعضويا باقتصاديات جنوب أفريقيا . ودائرا في فلكها : لكنه ارتباط التبعية التامة وليس ابدأ ارتباط الاعتماد المتبادل . انه الارتباط الذي يصعب ان لا يكن مستحيلا - الفكك من قبضته . مهما كانت الظروف . ويبدو - حتى الآن - أن هذا التخطيط قد حقق النجاح للأهداف التي بوخاها المستعمرون الغربيون السابقون - بالتحالف والتسيق الكامل مع نظام وحكومة جنوب أفريقيا ، لتأمين مصالح الغرب في هذه المنطقة الزاخرة بموارد الثروة الطبيعية وفي مقدمتها المناجم والثروة المعدنية . فان القوى الاستعمارية التقليدية كانت تضع نصب أعينها دائما ضرورة استمرارية سيطرتها على المنطقة . حتى بعد الاستقلال . الذي عملت بدأب تام على افراغ مضمونه الحقيقي . مادامت قد ضمننت بقاء تبعيتها الاقتصادية لجنوب أفريقيا . من ناحية أخرى فقد كان من أهم أولويات التخطيط الاستعماري في رسم الخريطة السياسية المستقبلية لمنطقة الجنوب الأفريقي ، أن تبقى جنوب أفريقيا دائما بعيدة عن أي تهديد لوقوعها تحت سيطرة أي قوة دولية

مناوثة للغرب • فجنوب أفريقيا كانت وسوف تظل - من وجهة النظر الغربية - هي « الكنز » الدائم الذي لا يتضب معينه للمعادن النفيسة ، فضلا عن احتياطياتها الضخمة من مصادر الثروة الطبيعية الأخرى ، ذلك أن القاء نظرة سريعة على « الثروات » في جنوب أفريقيا تعكس الحقائق التالية فيما يتعلق باحتياطيات المعدن الكامنة في باطن أرضها (١) :

من الاحتياطى فى العالم غير الشيوعى	{	من المنجنيز	٩٣٪
		من البلاتين	٨٩٪
		من الكروم	٨٤٪

فضلا عن الاحتياطيات الضخمة الأخرى من كثير من المعادن التى فى مقدمتها الماس •

ومن أجل الفهم الجيد لمشكلة أمن دول الجوار والمواجهة الأفريقية المهدد دائما من قبل جنوب أفريقيا ، فلا بد من الرجوع الى الجذور الحقيقية للمشكلة ، فى الحقبة الاستعمارية ، فإن الاستعمار البريطانى والبرتغالى - قبل الاستقلال الأفريقى - قد رتب أوضاع منطقة الجنوب الأفريقى ترتيبا يخدم مصالحه فيها ، حيث تآتى فى مقدمتها المناجم والثروات المعدنية فى جنوب أفريقيا وبقية الدول والأقاليم فى كل الجنوب الأفريقى • فبحكم هذا الترتيب أصبحت « جوهانسبرج » فى جنوب أفريقيا بمثابة المركز الصناعى الرئيسى وربما الوحيد فى منطقة الجنوب الأفريقى ، بينما صمم الموقف ليغدو ميناء « ماپوتو » - عاصمة موزمبيق حاليا - هى الميناء الرئيسى للتصدير ، مع أن الأولى كانت تحت السيطرة البريطانية ، وأما الثانية فكانت تحت

(١) راجع : مجلة « جان الفريك » ، العدد ١٣٦٥ ، ١٩٨٥/٤/٢ .

الاستعمار البرتغالي . وتحددت أدوار الدول والأقاليم المحيطة في إن تمدد « المركز » في جنوب أفريقيا بقوة العمل الرخيص الذي يظل تحت السيطرة التامة للبيض . ثم توسعت الشركات من « المركز » في جنوب أفريقيا الى الدول والأقاليم الافريقية التي خضعت خضوعا شبه كامل - بحكم الواقع ، وكما سوف نرى تفصيلا - لهذا الوضع الذي يتحكم فيه « المركز » ويعتبر بمثابة « المحرك الرئيسى » للأوضاع في المنطقة اقتصاديا وسياسيا وماليا وتجاريا . وتعتبر شركة « الأنجلو أمريكا » القابضة في جنوب أفريقيا أكبر شركات جنوب أفريقيا بحكم سيطرتها على أكثر من نصف قوة سوق المال في جنوب أفريقيا كلها ، وهذه الشركة القابضة ذاتها هي في نفس الوقت واحدة من أكبر الشركات المستثمرة في الولايات المتحدة (١) .

(١) يسترعى الانتباه أنه عشية الانتخابات العامة التي أجريت في جنوب أفريقيا يوم ٥ مايو ١٩٨٧ التي تنافست فيها أحزاب الأقلية البيضاء وهدمها (الحزب الوطنى بزعامة بيتر بوتو وهو حزب الأغلبية (بين الأقلية البيضاء طبعا) ، وحزبان يمينيان متطرفان يعارضان أى اصلاح لسياسة الفصل العنصرى واتحاد من الأحزاب الليبرالية والمستقلين الذين يطالبون بإلغاء القوانين العنصرية) ، تقول عشية تلك الانتخابات كتب « جافين ريلى » رئيس شركة « الأنجلو أمريكان للتعدين » ، مقالا في صحيفة « تايمز » واسعة الانتشار في جوهانسبرج ، ذكر فيه أن « إلابارتيد » قد « جعلتنا جميعا أغبياء » وطالب الناخبين بمساندة المرشحين الذين يطالبون بالمساواة العنصرية . وفى نفس المقال ، أوضح « ريلى » أن حكومة الحزب الوطنى الحاكم بزعامة « بيتر بوتو » قد ابتعدت بشدة عن أى اصلاحات . ويجب الإحجام عن انتخابها مرة أخرى في الانتخابات التي سوف تجرى غدا . . . (١٩٨٧/٥/٥) . . . داعيا الى انتخاب المرشحين الذين لديهم الشجاعة فى تبني سياسة من شأنها وضع كافة المواطنين فى جنوب أفريقيا على قدم المساواة . (راجع : الأهرام ، ١٩٨٧/٥/٥) . فهل تعبر مثل هذه التصريحات حقا عن حقيقة الموقف السياسى لكبرى الشركات القابضة فى جنوب أفريقيا وعدد من دول الجوار

تتحكم شركة « الأنجلو أمريكان » فى جنوب أفريقيا من خلال « مجموعة دى بيرز De Beers Group » فى مناجم الماس فى كل من بتسوانا وأنجولا وتنزانيا وناميبيا (التى مازالت تحت احتلال وسيطرة حكومة جنوب أفريقيا) بالإضافة الى جنوب أفريقيا ذاتها . ان هذه « المجموعة » نفسها هى التى تتولى عمليات تسويق الماس الذى تنتجه سوازيلاند وهى تملك وتتحكم أيضا فى عدة صناعات أخرى : كيميائية وهندسية وتجارية مثل انتاج البيرة فى بتسوانا وزيمبابوى وزامبيا وجنوب أفريقيا .

من ناحية أخرى يلاحظ أن شركات جنوب أفريقيا - بما فيها الأنجلو أمريكان - تتحكم فى ربع سوق المال فى زيمبابوى ، على الرغم من أن هذه الأخيرة تعتبر أقوى دول الجوار والمواجهة الأفريقية من الناحية الاقتصادية .

التحكم من خلال أدوات جمركية :

نجد أيضا أن من بين الوسائل الاقتصادية / التجارية الأخرى التى أحكم الاستعمار البريطانى رسمها قبل رحيله من منطقة الجنوب الأفريقى لربط أقاليم المنطقة بمصالحه ومصالح جنوب أفريقيا مباشرة ، وسيلة إقامة ما يسمى بالاتحاد الجمركى .

== الأفريقى ، ازاء العنصرية ؟ أم أن مثل هذه التصريحات تعبر فقط عن « تكتيك سياسى » يستهدف تسجيل المواقف من منطلق « الليبرالية الغربية » خاصة وسط جو أحكام الحصار المعنوى على « الأبارتيد » من قبل معظم دول العالم والمطالبة بالتطبيق الحقيقى للمقاطعة الإلزامية الشاملة ضد جنوب أفريقيا .. وبالتالي ربما تخدم « مثل هذه التصريحات السياسية » مستقبلا مصالح الشركة الأم ككل ، على الأقل بالنسبة لتسجيل أن « امبان أمريكان » لا تؤيد الأبارتيد وتطالب بالمساواة العنصرية .

فقد أدخلت كل من بتسوانا وليسوتو وسوازيلاند - التي كانت جميعا محميات بريطانية ، في اتحاد جمركي يضمها مع جنوب أفريقيا بموجب اتفاقية عام ١٩٠٩ التي تجددت بعد الاستقلال . وتقضى أحكام هذه الاتفاقية بحرية حركة البضائع دون حرية انتقال الأفراد بين الدول الأربع أعضاء الاتحاد مع فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات من الدول الأخرى غير دول هذا الاتحاد الجمركي . والمعنى والمغزى من وراء ذلك لا يحتاج الى توضيح .

ومن الناحية العملية تدير جنوب أفريقيا كل شئون الاتحاد الجمركي بالكامل وبدون أى مشاركة من الدول الثلاث الأخرى . وجنوب أفريقيا هي التي تقوم بتحصيل الرسوم الجمركية ، ثم تعطي الدول الثلاث حصتها من حصيلة تلك الرسوم والتي تبلغ في المتوسط حوالى ٢٠٠ مليون جنيه استرليني ، فهذا المبلغ يعادل تقريبا نصف ميزانية ليسوتو وسوازيلاند وثالث ميزانية بتسوانا .

من الطبيعي والحال كذلك أن المستفيد الأول من هذا الوضع هو اقتصاد جنوب أفريقيا التي تتركز فيها الصناعات وهي التي تملك البضائع والسلع المعدة للتصدير فضلا عن أن شركاتها هي المتحكمة في اقتصاديات الدويلات الثلاث : ليسوتو وسوازيلاند وبتسوانا . كانت النتيجة الطبيعية أن صارت واردات هذه الدول الثلاث من جنوب أفريقيا حوالى أربعة أضعاف صادراتها إليها . ومن ثم فقد عانت موازين مدفوعاتها بالتالي من عجز ضخم مزمن لصالح جنوب أفريقيا الأمر الذي يجد ترجمته المنطقية في معنى التبعية الاقتصادية الدائمة والاعتماد الفعلي - اقتصاديا - على جنوب أفريقيا .

وسيلة احتكار قوة العمل الرخيص :

إذا أضفنا الى وسيلة التحكم السابقة ، وسيلة أخرى للتحكم على قدر عال من الأهمية لأصبحت الصورة أكثر وضوحاً . وهذه تتعلق باحتكار قوة العمل الوافدة من الدول والأقاليم المتاخمة والمحيط بجنوب أفريقيا التي تأتي الى « المركز » باعتباره نقطة الجذب الاقتصادي في المنطقة كلها . فالعمال الأفارقة من الدول المجاورة لجنوب أفريقيا يفدون اليها حيث أسواق العمل المتمثلة في المناجم والمصانع وغيرها من مراكز النشاط الاقتصادي . تشير الأرقام الى أنه حتى نهاية السبعينيات كان يأتي أكثر من نصف عدد اليد العاملة في مناجم جنوب أفريقيا من الدول المجاورة بموجب عقود عمل محددة المدة تتراوح بين العام وعام ونصف . وهذه سياسة مقصورة تتمشى ومصلحة صاحب رأس المال الأبيض الذي لا يدفع أجوراً مرتفعة أصلاً ويلجأ الى هذه الحيلة حتى لا يضطر للالتزام ببناء مساكن أو اعطاء تسهيلات معيشية للعمال وعائلاتهم فضلاً عن أنه قد جعل أولئك العمال (العاملين بمدد محددة بزمان قصير نسبياً) في وضع لا يسمح لهم بتنظيم أنفسهم من خلال الاتحادات والنقابات العمالية التي ترعى شئونهم وتدافع عن حقوقهم وقت اللزوم ، خصوصاً وأنهم عادة في وضع يتسم بمنتهى الضعف والاضطرار ، مما يؤدي بهم في النهاية - والحال كذلك - الى الازعان التام لكل شروط صاحب رأس المال الأبيض ، والا كان البديل الآخر هو الموت - هم وأسرهم - جوعاً . لكن هذه الصورة الكلاسيكية لوضعية العمال الأفارقة الوافدين الى جنوب أفريقيا قد تغيرت الى حد ما مع عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ بعد سلسلة الاضرابات العمالية للمطالبة برفع الأجور لكي تتناسب مع التضخم وارتفاع الأسعار .

نم برهنت اضرابات أغسطس ١٩٨٧ على أن القوة العاملة الأفريقية قد صارت أكثر قوة وتنظيماً عن ذي قبل .

لكن ذلك - من ناحية أخرى - قد دفع السلطات في جنوب أفريقيا إلى الاستغناء عن جزء من العمالة الوافدة والاعتماد بشكل أكبر على القوة العاملة السوداء من داخل جنوب أفريقيا نفسها .

وتجدر الإشارة إلى أن أجور العمال الوافدين من دول الجوار مع جنوب أفريقيا لازالت تمثل مصدراً رئيسياً للدخل والعملة الصعبة للدول المصدرة لهذه العمالة . وهي تمثل المصدر الوحيد تقريباً للعملة الصعبة بالنسبة لدولة مثل موزمبيق .

وتمثل قوة العمل الوافدة إلى جنوب أفريقيا ٥٠٪ من إجمالي قوة العمل في ليسوتو وحوالي ٣٥٪ من القوة العاملة في بتسوانا وحوالي ١٥٪ من عمال سوازيلاند وحوالي ٥٪ من عمال مالاوي وموزمبيق .

ونظراً لأهمية وحساسية هذا العامل بالنسبة للدول المجاورة المصدرة للعمالة لجنوب أفريقيا ؛ فإن هذه الأخيرة تستطيع من خلال التحكم في زيادة أو نقصان أعداد العمال التي تسمح لهم بالدخول إليها ، أن تمارس الضغط على حكومات هذه الدول بطريقة حيوية ومؤثرة ، لتجعلها تسير سياساتها .

تحليل لطبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين جنوب أفريقيا والدول المجاورة : استكمال صورة التبعية :

من أهم وأحدث الكتب التي صدرت مؤخراً وتعرضت بالتحليل لطبيعة العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين

جنوب أفريقيا ودول الجوار الأفريقي ، كتاب « الجبهة الثانية
للأبارتيد A Partheid's Second Front مؤلفه ، جوزيف هافلون
Joseph Havlon (ظهرت طبعته الأولى عام ١٩٨٦)

مما يعطى هذا الكتاب أهمية خاصة - بالإضافة الى ماتضمنته
من معلومات وبيانات واحصاءات قيمة - أن مؤلفه يعتبر خبيرا
فى شؤون الجنوب الأفريقي حيث عمل مراسلا للإذاعة
البريطانية فى موزمبيق (١٩٧٩ - ١٩٨٥) ثم مراسلا فى
المنطقة للجارديان البريطانية وعدد من المجلات الاقتصادية
العالمية . ان المؤلف قد وضع كتابه بروح تبعد عن « التحيز »
ولذلك كانت الصورة التى يعطيها لقارىء كتابه عن أوضاع
جنوب الأفريقي صادقة وموضوعية الى حد كبير . لكل هذه
الأسباب سوف نستفيد بما جاء بهذا الكتاب - بصفة أساسية -
لتغطية جوانب الارتباط الاقتصادى والتجارى بين جنوب أفريقيا
وبقية دول الجنوب الأفريقي ، وطبيعة « الاعتماد الهيكلى » من
الناحية الفعلية من جانب اقتصاديات دول الجنوب الأفريقي على
اقتصاد جنوب أفريقيا .

صادرات جنوب أفريقيا الى دول الجوار الأفريقي تعكس التبعية :

تصدر جنوب أفريقيا المعادن الى الدول الرأسمالية .
لكنها لا تقوى على منافسة هذه الدول فى مجال تصدير المنتجات
الصناعية ، فمنتجاتها تعتبر أقل جودة وأعلى سعرا من المستوى
العالمى العام السائد . من هنا فان السوق الطبيعى لهذه
المنتجات هو أسواق الدول الأفريقية المجاورة . وهذه الأخيرة
« تستسهل » بدورها الشراء من جنوب أفريقيا عن العالم
الخارجى ، لما فى ذلك من وفرة فى الوقت والاجراءات ومصاريف

المواصلات ، لسهولة وقرب المسافة وجودة الطرق مع جنوب أفريقيا . يضاف الى كل ذلك العامل النفسى والعنصرى الخفى الذى يتمثل فى أن المستورد فى الدول المجاورة لجنوب أفريقيا (بغض النظر عن كونه من السود أو البيض) يرى فى جنوب أفريقيا أنها امتداد لأوروبا وأن منتجاتها - والحال كذلك - لا تقل جودة عن المنتجات الأوروبية . وهو يفترض - ضمنا - أن منتجات جنوب أفريقيا - فى أسوأ الفروض - سوف تكون أفضل من المنتجات الهندية أو منتجات زيمبابوى مثلا . فضلا عن كل ما تقدم من أسباب ، لابد ألا نغفل وسائل الاغراء المختلفة التى تقدمها جنوب أفريقيا لتصريف منتجاتها فى الدول المجاورة . ومن ذلك الخصومات وتسهيلات الدفع والرشوة التى تقدم لمسئولى الشركات الحكومية فى الدول المحيطة والدعوة لتمضية أوقات سعيدة للترفيه فى مدن جنوب أفريقيا ، مع دفع نفقات الإقامة بمعرفتها . وقد استخدم السفر والتعامل مع جنوب أفريقيا - أحيانا - كوسيلة للتهرب ، بما فى ذلك المخدرات بواسطة بعض كبار المسئولين الأفارقة فى الدول المجاورة لجنوب أفريقيا . وعلى سبيل المثال فقد اكتشفت حكومة زامبيا فى عام ١٩٨٥ تورط أكثر من مسئول زامبى فى قضايا تهريب المخدرات الى البلاد من جنوب أفريقيا .

ان حقيقة التبعية الاقتصادية من جانب دول الجوار الأفريقى على جنوب أفريقيا التى تحقق ضالح هذه الأخيرة أساسا، تنعكس - بوضوح - فى استعراض محصلة « صافى الموازين » بين جنوب أفريقيا - مثلا - ودول الاتحاد الجمركى الثلاث الأخرى : « بتسوانا - ليسوتو - سوازيلاند » .

تدفع جنوب أفريقيا فى المتوسط حوالى ٤٠٠ مليون

استرليني كعوائد للاتحاد الجمركي وأجور العمال الوافدين اليها من هذه الدولات الثلاث ، بالإضافة الى ٢٣٠ مليون استرليني قيمة وارداتها منها . أما هذه الدول فتدفع حوالى ١٣٠٠ مليون استرليني قيمة وارداتها من جنوب أفريقيا ، إضافة الى حوالى ١٥٠ مليون استرليني كرسوم استخدام طرق وموانئ جنوب أفريقيا ، وحوالى ٦٠ مليون استرليني سنويا قيمة خدمات تأمين وسياحة واستشارات الخ . .

وبحساب العمليات السابقة يكون الصافي لصالح جنوب أفريقيا حوالى ٩٠٠ مليون استرليني فى المتوسط سنويا .

وفى مجالات الطاقة والمواصلات : أبعاد أخرى للتبعية الاقتصادية : فى مجال الطاقة :

رغم الفقر النسبى فى موارد جنوب أفريقيا من الطاقة ، الا أنها تبذل جهودا ضخمة لابقاء الدول الأفريقية المجاورة معتمدة عليها دائما فى توريد الطاقة اليها :

فبالنسبة للبترول : يمكن القول بأن اجراءات المقاطعة الدولية ضد جنوب أفريقيا قد أدت الى رفع سعر البترول الواصل اليها بنسبة تصل الى حوالى ٥٠٪ عن السعر العالمى . غير أن جنوب أفريقيا قد حملت الزيادة للدول المجاورة التى تجد نفسها مجبرة على أحد خيارين :

اما أن تشتري منها من خلال أساليب الاغراء ، أو تخريب المصادر البديلة لديها .

وبالنسبة للكهرباء : يلاحظ أنه من المفارقات أنه طبقا لما رتبته السلطات الاستعمارية البرتغالية فى الحقبة الكولونيلية قبل

استقلال موزمبيق ، أن تذهب كهرباء سد « كاهورا باسا »
الموزمبيقى الى جنوب أفريقيا أولا ، ثم تستمد « مابوتو » عاصمة
موزمبيق كهرباءها من جنوب أفريقيا . بعد ذلك .

أما فى مجال المواصلات : فلا زال حوالى نصف تجارة دول
الجوار والمواجهة الأفريقية يستخدم طرق وموانئ جنوب أفريقيا ،
رغم أن طرقها أطول مرتين عن طرق هذه الدول ذاتها فيما بين
بعضها البعض . ينتفى سبب التعجب اذا عرفنا أن جنوب أفريقي
(سواء مباشرة أو عن طريق عملاتها) تقوم بتخريب الطرق
البديلة فى الدول المعنية ، من خلال ممارسة غطرسة القوة ، حتى
تحافظ - باستمرار - على علاقة التبعية والاعتماد الدائم عليها .
فعندما تكتشف جنوب أفريقيا أن دول الجوار الأفريقى تحاول
التغلب على مظاهر التبعية الاقتصادية لجنوب أفريقيا - بحكم
آليات هذه العلاقة المرسومة مسبقا فى الحقبة الكولونىالية -
فإنها تتدخل بالقوة لتطبيق عمليات التخريب الاقتصادى ضد
هذه الدول .

٢ - السيطرة الاستراتيجية من خلال القوة الاقليمية المهيمنة :

وقف الجنرال « ماجنوس مالان » وزير دفاع جنوب أفريقيا
يوم ١٩٨٦/١٠/٢٥ لى يوجه تهديدا مباشرا وواضحا الى دول
المواجهة الأفريقية بأن بلاده سوف تستخدم العمليات العسكرية
ضدها . وتضمن هذا التهديد تكرار الادعاء بأن منظمة المؤتمر
الوطنى الأفريقى تقوم بعملياتها العسكرية ضد جنوب أفريقيا
من دول المواجهة الأفريقية . وتضمن تهديد « مالان » أيضا أن
قادة هذه الدول يشتركون فى تحمل المسئولية عما أسماه
« أعمال الارهاب » التى تقوم بها منظمة المؤتمر الوطنى الأفريقى .

وأن عليها أن تتحمل نتائج الهجمات التي تشنها المنظمة من أراضيها .

وفي نفس التصريح طالب وزير الدفاع في جنوب أفريقيا دول المواجهة بأن تختار الآن بين أمرين ، أما السلام والتعاون مع بلاده ، وأما المواجهة والارهاب (معلقا بأن بعض الدول مثل ليسوتو وسوازيلاند قد اختارت السلام والتعاون مع بلاده) (١) . ولم يكن هذا التهديد هو الأول ، ولم يكن الأخير ، فقد درج سياسة النظام العنصرى - بما فيهم رئيس الجمهورية الحالى - بيتر بوتا ، ووزير الخارجية « بيك بوتا » - على توجيه مثل هذه التهديدات الصريحة الى دول المواجهة الأفريقية بين الحين والآخر . وترتبط هذه التهديدات - فى واقع الأمر - بالاستراتيجية العامة التى وضعها النظام العنصرى الأبيض لاحتواء دول المنطقة وفرض السيطرة والهيمنة عليها . حيث يرى البعض أن هذا النظام مصمم على تحقيقها رغم المحاولات السابقة التى قام بها لغرضها والتى فشلت حتى الآن ، مما يؤكد أن هذه الاستراتيجية هى استراتيجية طويلة الأجل وسوف يواصل محاولاته فى سبيل تحقيقها ، رغم التطورات السياسية والأمنية فى المنطقة ، ورغم تزايد الضغوط الاقتصادية الدولية التى تعرض لها ، (٢) .

ويلاحظ أنه مع تصاعد الضغط على جنوب أفريقيا سواء من الداخل أو من الخارج ، فإنها تزيد من قدراتها العسكرية والبوليسية وفى مجال المخابرات ، حتى تحافظ على وضعيتها

(١) انظر : أحمد طه محمد ، سياسة السلام أو المواجهة فى الجنوب الأفريقى
سياسة الدولية ، العدد ٨٨ ، أبريل ١٩٨٧ ، ص ٢٣٤ .
(٢) المرجع السابق مباشرة ، ص ٢٣٥ .

الاستراتيجية كقوة اقليمية مهيمنة على كل منطقة الجنوب الافريقي .

ومن ثم يلاحظ أن الاتفاق العسكري فيها يزيد عاما بعد عام ، فعلى حين بلغ ٧٢ مليون راند (وحدة العملة في جنوب أفريقيا وتتراوح قيمة الراند في المتوسط بين واحد و ١١٥ دولار) في عام ١٩٦١ - عدا الاتفاق على البوليس - بلغت ميزانية الدفاع ٤٧٠ مليون راند لعام ٧٣ - ١٩٧٤ ثم بلغت ١٩٧٢ مليون راند عام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ . وفي السنوات التالية تزايد الاتفاق كل عام عدة مرات متتابة ، ولكي تحقق الحكومة العنصرية أهدافها في القمع الداخلي وزعزعة الاستقرار في دول الجوار والمواجهة الأفريقية ، خصصت للهدف الأول منظمة «شرطة جنوب أفريقيا SAP» ، لتتولى عمليات البوليس الداخلية ، وللهدف الثاني أنشأت منظمة « قوات دفاع جنوب أفريقيا SADF» ، وهذه تضم قوات الجيش والطيران والبحرية ، فضلا عما لوحظ من توسعها في صناعة الأسلحة المتقدمة (١) .

إن الهدف الرئيسي من وراء دعم جنوب أفريقيا المستمر لقواتها وتحديث أسلحتها أولا بأول ، هو العمل الدؤوب على أن يظل لها التفوق الاستراتيجي بالمعنى العسكري على كل منطقة الجنوب الأفريقي قاطبة ، بما يضمن لها استمرار سيطرتها وهيمنتها على أوضاع المنطقة وجميع دولها مجتمعة ، رغم التفوق العددي لدول المواجهة إذا ما قورن بتعداد السكان في جنوب أفريقيا .

(١) أحمد طه محمد ، المرجع السابق ، ص ٢٣٧ .

والجدول الآتي (١) يوضح هذه الحقيقة بكل جلاء :

دول المواجهة	جنوب أفريقيا	
٥٥٥ مليون	٢٦٨ مليون (منهم ٤٦ مليون من البيض)	عدد السكان
١٥٥٧٥٠ مقاتلا	٤٠٤٥٠٠٠ مقاتل	عدد القوات المسلحة
١٤٨٠٠٠ قوات نظامية	١٩٦٤٠٠ قوات نظامية ومجندين واحتياطي	قوات الجيش
٦٠٢٣٦٠ بوليس وميليشيا	١٤٥٠٠٠ بوليس واحتياطي	قوات شبه عسكرية
١٩٦٢ دبابة - عربات مصفحة ونقل عسكرية	٣٠٣٥٠ دبابة - عربات مصفحة - عربات نقل عسكرية	القوات المصفحة
٨١٢ مدفعا	٢٣٠ مدفعا	مدفعية الميدان (ما عدا قاذفات الصواريخ ومدافع الهاون)
٢٠٧ طائرة	٣٠٤ طائرة	قوة الطيران

كيف مارست جنوب أفريقيا سيطرتها الاستراتيجية مع دول المواجهة الأفريقية ؟ :

حصلت الدول الأفريقية المحيطة بجنوب أفريقيا على استقلالها ، الواحدة تلو الأخرى فاستقلت تنزانيا عام ١٩٦١ ، ثم مالاوي وزامبيا عام ١٩٦٤ ، فالدول الثلاث سوازيلاند وبتسوانا وليمبوتو في الفترة من ١٩٦٦ حتى ١٩٦٨ ، وهذه الدول السابقة

(١) المصدر : من دراسة : أحمد طه محمد ، م . س . ذ . ، ص ٢٤١ .

جميعا قد حصلت على استقلالها من بريطانيا . ثم تحررت
المستعمرتان البرتغاليتان أنجولا وموزمبيق عام ١٩٧٥ .

فى هذا المبحث من الدراسة سوف نرى كيف تحالف
الاستعمار البريطانى / البرتغالى مع جنوب أفريقيا من أجل رسم
الخريطة السياسية المستقبلية لمنطقة الجنوب الأفريقى وجعل أبرز
معالمها أن تظل لجنوب أفريقيا اليد الطولى فى القوة الإقليمية
حتى بعد استقلال المستعمرات والمحميات .

فلما تم ترتيب أوضاع المنطقة اقتصاديا لتدور حول
تبعيتها « للمركز » الصناعى فى جنوب أفريقيا ، فقد تم أيضا
ترتيب الأوضاع استراتيجيا بما يكفل لجنوب أفريقيا أن تظل
دول منطقة الجنوب الأفريقى تحت سيطرتها السياسية
والاستراتيجية ، بما يحقق « استمرارية » المصالح الغربية فى
المنطقة من جهة ، ويضمن عدم وقوع المنطقة تحت النفوذ
السوفيتى ، من جهة أخرى .

فكيف كان ذلك ؟ وكيف تم تنفيذ المخطط ؟

فى أنجولا :

وقبيل أعوام من انسحاب البرتغاليين وحصول أنجولا على
استقلالها (عام ١٩٧٥) ، تحالفت حركة اليونيتا (١) UNITA
فى عام ١٩٦٩ مع البوليس السرى البرتغالى ، ثم فى عام ١٩٧١
تم الاتفاق بينهما على أن تقوم « اليونيتا » بمحاربة زميلتها

(١) (ومى حركة يمينية تساعد على الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا ويعتقدان
لها المال والسلاح . رئيسها الحالى : جوناكس سافيمى ، زار واشنطن فى عام ١٩٨٦
والتقى بالرئيس ريجان ، حيث وعده بمزيد من الأسلحة المتقدمة) .

« امبلا MPLA » ، (الحركة الشعبية لتحرير أنجولا) ذات التوجه اليسارى ، بدلا من محاربة القوات البرتغالية المستعمرة ، فى مقابل مساعدتها على الوصول الى حكم البلاد ، ولكن فى ظل السيطرة الاستعمارية للبرتغال . وفى عام ١٩٧٥ ، وعندما لاحت فى الأفق بوادر انتصارات الحركة الشعبية لتحرير أنجولا « امبلا » ، هبت كل من جنوب أفريقيا ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية لنجدة « اليونيتا » عسكريا . غير أن هذا التدخل قد فشل ، فقامت قوات جنوب أفريقيا بأعمال تخريب انتقامية تمثلت فى تدمير مئات الكبارى ومعظم منشآت البنية التحتية والمرافق الأساسية فى أنجولا ، أثناء عملية انسحابها . وقد أرجعت جنوب أفريقيا السبب فى فشلها الى كثافة السلاح السوفيتى ، وخاصة مدافع « الكاتيوشا » فى أيدي رجال الحركة الشعبية لتحرير أنجولا « امبلا » MPLA وكانت ذريعة جنوب أفريقيا وراء هذا الغزو هو حق مطاردة قوات السوابو فى أراضى أنجولا .

اما فى روديسيا (زيمبابوى حاليا) :

فقد أعلنت الأقلية البيضاء بزعامة « اiban سميث » الاستقلال من جانب واحد عن بريطانيا عام ١٩٦٥ . وفى ذلك الوقت ، ساندتها بريطانيا وجنوب أفريقيا - اقتصاديا وعسكريا - على تحدى حصار العالم لها ، الأمر الذى مكنها من المقاومة على مدى خمسة عشر عاما ، غير أنها اضطرت فى النهاية الى التسليم بحكم الأغلبية السوداء . فلما أصبحت قوتها الاقتصادية وطرق مواصلاتها رصيذا للدول الأفريقية المتاخمة ، فضلا عن نجاح تجربة انتصار ارادة الأغلبية السوداء فى النهاية فيها - وهذا هو

الأخطر - شعرت جنوب أفريقيا بمدى الخطورة الحقيقية التي تمثلها لها دولة زيمبابوى . وبات يزيد من قلق جنوب أفريقيا ازاء زيمبابوى أنها كانت تعتمد - بصفة رئيسية - فى سد احتياجاتها من البترول على شاه ايران ، فلما قامت الثورة الايرانية تم وقف توريد البترول الايرانى الى جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٨٠ . وتوافق هذا مع هجوم ناجح لقوات المؤتمر الوطنى الافريقى فى ١/٦/١٩٨٠ دمر فيه مشروعين لاستخراج البترول من الفحم وهو مشروع « ساسول SASOL » ، فى جنوب أفريقيا ، مما زاد من حنق هذه الأخيرة ، وعزمها على العمل على اخضاع زيمبابوى « لمشيئتها » بكل الطرق ابتداء من الاغراء ، وانتهاء بوسائل حرب التخريب الاقتصادى .

كيف صاغت جنوب أفريقيا استراتيجيتها لمواجهة مثل هذا الوضع وغيره من الأوضاع الجديدة فى منطقة الجنوب الأفريقى ؟ :

فى عام ١٩٧٧ بدأ النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا يعيد صياغة استراتيجيته لمواجهة التطورات الجديدة فى منطقة الجنوب الأفريقى . وفى ذلك العام وفى « كتابه الأبيض عن الدفاع » أعلن « بيتربوتا » رئيس الوزراء آنذاك (ورئيس الجمهورية الحالى) أن بلاده تواجه ما أسماه « مخططا شيوعيا سوفيتيا » يستهدف الاطاحة بحكم البيض فيها . وذكر « بوتتا » - فى كتابه الأبيض هذا - أنه يستشعر أن الدول الغربية الرأسمالية سوف تجعل من نفسها أدوات لخدمة الاستراتيجية السوفيتية فى المنطقة اذا هى عارضت « الأبارتيد » (!!) . ودعا الى احداث بعض التغييرات داخليا للحد نسبيا من عورات « الأبارتيد » ، واعطاء

دور سياسى محدود لرجال الأعمال من الملونين والهنود ، مع مضاعفة ميزانية الدفاع • أما على المستوى الخارجى ، فقد دعا « بوتا » الى تشكيل ما يعرف بتجمع Consas يضم جنوب أفريقيا ومعها البانتوستانات (١) المستقلة وناميبيا وروديسيا (تحت حكم الأب موزيريوا) ، ومالاوى وليسوتو وسوازيلاند ، وربما بتسوانا وزامبيا •

قام هذا المشروع على أساس افتراضين :

الافتراض الأول : أن جنوب أفريقيا كانت تخطط لانجاح عميلها « موزيريوا » فى انتخابات عام ١٩٨٠ ، وهو ما لم يتحقق ، حيث انتصر فيها تحالف حزبى الزانو والزابو (موجابى + نكومو) •

الافتراض الثانى : العمل على تحقيق قناعة لدى الدول الأفريقية المحيطة بجنوب أفريقيا بأن الخطر الأول عليها جميعا انما يأتى من الاتحاد السوفيتى ، الأمر الذى لم يتحقق أيضا •

ومع عام ١٩٨٠ وازاء فشل مشروع « بوتا » الذى أعلنه فى ١٩٧٧ ، فقد اضطرت جنوب أفريقيا الى الحديث السافر - بصراحة وعلى المكشوف - عن « دورها كقوة اقليمية » ، معلنة تطبيقها لما يشبه مبدأ « مونرو » فى منطقة الجنوب الأفريقى ، بعد أن فصلته على نفسها • ومقتضى ذلك :

١ - أنه قياسا على الموقف الأمريكى من أمريكا اللاتينية ورفضها التام لآى تدخل أوروبى فى الشئون اللاتينية ،

(١) المفرد : بانتوستان Bantoustan وهو اسم تطلقه جنوب أفريقيا على كل تجمع وطنى يتعلق بالسكان السود فيها ، وهو ما يعرف أحيانا بالمزل والجمع : معازل •

وقياسا أيضا على الموقف السوفيتي من مصالحه وسيطرته على أوروبا الشرقية ، فان جنوب أفريقيا - بدورها - تعلن باعتبارها « قوة اقليمية » فانها ترفض أى اجراء من قبل أى من القوتين العظميين يضر بمصالحها سواء كان ذلك فى داخلها (أى معارضة الألباتويد) أو فى المنطقة المحيطة بها (منطقة الجنوب الأفريقى باعتبارها المجال الحيوى لجنوب أفريقيا) . وهى لنفس السبب تحتفظ لنفسها بحق التدخل فى الدول المجاورة للمحافظة على الوضع الراهن أو لحماية مصالحها ضد أى تهديد .

وجنوب أفريقيا - بذلك - تكون قد حاولت صياغة نوع من « السلام الجنوب الأفريقى » على نسق السلام الأمريكى والسلام السوفيتي (والسلام الاسرائيلى) ، وقبل كل ذلك على نسق « السلام الرومانى Paxa Romana » أيام سيطرة الامبراطورية الرومانية القديمة على العالم القديم .

٢ - وفى ضوء ماتقدم تصر جنوب أفريقيا على انسحاب الكوبيين من أنجولا (ويقدر عددهم فى الوقت الراهن بحوالى ٢٥ ألف جندي) .

٣ - حق الاعتراض على أى مساعدة تقدمها الدول العظمى لمنظمة :

مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الأفريقى والذي يرمز له بتعبير (١) SADCC

(١) SADCC : Southern African Development Coordination Conference.

وهذا المنظمة الاقليمية التى شكلتها مجموعة دول المواجهة الأفريقية لجنوب أفريقيا بموجب بيان لوزاكا عام ١٩٨٠ لمساعدتها على التغلب على مشكلاتها الاقتصادية وغيرها من جراء مقاطعة جنوب أفريقيا .

٤ - وهي تطلب من الدول المجاورة لها :

(أ) أكبر قدر من الاعتراف الدبلوماسي وتبادل البعثات الدبلوماسية ، وفي هذا الصدد تصر بريتوريا على عقد لقاءات على مستوى وزاري لحل أى مشكلة تكون هى طرفا فيها مع إحدى الدول المحيطة بهما كانت المشكلة بسيطة • والهدف واضح ، محاولة انتزاع أكبر قدر ممكن من الاعتراف الرسمي بها من قبل جيرانها •

(ب) توقيع اتفاقات عدم اعتداء على نسق اتفاقها مع سوازيلاند ، ثم اتفاقها الشهير المعروف باتفاق « نيكوماتى » (١) مع موزمبيق عام ١٩٨٤ والذي يقضى بعدم الاعتداء وينص على مبدأ حسن الجوار بين موزمبيق وجنوب أفريقيا • ورغم الاتفاق لم تحترم جنوب أفريقيا ما جاء فيه من تعهدات على نفسها •

وقد فعلت نفس الشيء مع أنجولا حين وقعت أنجولا وجنوب أفريقيا اتفاق لوزاكا عام ١٩٨٤ ، ولنفس الهدف تقريبا • ولم تكن جنوب أفريقيا تستهدف من وراء توقيع مثل تلك الاتفاقات والمواثيق وقف اعتداءات تلك الأطراف الأخرى عليها •

(١) وقد سمي كذلك نسبة الى مدينة نيكوماتى الواقعة على الحدود بين البلدين • وقد وقع عن موزمبيق فى ١٦/٣/١٩٨٤ الرئيس الموزمبيقى الراحل « سامورا موسىيس ماشيل » (الذى قتل فى حادث سقوط طائرته و ٣٣ من مساعديه فى طريق عودتهم من اجتماع قمة دول المواجهة الافريقية فى لوزاكا مساء ١٩/١٠/١٩٨٦ ، حيث سقطت الطائرة فى أراضى جنوب أفريقيا ، وحيث تشير أصابع الاتهام الى السلطات العنصرية هناك على أنها هى التى دبرت الحادث) • أما جنوب أفريقيا فقد وقع الاتفاق عنها رئيسها « بيتر بوت » ، وتعهد فيه بوقف الدعم العسكرى والسياسى عن جبهة الرينامو أو MNR المناهضة لنظام التبعيات التى قطعتها على نفسها أمام حكومة موزمبيق •

فمثل تلك الاعتداءات غير موجودة وغير قائمة من الناحية الواقعية ، ولكن تستهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من « الشرعية الدولية » ، لنظامها المرفوض أفريقيا ودوليا ، لتؤكد وجودها كحقيقة قائمة "fait accompli" في منطقة الجنوب الأفريقي ، ولتفرض - بالقوة - « سلام الأقلية العنصرية البيضاء » .

الأبعاد الأخرى في السيطرة الاستراتيجية لجنوب أفريقيا في المنطقة من خلال صياغتها لنظرية « القوة الإقليمية » المهيمنة

لم تقتصر الاستراتيجية التي وضعتها جنوب أفريقيا - كقوة اقليمية مهيمنة على منطقة الجنوب الأفريقي - على الأبعاد السابقة وحدها ، بل اتخذت عددا من الأبعاد والاقترايات الأخرى مثل :

- ١ - زعزعة الاستقرار في المنطقة وجعلها في حالة توتر دائم .
- ٢ - التدخل السياسي في الدول المجاورة .
- ٣ - استخدام أسلوب العصا الغليظة في مواجهة الخصوم .
- ٤ - خلق الجيوش والعصابات المسلحة العميلة .
- ٥ - أسلوب عمليات التخريب الاقتصادي بكافة صورته في الدول المجاورة . (وقد سبق التعرض بشئ من التفصيل لهذا الأسلوب) .

وسوف نعرض - اذن - لكل نقطة من النقاط الأربع الأولى

ببعض الأمثلة الموضحة . كل ذلك فى إطار من الاحتماء تحت مظلة التأييد والمساندة من جانب الغرب عموما ، الولايات المتحدة بصفة خاصة ، مع عدم اغفال عامل المساندة الاسرائيلية من خلال العلاقة الخاصة مع جنوب أفريقيا .

١ - زعزعة الاستقرار وخلق حالة من التوتر الدائم :

يعد « دين جلد نهايز Dean Geldenhuys » ، أستاذ العلوم السياسية بجامعة جوهانسبرج ، هو المنظر الرئيسى لسياسة زعزعة الاستقرار التى تتبعها الحكومة العنصرية فى جنوب أفريقيا تجاه جاراتها . تحدد هدف زعزعة الاستقرار « من خلال احداث تغيير أساسى فى توجهات الدولة الهدف » ، وليس فقط مجرد تهديدها أو ازعاجها ، وعند « جلد نهايز » أنه مدامت الدول الأفريقية السوداء تصر على محاربة « الأباريد » ، فهى تهدف الى احداث تغيير أساسى فى توجهات النظام فى جنوب أفريقيا ، أى أنها تستهدف زعزعة استقرارها ، ومن ثم يكون من حق هذه الأخيرة بالتالى « حق » الرد بالمثل .

الوسائل والأدوات المستخدمة :

هناك وسائل غير عسكرية مباشرة ، لتحقيق هدف زعزعة الاستقرار ، حددها « جلد نهايز » ، وتم استخدامها بالفعل من قبل حكومة جنوب أفريقيا ، منها :

١ - الضغط من خلال استخدام الدول الأفريقية لسكك حديد جنوب أفريقيا (وقد استخدم هذا الأسلوب ضد عدد من الدول الأفريقية المجاورة مثل : زيمبابوى وزامبيا بالإضافة الى كل من ليسوتو وبتسوانا) .

٢ - الضغط من خلال التحكم في تحديد أعداد العمالة الوافدة (وقد سبقت الإشارة الى الأهمية الحيوية التي تمثلها أجور ودخول هؤلاء العمال على اقتصاديات بلادهم الأم ومن حيث حصيلة العملات الحرة : استخدم هذا الأسلوب ضد زيمبابوى وموزمبيق وهددت ليسوتو باستخدامه ضدها) .

وعندما قام الرئيس عبده ضيوف في أكتوبر ١٩٨٥ بزيارته التاريخية - باعتباره رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية وقتذاك - الى دول المواجهة الأفريقية ، فقد شكى اليه كبار المسئولين ورجال الدولة في كل من ليسوتو وبتسوانا وسوازيلاند من أنه لو طبقت المقاطعة (الإلزامية الشاملة) على جنوب أفريقيا فإن اقتصاديات هذه الدول هي أول من سوف يضار وبشدة من جراء المقاطعة ، بالنظر الى ماسوف تلجأ اليه حكومة بريتوريا من استغناء عن العمالة الوافدة ، ليس فقط من هذه الدويلات بل وأيضا من زيمبابوى وموزمبيق وغيرهما . وقد أضافوا أنه من هنا تعلم بريتوريا جيدا أن سلاح العمالة الوافدة في يدها سلاح ماض (١) .

٣ - إغلاق الحدود : وقد نفذت جنوب أفريقيا هذا مع كل الدول المجاورة .

٤ - الضغط من خلال الحد من الاستيراد من الدول المجاورة : وقد طبق هذا بالفعل على كل من زيمبابوى وسوازيلاند، وكان الهدف الرئيسى اجبارهما على تقييد تحركات وعمليات قوات التحرير الوطنى ضد جنوب أفريقيا من أراضيها .

(١) راجع : مجلة Jeune Afrique عدد ١٢٩٤ بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٨٥ .

٥ - اتحد من الصادرات الى الدول المجاورة : (وخاصة :
البتروول والمواد الغذائية) :

وقد طبقت جنوب أفريقيا استخدام هذا السلاح ضد :
بتسوانا وليسوتو (وهما من دول الاتحاد الجمركي معها)
وموزمبيق وزامبيا وزيمبابوي . ومن الغريب أنها طبقتة أيضا ضد
صديقتها التقليدية دولة مالاوي « الدكتور باندا » .

٦ - قطع الكهرباء : ونفذ ضد ليسوتو وموزمبيق .

٧ - الحد من السياحة : وقد نفذ ذلك ضد كل من
ليسوتو وسوازيلاند .

٨ - التلاعب بنصوص اتفاقية الاتحاد الجمركي بما يضر
بمصالح الدول الثلاث الأخرى أطراف الاتفاق وهي : سوازيلاند
وبتسوانا وليسوتو .

الأهداف المتوخاة من وراء استخدام أسلحة الضغط السابقة :

من نافلة القول أن في مقدمة أهم أهداف جنوب أفريقيا من
وراء استخدام تلك الأسلحة السابق الإشارة إليها ، هو ضمان
الابقاء على سيطرتها وتفوقها المطلقين في مواجهة كل دول منطقة
الجنوب الأفريقي مجتمعة ، واستمرار علاقة التبعية والاعتماد
شبه الكاملين عليها من قبل تلك الدول .

كما أنها تستهدف اجبار دول الجوار والمواجهة الأفريقية
على وقف حملتها السياسية الداعية الى ضرورة فرض العقوبات
الاقتصادية ضد جنوب أفريقيا ، من خلال اشعارها ببلغة
تطبيقية - بأنها تستطيع « تجميل » الآثار الضارة للمقاطعة على

هذه الدول ذاتها . ولعله من الواضح أن هناك علاقة عضوية بين فقدان دول الجوار والمواجهة القدرة على فرض العقوبات على جنوب أفريقيا من ناحية ، وبين حقيقة تزايد روابطها ومظاهر اعتمادها على جنوب أفريقيا نفسها اقتصاديا وتجاريا وفي مجال المواصلات من ناحية أخرى . وتستهدف جنوب أفريقيا جعل منطقة الجنوب الأفريقي - التي نجحت بالفعل في الحقبة الماضية في تحويلها الى منطقة عمق اقتصادي لها - بمثابة « منطقة عازلة » اقتصادية ، ودرعا سياسيا يحميها في مواجهة حركات التحرير الوطني الأفريقي في المنطقة ، بعد أن نجحت بالفعل في جعل بعض هذه الدول بمثابة منطقة عازلة سياسيا . وكانت وسيلتها الى ذلك تتم بمنتهى البساطة والخبت في آن معا ، من خلال إبراز التناقض بين « المصالح الاقتصادية » لهذه الدول مع حقيقة ماتجره عليها مساعدة حركات التحرير في انجاح عملياتها ، من ردود فعل وردع جنوب أفريقيا في مواجهة هذه العمليات في أي مكان في الجنوب الأفريقي ، وفي أي وقت .

٢ - التدخل السياسي في الدول المجاورة :

ان لدى حكومة جنوب أفريقيا أجهزتها وأدواتها الجاهزة دائما للقيام بتنفيذ أي عملية تكلفها بها المؤسسة الحاكمة في بريتوريا ضد أي دولة من دول الجوار والمواجهة الأفريقية . كما أن التدخل السياسي في تلك الدول هو أحد أهم الأساليب التي تلجأ اليها حكومة جنوب أفريقيا لتحقيق أهدافها السياسية والاستراتيجية في الدول المحيطة بها .

وسوف نختار - المتدليل على ذلك - أربعة أمثلة محددة ،

وهي :

- | | |
|---------------|--------------|
| ١ - ليسوتو | ٢ - زيمبابوي |
| ٣ - سوازيلاند | ٤ - مالاوي |

١ - مع ليسوتو :

لعبت جنوب أفريقيا مع « ليسوتو » لعبة تحريض المعارضة على الحكومة الشرعية فيها . اذا استشعرت بريتوريا أنها لا تساير سياساتها ولو الى حد ما . ففي ٥ / ١ / ١٩٨٤ - مثلا - اجتمع وزير خارجية جنوب أفريقيا « بوتو » ونائبه المستر / نيل Nel - في بريتوريا - مع وفد يمثل قادة المعارضة في ليسوتو . في هذا اللقاء حث « بوتو » ونائبه الوفد على تشكيل حزب معارض اقترحا له اسم « حلف باسوتو الديمقراطي »

BDA : Basuto Oemocratif Alliance

وقد استخدما مع الوفد - بطبيعة الحال - أسلوب الاغراء والوعد بتقديم المساعدة والمساعدة المالية . هذا مع أن جنوب أفريقيا هي نفسها التي كانت قد ساعدت علنا حزب « جوناثان » المسمى « حزب باسوتو لاند الوطني » BNP : Basutoland National Party في الوصول الى السلطة والحكم في ليسوتو في عام ١٩٦٥ تحت شعار التعاون مع جنوب أفريقيا ولكن في انتخابات عام ١٩٧٠ استمر هذا الحزب في الدعوة الى التعاون مع بريتوريا ، فانهمزم حيث اختار الناخبون حزب مؤتمر باسوتولاند BCP Basutoland Congress Party بدلا منه . غير أن « جوناثان » حليف بريتوريا وزعيم « حزب باسوتو لاند الوطني » تمكن - بمساعدة حكومة جنوب أفريقيا - من الغاء الانتخابات والبقاء في السلطة في البلاد ، لكنه بدأ يتحول مع اتجاه الناخبين بعيدا عن جنوب أفريقيا ، ومن ثم حاولت الأخيرة الاطاحة به في عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٤ .

ومن الغريب أن زعيم « حزب مؤتمر باسوتولاند » BCP قد هرب إلى جنوب أفريقيا التي أنشأت له جيشا أسمته « جيش تحرير ليسوتو » LLA

ثم أطاحت جنوب أفريقيا بحكم صديقتها السابق «جونانان» في ٢٠/١/١٩٨٦ بعد فرض حصار شامل حول دويلة ليسوتو وأجبرتها على الاستسلام .

٢ - مع زيمبابوي :

سبقت الإشارة آنفا - عند الحديث عن « مشروع بوتانتكوين وتشكيل ما أسماه تجمع ال Consas - إلى أن جنوب أفريقيا كانت تراهن على حصان صديقتها « الأب موزيريوا » في روديسيا الشمالية سابقا لكي يصل إلى السلطة هناك في انتخابات عام ١٩٨٠ ، لكن خاب أملها أمام انتصار تحالف القوى الوطنية (موجابي / نكومو) . ذلك أن حكومة جنوب أفريقيا ألقت بكل ثقلها وراء هذا الأب « موزيريوا » في تلك الانتخابات لدرجة أنها نظمت له حملته الانتخابية من خلال أحد رجال مخابرات روديسيا القدامى ويدعى « جيوفري برايس » . فلما فشلت بانتصار تحالف حزبي « زانو » « وزابو » ، فإنها عملت على توسيع الهوة للواقعة بين هاتين الحركتين في حادثة مخايبى أسلحة « زابو » - التابع لنكومو - وهي حادثة شهيرة . ورغم أن بذور الخلافات بين الحركتين كانت قائمة بالفعل من قبل الاستقلال (لأسباب وعوامل شخصية وقبلية وسياسية وغيرها) ، بيد أن الحادثة التي فجرت الصراع بين زابو وزانو بعد الاستقلال كانت تتمثل في اكتشف مخازن للأسلحة تابعة لحزب « زابو » وكان مفروضا أن يسلمها إلى مخازن الحكومة . وقد اعتقل فيها اثنان من زعماء « زابو »

الأمر الذي أدى الى حدوث الكثير من الفعل وردوده بين الحركتين الوطنيتين . والثابت أن شاهد الاثبات الوحيد في تلك القضية كان أحد ضباط الأمن الروديسيين السابقين ، وعلى صلة بمدير مخابرات زيمبابوي عقب الاستقلال ، الذي كان بدوره ضابط أمن روديسي سابق . وقد هرب الجميع فيما بعد الى جنوب أفريقيا لبدءوا في تجنيد العملاء ضد حكومة « موجابي » الشرعية الجديدة في هراري .

والمؤكد أن هؤلاء وغيرهم من كبار مستشاري أمن « روبرت موجابي » من البيض - الذين استخدمهم لتأكيد مقولة تقبله للبيض في دولته ، كانوا يعملون لحساب جنوب أفريقيا قبل وبعد الاستقلال ، وقد لجأ معظمهم فيما بعد اليها .

وفي عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ تعرضت دولة زيمبابوي لحملة مركزة من خطابات التهديد والتشويش أرسلت لرجال الأعمال والسفارات . وتبين بعد البحث والفحص أن هذه الرسائل والخطابات قد طبعت في مقر البعثة التجارية لجنوب أفريقيا في عاصمة زيمبابوي .

٣ - مع سوازيلاند :

في عام ١٩٨١ حاولت سوازيلاند التحول بعيدا عن جنوب أفريقيا ، والاقتراب من منظمة « مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الأفريقي » SADCC - السابق الاشارة اليه - فعرضت عليها حكومة جنوب أفريقيا تقديم بعض مساحات من الأرض كانت تدعيها لنفسها ، ومبلغ ٣٩ مليون استرليني مقابل تغيير اتجاهها السياسي ، وقد قبلت الأولى عرض الثانية ، أو رشيوتها ، عام ١٩٨٢ . وعقدت سوازيلاند اتفاقية سرية مع حكومة بريتوريا تقضي بعدم

الاعتداء على جنوب أفريقيا (!!) ، وقامت - تطبيقا للاتفاقية السرية - بطرد رجال حركة المؤتمر الوطنى الأفريقى ANC من أراضيها ، واتهمتهم بأن وجودهم يضر بمصالحها .

لكن حكومة بريتوريا لم تلبث أن سحببت عرضها لسوازيلاند . بعد أن تأكدت أن مؤيديها قد أصبحوا فى مركز القوة فى سوازيلاند ! .

٤ - مع مالاوى :

منذ البداية ، تعاون الدكتور باندا رئيس جمهورية مالاوى - المعروف بولائه للغرب وجنوب أفريقيا واسرائيل - مع نظام بريتوريا . وكانت مالاوى هى الدولة الأفريقية الوحيدة التى تبادلتم التمثيل الدبلوماسى مع جنوب أفريقيا على مستوى السفارة ، منذ عام ١٩٦٧ . وقد منحته حكومتها مبلغ ١٤ مليون راند (وحدة العملة الرئيسية فى جنوب أفريقيا) ليتمكن من بناء عاصمة بلاده الجديدة « ليلنجوى » LILGNGWE تلك العاصمة التى وضع تخطيطها بالكامل رجال من جنوب أفريقيا . ثم منحته أيضا مبلغ ١١ مليون راند خصص لخط سكة حديد يصل الى ميناء « ناكالا » فى موزمبيق ، وعندما انضمت مالاوى الى منظمة « مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الأفريقى » فى عام ١٩٨٠ قدمت لها جنوب أفريقيا مبلغ ١١ مليون راند أخرى لبناء صوامع للذغال ! .

٣ - استخدام أسلوب العصا الغليظة فى مواجهة الخصوم :

عندما تفشل بريتوريا فى تحقيق أهدافها وسياساتها بأسلوب الاغراء أو غيره من الطرق غير المباشرة ، فإنها لا تتردد فى استخدام عصاها الغليظة فى مواجهة خصومها ممن لا يسايرون

سياساتها في المنطقة . ونعنى باستخدام العصا الغليظة ، استخدام القوة المسلحة المباشرة ضد أولئك الخصوم ، سواء كانوا دولا أو زعماء في البلدان المجاورة لها . الأمثلة متعددة ومتجددة . فقد استخدم هذا الأسلوب - أكثر من مرة - في مواجهة دولة زيمبابوي اعتبارا من عام ١٩٨٠ ، تاريخ الاستقلال الحقيقي .

وفي يونية ١٩٨٠ - غزت قوات جنوب أفريقيا الأراضي الانجولية لتحقيق أهداف ثلاثة :

- ١ - دعم اليونيتا الموالية لها ضد الحكومة الشرعية .
 - ٢ - ضرب معسكرات منظمة « السوابو » أى حركة تحرير شعب جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا) ، فى الأراضي الانجولية .
 - ٣ - تدمير مرافق البنية الأساسية للاقتصاد الانجولى .
- ثم كررت جنوب أفريقيا مثل هذه الغارات المباشرة ضد أنجولا ، وغيرها .

٤ - جنوب أفريقيا وانشاء الجيوش والعصابات المسلحة العميلة :

لقد لجأت حكومة جنوب أفريقيا الى أسلوب خلق الجيوش والعصابات المسلحة العميلة لها فى أربع دول أفريقية من دول الجوار والمواجهة ، وهى ملاصقة لها فى الحدود : وهذه الدول الأربع هى : أنجولا ، وموزمبيق ، وليسوتو ، اضافة الى زيمبابوى . وفى العادة ، تختار حكومة جنوب أفريقيا القيادات والعناصر البارزة فى هذه الجيوش والعصابات العميلة ، من بين العناصر المنشقة والمعارضة سياسيا لسلطة الحكم الشرعى فى البلاد الأفريقية المجاورة . وهى تقوم بتزويدهم بالسلاح والمال اللازمين

بعد عمليات التدريب المكثف على أيدي خبراءها العسكريين في معسكرات خاصة لذلك داخل أراضيها . ثم تعددهم وتعيد تصديدهم الى بلادهم الأصلية للقيام بعمليات تخريبية معينة أو لمحاولة إسقاط نظم الحكم الشرعية فيها .

وأما الجيوش والعصابات العنيفة فن دافعها الرئيس للتحالف مع جنوب أفريقيا هو بريق الوصول الى السلطة وحكم بلادها ، ولو تحالفت مع الشيطان . وياله من هدف مشترك !

فهكذا تحالفت جنوب أفريقيا مع «اليونيتا» بقيادة «سافيمبي» لمحاربة واسقاط حكم « الحركة الشعبية لتحرير أنجولا - اميلا في أنجولا ، وقد سبقت الإشارة آنفا الى التحالف الثلاثي بين قوات جنوب أفريقيا ، والمخابرات المركزية الأمريكية ، وقوات «اليونيتا» وشن عمليات عام ١٩٧٥ ضد أنجولا . ثم عمليات عام ١٩٨٠ بالاشتراك بين قوات جنوب أفريقيا و « اليونيتا » التي قامت خلالها بتخريب وتدمير مدينة « مافينجا Mavinga » جنوب شرقي أنجولا .

ثم في عام ١٩٨٢ اتضح - من خلال المعلومات التي توفرت عن تلك العمليات السابقة في عام ١٩٨٠ ، أن جنوب أفريقيا كانت تستهدف منها اعداد هذه المدينة « المدمرة » لكي تكون قاعدة مستديمة لصديقتها « سافيمبي » زعيم « اليونيتا » .

وفي دوزمبيق ، أنشأت بريتوريا حركة أسمتها « الرينامو » الحركة الوطنية للشورة أو MNR من فلول البرتغاليين وبعض العملاء الموزمبقيين ، مستهدفة من خلالها القضاء على حكم حركة التحرير الموزمبيقية الوحيدة في البلاد المعروفة باسم « الفريليمو » والتي كانت قد استلمت السلطة في موزمبيق غداة حصولها على

الاستقلال • ونشن الرينالو - بين الحين والحين - غارات مسلحة ضد المنشآت والقرى والمستشفيات في موزمبيق لبث الرعب وزعزعة الاستقرار في البلاد •

وفي كل من ليسوتو وزيمبابوي جندت جنوب أفريقيا سرازم الهاربين اليها منهما والمنشقين على السلطة الشرعية في بلادهم فضلا عن العملاء الذين جندتهم من كل من البلدين ، ومولتهم وأعدتهم في معسكراتها . لتعيد ارسالهم الى بلادهم لاسقاط نظم الحكم فيها ، أو للقيام بعمليات تخريب معينة ، وقت تريد بريتوريا ذلك • والهدف في كل الحالات واحد تقريبا : بث الذعر بين أهالي البلاد ، وإشاعة الفوضى . وإشعار النظم الأفريقية في دول الجوار والمواجهة بعدم الأمان . وعز صورة الاستقرار السياسي ، وإعطاء الانطباع العام بعدم قدرة نظم الحكم السيطرة الكاملة على مقاليد السلطة ، وقبل كل ذلك جعلها في وضع أنها تحت رحمة جنوب أفريقيا ، باعتبارها القوة الإقليمية الأولى بغير منازع في منطقة الجنوب الأفريقي • وعندما تشن جنوب أفريقيا هجماتها على دول خط المواجهة ، فهي - عادة - ما تتذرع بحقها في المضادة الدؤوبة ، أو بحقها في الدفاع عن النفس لتبرير عملياتها العدوانية ضد جيرانها •

ولايزال التحدي قائما :

وقد وصل تحدي سلطات الأقلية العنصرية لمشناعر كل أفريقيا والمجتمع الدولي مداه ، حتى في يوم انعقاد القمة الأفريقية الثالثة والعشرين في أديس أبابا (٢٧ - ٢٩ / ٧ / ١٩٨٧) ، وأثناء انعقاد اجتماعات المجلس الوزاري للمنظمة • فبينما كل أفريقيا مجتمعة في العاصمة الأثيوبية - حيث مقر المنظمة الأفريقية الأم -

لتناقش وتدين وتشجب الممارسات القمعية والاعتداءات المتكررة لنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا على شعبى جنوب أفريقيا وناميبيا ودول المواجهة الأفريقية . تقوم قواتها بشن عدوان جديد يوم ٢٧ يوليو - وهو أول أيام القمة - ضد أراضى أنجولا . ويعلن متحدث عسكري فى ناميبيا أن وحدات عسكرية تابعة لجنوب أفريقيا قامت بغارة على المناطق الجنوبية لأنجولا قتلت خلالها مائة تسعين من ثوار منظمة « سوابو » الأفريقية والجنود الأنجوليين . وقد وصفت المعارك بأنها أعنف وأخطر اشتباكات مسلحة تنع خلال السنوات الأخيرة (١) .

ان الرسالة واضحة كل الوضوح : فبينما لا يملك كل الأفريقيين - حتى الآن - سوى الشجب والادانة وتدبيج القرارات والتوصيات الداعية الى مقاطعة جنوب أفريقيا ، فان هذه الأخيرة تضرب بيد من حديد فى أى مكان فى منطقة الجنوب الأفريقى ، بما قد توفر لها من امكانات السيطرة الفعلية المدعومة بقواتها المسلحة ، قوات العصابات والجيوش العميلة . ولازالت كل الشواهد تدل على أن جنوب أفريقيا هى القوة الاقليمية رقم واحد ، فى كل المنطقة ، بفعل امكاناتها الذاتية من ناحية ، وبفعل ماقد تحقق لها من مساندة خارجية ، تكفل لها الحماية الواقية فى مواجهة كل احتجاجات الجماعة الدولية وقرارات المنظمات والهيئات الدولية المناهضة للممارسات العنصرية .

(١) راجع : الأهرام ، عدد ١٩٨٧/٧/٢٩ .

ثانيا : المساندة الخارجية لاستمرار الوضع الراهن في جنوب افريقيا والجنوب الافريقى بحكم الارتباط المصلحى مع نظام جنوب أفريقيا

سلعت الاشارة الى أن النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا يرتكز فى بقائه واستمراره على دعمتين رئيسيتين ، أولاهما : قوته الذاتية مكنته - حتى الآن - من فرض هيمنته شبه المطلقة على أوضاع المنطقة من خلال صياغته لنظريته الخاصة فى استراتيجيات القوة الاقليمية . وثانيتهما : ما يتمتع به من مساندة خارجية قوامها التأييد الغربى بقيادة الولايات المتحدة ، التى تكفل له - مع عدد غير قليل من دول المعسكر الغربى - الحماية والغطاء السياسى فى مواجهة حملة الضغط العالمى الداعية الى تصفية المضمون العنصرى لدولة جنوب أفريقيا وتحقيق المساواة العنصرية فيها . وتلعب اسرائيل دورا مهما فى المساندة والتأييد . دورا يصل الى مرحلة «الخصوصية» فى العلاقات مع نظام جنوب أفريقيا ، ويكاد يصل الى مرحلة «التحالف» غير المعلن .

وليس سرا أن «الارتباط المصلحى» بين جنوب أفريقيا ، من ناحية . ومجموعة الدول الغربية واسرائيل ، من ناحية أخرى ، هو المحرك الرئيسى ، فى بلورة هذا الموقف السياسى المتحيز لنظام جنوب أفريقيا ، ضد مصالح الأغلبية السوداء والملونة داخل جنوب أفريقيا ، وضد مصالح معظم دول الجوار والمواجهة الأفريقية فى منطقة الجنوب الأفريقى أيضا .

من هنا فلا بد من تناول موضوع المساندة الخارجية لنظام جنوب أفريقيا ، بشئ من التفصيل والتحليل ، مع التركيز - بصفة خاصة - على كل من «المساندة الأمريكية» و «المساندة الاسرائيلية» للنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا .

السياسة الأمريكية تجاه الجنوب الأفريقي : من التأييد السافر الى « دبلوماسية الارتباط البناء » .

من أجل الفهم الجيد لحقيقة طبيعة العلاقة العضوية التي تربط بين جنوب أفريقيا من ناحية ، ومجموعة الدول الغربية ورؤى مقدمتها كل من الولايات المتحدة واسرائيل من ناحية أخرى . فلا بد من أن نضع في الاعتبار مجموعة العوامل والأبعاد ذات التأثير والفعالية في تشكيل هذه العلاقة . تلك العلاقة التي ليس من المتصور لها - في المستقبل المنظور - أن تنقسم عراها ، ما دامت المصالح الأساسية الحيوية المشتركة والمتشابكة بين طرفيها ، قائمة ومستمرة . كما أن هذه العوامل والأبعاد - في حد ذاتها - سوف تفسر لنا كثيرا من المظاهر والسلوكيات الدولية لمجموعة الدول الغربية اجمالا بشأن جنوب أفريقيا ، في محيط العلاقات الدولية الراهنة . من ذلك - مثلا - ظاهرة التناقض الصارخ بين سلوك هذه المجموعة المؤيد عمليا للنظام العنصري في جنوب أفريقيا ، وبين مناداتها العلنية بضرورة احترام حقوق الانسان والمواطنة ، وثورتها العارمة ضد بعض النظم في مناطق أخرى من العالم (بولندا - نيكاراغوا - كينيا) بحجة انتهاكها لمبادئ حقوق الانسان في بلادها .

ولعل من أهم هذه العوامل والأبعاد :

- العامل الاقتصادي ، والذي يأتي في المرتبة الأولى بغير منازع .

- العامل السياسي والبعد الاستراتيجي والايدولوجي .

- البعد الثقافي أو عامل الاحساس (الخفى) بالانتماء لنفس الثقافة والبيئة الحضارية ، أو « مدنيتة الرجل الأبيض » .

ونشير بإيجاز الى كل عامل وبعد من كل منها على النحو التالي :

١ - اقتصاديا :

سبقَت الإشارة في غير هذا المكان الى الامكانيات الاقتصادية الضخمة - الحالة والكامنة معا - لدى جنوب أفريقيا ، مما يجعل منها « مستودعا » اقتصاديا هائلا لعديد من الخامات والمواد الأولية الحيوية المطلوبة بشدة في العالم الصناعي الغربي .

من ذلك - مثلا - مخزون المنجنيز (٩٣٪) والبلاتين (٨٩٪) والكروم (٨٤٪) وغيرها بالنسبة لاجمالي المخزون في كل العالم غير الشيوعي . فضلا عن الاحتياطات الكبيرة الأخرى لديها من خامات البوكسيت واليورانيوم (وهذا الأخير متوفر بكثرة في صحراء ناميبيا التي ما زالت تحت احتلال وسيطرة جنوب أفريقيا) . وتقدر الاستثمارات الأمريكية الخاصة وقروض البنوك الأمريكية المستثمرة في جمهورية جنوب أفريقيا وحدها - خلال عام ١٩٨٥ - بحوالي أربعة عشر مليارا من الدولارات (١) .

هذا بخلاف عدد آخر من المؤشرات الاقتصادية التي تشكل العلاقة الأمريكية بجنوب أفريقيا مثل حجم التبادل التجاري الضخم حيث تعتبر الولايات المتحدة الشريك التجاري الرئيسي لجنوب أفريقيا ، فضلا عن دور الشركات المتعدية الجنسية (والنصيب الأمريكي الضخم فيها) المستثمرة في جنوب أفريقيا . وقد تحدثنا بشيء من التفصيل - آنفا - عن دور شركة « الأنجلو أمريكان » القابضة في جنوب أفريقيا كأكبر شركاتها بحكم سيطرتها على أكثر من نصف قوة سوق المال في البلاد ، وكيف أن هذه الشركة ذاتها واحدة من أكبر شركات الاستثمار في الولايات المتحدة في آن معا . (راجع : المبحث الأول من الفصل الثاني) .

(١) راجع : مجلة Jeune Afrique ، عدد ٣ ابريل ١٩٨٦ ، ص ٣١ .

ما يقال عن تأثير العامل الاقتصادي بقوة فى تشكيل العلاقات الأمريكية - الجنوب أفريقية ، يصدق أيضا - ولكن بدرجات متفاوتة ومختلفة - على تأثيره القوى فى تشكيل هذه العلاقات مع الغالبية العظمى من الدول الغربية وفى مقدمتها المملكة المتحدة وألمانيا الاتحادية مع حكومة جنوب أفريقيا .

٢ - سياسيا واستراتيجيا وايدولوجيا :

لا يشور شك فى أن العالم الغربى يدرك أن من بين مصالحه الحيوية التى يجب عليه الحفاظ عليها ، أن تظل منطقة الجنوب الإفريقى خاضعة للنفوذ الغربى ، والعمل على إبعادها دائما عن أى محاولة لتغلغل واختراق النفوذ السوفيتى أو السيطرة الشيوعية . ويعلم مجموعة الدول الغربية جيدا أن خير ضمان للحفاظ على صيغة هذه المعادلة - المحققة لمصالحها فى المنطقة واستمرارها - وهو وجود جنوب أفريقيا ذات القوة الإقليمية المهيمنة على الجنوب الإفريقى بما لها من « قوة ضاربة » تكفى للردع المطلوب وقت اللزوم ، لضمان استمرار الوضع الراهن فى المنطقة . وتنظر الدول الغربية الى حكومة جنوب أفريقيا ومجتمع البيض فيها على أنه استمرار وامتداد للوجود الغربى فى المنطقة بالمفهوم السياسى . والدور الذى تقوم به جنوب أفريقيا فى منطقة الجنوب الإفريقى يكاد يتطابق مع الدور الذى تقوم به اسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط ، من حيث هدف « حماية » المصالح الغربية فى كل من المنطقتين .

كما أن الدول الغربية تفهم أن جنوب أفريقيا - من الناحية السياسية والواقعية - قد « ورثت » التركة الاستعمارية فى هذه المنطقة من أفريقيا ، وأنها « الممثل الفعلى المقيم » للدول الغربية فى منطقة الجنوب الإفريقى ، بعد خروج الاستعمار التقليدى من معظم دول المنطقة .

ومن الناحية الاستراتيجية المحضة ، يعتبر العالم الغربى أن استمرار بقاء جنوب أفريقيا - كقوة اقليمية مهيمنة ، تفوق فى قدرتها القتالية وقوتها الضاربة - جماع قدرات القوات المسلحة لكافة دول الجوار والمواجهة مجتمعة (ان لم يكن كل دول جنوب الصحراء) ، هو الضمان الحقيقى للحفاظ على هذا الموقع الجيوستراتيجى الخطير ، وحيث ما زال يلعب دورا رئيسيا فى التجارة العابرة من وإلى قارات العالم المختلفة .

ورغم الندرة النسبية فى القوة البشرية المكونة لقوات جنوب أفريقيا ، فانها تجد فى تطبيق التكنولوجيا الحديثة فى استخدامات التسليح المتفوق . عوضا كبيرا عن الكم البشرى . (يلاحظ التشابه فى هذه النقطة مع اسرائيل) .

ويجب أن يكون واضحا تماما أن مجموعة الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية ، لن تقبل بأى اضعاف لقدرات وأداء هذه القوة الإقليمية المسيطرة فى منطقة الجنوب الأفريقى ، وهى جنوب أفريقيا ، مهما كانت أشكال التعبير العلنى عن مضمون النفاق السياسى ، بالتظاهر باتخاذ مواقف معادية سياسيا لنظام الأقلية البيضاء فيها .

وأما عن البعد الايديولوجى فى العلاقة : فلا يجب أن نسى عقيدة النظام السياسى/الاقتصادى/الاجتماعى المطبق فى جنوب أفريقيا ، انما تنهض على أساس الفكر الرأسمالى الليبرالى الغربى من حيث اطلاق حرية المشروع الخاص كقاعدة للانطلاق الاقتصادى والتنمية . بمعنى تطبيق مبادئ للاقتصاد الحر على النسق الغربى . بما يتبع ذلك من كافة مظاهر التعبير السياسى كالتعددية الحزبية والحرية الكاملة فى التعبير عن الرأى وحرية تكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية وحرية الصحافة والاعلام ... الخ ...

ولكن بين الأقلية البيضاء وحدها دون غيرها من سكان جنوب أفريقيا .

وعلى ذلك تنظر الدول الغربية والولايات المتحدة الى النظام السياسى فى جنوب أفريقيا (نظام الأقلية البيضاء) على أنه - من ناحية الايديولوجية السياسية - ليس سوى امتداد لمجموعة الديموقراطيات الغربية .

٣ - ثقافيا وحضاريا :

يعتبر مجتمع البيض فى جنوب أفريقيا امتدادا طبيعيا لنفس الفكر العام وأسلوب الحياة الغربى اجمالا . ويدور هذا المجتمع فى ذات الأفلاك الثقافية والحضارية للمجتمعات الغربية ، التى هى تعبير عن « مدنية الرجل الأبيض » الذى يفترض لنفسه - ولو لا شعوريا - رسالة حضارية يحققها فى أوساط « البربرية » الأفريقية والآسيوية . من ثم فإن هناك موافقة ضمنية مسبقة من قبل الغرب على رسالة « البيض » فى جنوب أفريقيا الذين يقوّمون عن مجتمع الرجل الأبيض بمثل هذا الدور المفترض . أو الواجب المطلوب . فالتعاطف النفسى - غير المعلن عنه عادة - يذهب الى صفوف الرجل الأبيض فى جنوب أفريقيا وليس غيره ، هذا بغض النظر - بطبيعة الحال - عن معظم الاعلانات والخطب والشعارات الغربية التى تبدي استنكارها للممارسات العنصرية « البغيضة » لنظام « الأبارتيد » فى جنوب أفريقيا . لكن لا يمنعنا هذا من الاعتراف بصديق نداءات ومجهودات بعض دول الشمال ، وبعض قطاعات معينة فى أوساط رجال الفكر والفن والثقافة وقادة الرأى فى عدد غير قليل من الدول الغربية . لكن الحديث هنا منصب على المحصلة الغالبة للعقلية الغربية العامة .

وهكذا يمكن القول بأنه فى ضوء تفاعلات العوامل والأبعاد المصلحية بين الدول الغربية وجنوب أفريقيا ، فإن هذه الأخيرة تضمن تأييد ومساندة الولايات المتحدة ومعظم دول المجموعة الغربية . وتذكر جيدا أنه من الصعب أن تتخلى عنها مهما كانت الظروف والملايسات الدولية . ولذلك فإن جنوب أفريقيا تتصرف بحماس واضح على هذا الأساس . باعتبارها - فى التحليل النهائي - « حامية متقدمة » للمصالح الغربية فى هذه المنطقة من العالم .

ملامح السياسة الأمريكية تجاه الجنوب الأفريقى :

تشكل الملامح العامة للسياسة الأمريكية تجاه الجنوب الأفريقى فى ضوء مصالحها الحيوية فى المنطقة ، من خلال الأبعاد والعوامل الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية والايديولوجية على النحو السابق شرحه آنفا ، فضلا عن حرصها الشديد على اقتفاء أثر أى محاولة للتغلغل السوفيتى أو السيطرة الشيوعية فى المنطقة . ومهما اختلفت أساليب الادارة الأمريكية - فى عهد أى رئيس أمريكى - فى اقتراباتها السياسية ومعالجتها لمشكلات المنطقة ، فإن سياسات الولايات المتحدة تجاه الجنوب الأفريقى تدور جميعا حول حقيقة رئيسية واستراتيجية محورية : الاحتفاظ بالدور الأساسى سياسيا واقتصاديا لجنوب أفريقيا فى شئون المنطقة . وإذا كانت واشنطن تظاهرت - أحيانا - ومعها الدول الغربية بتشجيع منظمة « الساداك » SADC أى منظمة مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الأفريقى التى أنشئت عام ١٩٨٠ (لتقديم العون والمساندة لدول الجنوب الأفريقى لتلافى الآثار الضارة لتطبيق المقاطعة ضد جنوب أفريقيا) ، فإن ذلك لا يغير من جوهر الموقف الأمريكى - الغربى تجاه منطقة الجنوب الأفريقى .

أن تأمل تطور العلاقات الأمريكية مع كل من أنجولا وموزمبيق - على نحو خاص - يعطينا العديد من المؤشرات بصدد الموقف الأمريكي من الجنوب الأفريقي . فقد أصرت السياسة الأمريكية ، في تعاملها مع كل من هاتين المستعمرتين البرتغاليتين السابقتين ، على اشتراط تخلصها من أى وجود سوفيتى أو كوبي فيهما . كشرط مسبق لاقامة العلاقات الدبلوماسية . وللمتنع بالمساعدة والقروض الأمريكية . وقد استخدمت السياسة الأمريكية حيالهما - كما فعلت مع باقى دول الجوار والمواجهة مع جنوب أفريقيا ، أساليب الاغراء بالمنح أو التهديد بالمنع . على سبيل المثال ، فقد حدث فى فبراير ١٩٨٤ - أثناء اجتماعات منظمة « الساداك » أن كشفت بعض الوفود الأفريقية النقاب عن وقوع ضغوط أمريكية قوية على بعض بلاد الجنوب الأفريقي مفادها أن الولايات المتحدة قد عرضت تقديم المساعدة فى اقامة مركز لأبحاث مقاومة الجفاف فى المنطقة . وكان من المقرر أن يتخذ هذا المركز من هراى ، عاصمة زيمبابوى ، مقرا دائما له ، بيد أن الحكومة الأمريكية عادت فاشتترطت - فى آخر لحظة - ألا تستفيد من أبحاث هذا المركز ومن البرامج التدريبية فيه . أى من الدول الاشتراكية الثلاث فى الجنوب الأفريقي والتي هى : أنجولا وموزمبيق وتنزانيا . ولم تجد دول منظمة « الساداك » - أمام ذلك بدا من أن ترفض الشروط الأمريكية . وغير خاف ما فى هذا المثل من دلالات ومؤشرات عدة ترتبط بنهج السياسة الأمريكية تجاه منطقة الجنوب الأفريقي . ويحلو لواشنطن - دائما - أن تطبق مع دول هذه المنطقة - كما تفعل مع بعض المناطق الأخرى فى العالم الثالث - ما يسكن تسميته بدبلوماسية « العصا والجزرة » . فالعصا لمن لا يطيع ، فى يد ، وأما اليد الأخرى فتلوح بالجزرة لمن يوافق ويساير السياسات الأمريكية . وتعلم واشنطن جيدا مدى تناهى صعوبة الأوضاغ

الاقتصادية فى عدد غير قليل من دول الجنوب الأفريقى ، وكم من مرة كانت « جزيرة واشنطن » ضئيلة لا نسمن ولا تغنى من جوع ، وكم من مرة كانت « العصا » غليظة . . . بل وكم من مرة أخطت واشنطن إشارة الضوء الأخضر لبريتوريا لتقوم هى بمهمة امساك واستخدام عصاها الغليظة لتهوى بها على رؤوس جيرانها الأفارقة ، وخاصة أنجولا . (وقد سبقت الإشارة آنفا لبعض الأمثلة المحددة فى هذا الصدد) .

الارتباط البناء :

تطبق الولايات المتحدة - فى السنوات القليلة الماضية - مع الجنوب الأفريقى سياسة تطلق عليها تعبير « الارتباط البناء » Constructive Engagement ، « ، والذي يعنى - إجمالا - أن واشنطن تتدخل فى المنطقة بالقدر الذى يحقق مصالح كافة الأطراف فى المنطقة (ربما فيها جنوب أفريقيا بطبيعة الحال) . وبالقدر الذى تتحقق من خلاله مصالح المنطقة ككل ، ويبعد عنها مخاطر الارتقاء فى أحضان الكتلة الشيوعية . وفى إطار هذا « الارتباط البناء » تقدم الولايات المتحدة مساعداتها لدول المنطقة من أعضاء منظمة « الساداك » .

ويبدو أن شعار أو مقولة « الارتباط البناء » هذه لا تعدو - فى الحقيقة - كونها مجرد « واجهة أنيقة » تختفى وراءها كل أهداف السياسة الأمريكية فى المنطقة . وكل مصالحها ومصالح حليفها جنوب أفريقيا . أما دول الجوار الأفريقى « حتى مكان جنوب أفريقيا من غير البيض » فلن يجدوا نفعا يذكر وراء ذلك « الارتباط البناء » ، ولن يجنوا من وراءه الا الحصرم .

لقد عبر عن هذا المعنى السابق تقريبا « الأب ديزموند توتو » ،

وهو القس البروتستانتي الأسود من رعايا جنوب أفريقيا .
والحاصل على جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٨٤ . فلقد تساءل
« توتو » - الذي لم يخف مرارته الشديدة - « والى أين - يا ترى -
سوف يقود « الارتباط البناء » الأمريكي . هذه المنطقة ؟ وهل هو
حقا لصالح دول هذه المنطقة أو هو فقط لصالح جنوب أفريقيا
وحدها ؟ »

ولقد أجاب عن تساؤلاته بنفسه . فرأى ألا جدوى ولا نفع
يرتجى لصالح الأغلبية السوداء سواء في جنوب أفريقيا أو في
ناميبيا . ولقد أشار - بصراحة تامة - الى ما يتضمنه المنطق
الأمريكي من تناقض ورياء ، اذ بينما فرضت إدارة ريغان
«العقوبات» على بولندا ثم على نيكاراغوا ، فانها لم تفعل الشيء نفسه
مع جنوب أفريقيا التي - بدلا من ذلك - تدافع عنها وتستخدم
« الفيتو » لصالحها .

ولما وجد الأب « توتو » أن « الارتباط البناء » لم يحقق
استقلال ناميبيا أيضا ، انتهى الى المطالبة بضرورة ممارسة الولايات
المتحدة لكل ما تحت يدها من وسائل للضغط على جنوب أفريقيا
من أجل تحقيق المطالب العادلة للشعب الأسود في جنوب أفريقيا .
وفي ناميبيا (١) .

الموقف الأمريكي ومحاولة احتواء النعمة الأفريقية والعالمية ضد « الأبارتيد » :

لم يكن ممكنا أن نتجاهل السياسة الأمريكية الى ما لا نهاية ،
حملة الرأي العام الأفريقي والعالمي ضد نظام التفرقة العنصرية في

(١) راجع : مجلة Jeune Afrique . عدد ٢٤ أبريل ١٩٨٥ .

جنوب أفريقيا . وضد تحدى هذا النظام لارادة الجماعة الدولية المطالبة بتصفية المحتوى العنصرى للدولة وتطبيق مبادئ حقوق الانسان والمواطنة ، والداعية الى ضرورة التحقيق الفورى لاستقلال ناميبيا . تلك الحملة التى اشتدت قوتها فى السنوات الأخيرة - بصفة خاصة - والتى وجدت التعبير عنها فى أكثر من مظهر ، سواء على مستوى النشر على نطاق واسع . أو على مستوى الندوات السياسية والفكرية والقانونية والثقافية ، أو على مستوى المؤتمرات الدولية . وخاصة مؤتمر باريس (يونيو ١٩٨٦) الذى أسفر عن الاتفاق على تطبيق العقوبات الالزامية الشاملة ضد جنوب أفريقيا ، بحيث تكون عقوبات الزامية (اجبارية) شاملة تطبيقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . والمؤتمر الدولى لتحقيق الاستقلال الفورى لناميبيا ، الذى انعقد فى فيينا فى يوليو ١٩٨٦ .

ازاء ذلك . كان لزاما على السياسة الأمريكية المؤيدة والمساندة لنظام الأقلية البيضاء فى جنوب أفريقيا ، أن تجرى بعض التعديلات « الانتقائية » فى مظاهر تعاملها السياسى مع جنوب أفريقيا ومنطقة الجنوب الأفريقى . تلك التعديلات لم تكن - فى حقيقتها - أكثر من مجرد « التجميل » المظهرى ، وان بقى الجوهر على ما هو عليه ، بسبب بسيط بسيط مبناه أن المصالح الأمريكية والغربية مع جنوب أفريقيا ، مازالت - فى الواقع - على ما هى عليه دون تغيير ما .

فأمام ضخامة الحملة المتزايدة لفرض عقوبات على جنوب أفريقيا ، وأمام اتساع نطاقها على النحو الذى أشرنا اليه ، وأمام كثافة الضغط المتصل للحركات والمنظمات والهيئات المناهضة « للأبارتيد » - محليا وأفريقيا وعالميا - فقد اضطر الكونغرس الأمريكى الى اصدار بعض التشريعات التى تقضى بفرض نوع من « العقوبات الاختيارية أو الانتقائية » « Selective » ضد جنوب أفريقيا ، على الرغم من اعتراض حكومة الرئيس « رونالد ريجان »

بشدة على مبدأ فرض « عقوبات الزامية شاملة » . وعلى الرغم من الحقيقة التي مؤداها أن الولايات المتحدة هي الشريك التجارى الرئيسى لجنوب أفريقيا فى العالم كله . على نحو ما سلفت الإشارة .

وقد تمثلت أهم نتائج تطبيق تشريعات الكونجرس بحرق العقوبات الانتقائية ضد جنوب أفريقيا فى عدد من المظاهر . مثل

- خلال عام ١٩٨٥ : أقدمت ثمانية وعشرون شركة على إلغاء أنشطتها فى جنوب أفريقيا ، بينما كان عددها فى عام ١٩٨٤ سبع شركات فقط ، وكان عددها فى عام ١٩٨٣ ست شركات .

- ومع نهاية عام ١٩٨٦ : قامت عشرون ولاية أمريكية وحوالى خمسين مدينة بسحب أموالها العامة من الشركات التى تستثمر أموالها فى جنوب أفريقيا .

بيد أن الحكومة الأمريكية - رغم ذلك - ما زالت تلتزم بسياسة « الارتباط البناء » فى الجنوب الأفريقى ، مع أن حكومة الرئيس « ريجان » كانت قد شكلت لجنة فى فبراير ١٩٨٧ مهمتها البحث فى مدى فعالية هذه السياسة : سياسة الارتباط البناء . حيث قدمت تقريرا أوضحت فيه - صراحة - فشل هذه السياسة وأوصت الادارة الأمريكية بأن تبادر - بدون ابطاء - الى أن نبذل جهودها من أجل دعم وتوثيق صلاتها مع الأغلبية السوداء . ورغم ذلك فإن الحكومة الأمريكية قد صوتت فى فبراير وأبريل ١٩٨٧ فى مجلس الأمن ضد العقوبات الالزامية والشاملة على جنوب أفريقيا ، من خلال استخدامها حق الفيتو ، جنبا الى جنب الحكومة البريطانية . وقد أيدهما كذلك حكومة ألمانيا الاتحادية فى ذلك الموقف السياسى الصريح المعارض لآى نص يطلب من الأمم المتحدة فرض عقوبات الزامية على جنوب أفريقيا . وفى ذلك الترجمة الحقة

للعنى الارتباط المصلحي العضوى بين هذه الدول الغربية - من جهة . وجنوب أفريقيا من جهة أخرى . حتى لو اقتضى الأمر - وهم يصدد تقديم المساندة الخارجية لها - أن يتحدوا ارادة الجماعة الدولية بأكملها .

رحتى على الصعيد الداخلى فى الولايات المتحدة . حاولت ادارة الرئيس « ريجان » عرقلة قرارات الكونجرس بفرض العقوبات الانتقائية على جنوب أفريقيا . باستخدام الرئيس « حق الاعتراض / الفيتو » عليها . غير أن مجلس الشيوخ تصدى لهذه المحاولة من جانب الادارة وقام بإلغاء الفيتو الذى استخدمه ريجان على مشروع القانون الذى كان قد أقره مجلس النواب الأمريكى فى ٣٠/٩/١٩٨٦ . ويصر هذا القانون على فرض عقوبات اقتصادية (احسارية) على جنوب أفريقيا مثل حظر استيراد الصلب ، واليورانيوم ، والفحم والنسيج ، والمركبات العسكرية ، والمنتجات الزراعية والغذائية ، ووقف الاستثمارات الجديدة ، أو منح قروض مصرفية جديدة لجنوب أفريقيا .

ولقد كان مؤتمر القمة الأفريقية الثالثة والعشرين (يوليو ١٩٨٧) واضحا حين تناول علاقة المساندة الأمريكية لجنوب أفريقيا . فلقد أدان ادارة ريجان لاستمرار دعمها العسكرى لنظام جنوب أفريقيا ، وقرر هذا المؤتمر ايفاد وفد من ثلاثة وزراء يرافقهم السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية (السيد/عبدى عمرو) الى الكونجرس الأمريكى للكشف عن التدخل الأمريكى فى الشئون الداخلية لأنجولا . وبهذا المناسبة أكد المؤتمر على قراراته السابقة بشأن جعل أفريقيا خالية من الأسلحة ، معربا عن انزعاجه الشديد لحيازة حكومة جنوب أفريقيا العنصرية القدرة النووية واستمرار تطويرها للأسلحة النووية .

وبالمثل فقد أدان المؤتمر تحالف إسرائيل وجنوب أفريقيا وتعاونهما خاصة في المجال النووي الذي يشكل تهديدا للقارة الأفريقية ومنطقة الشرق الأوسط .

ويقودنا هذا الى تحليل العلاقة الخاصة بين جنوب أفريقيا واسرائيل في اطار المساندة الاسرائيلية لحكومة الأقلية العنصرية البيضاء الحاكمة في بريتوريا .

المساندة الاسرائيلية

العلاقة الخاصة بين جنوب أفريقيا واسرائيل ، ودورها في تهديد أمن دول الجوار والمواجهة مع جنوب أفريقيا :

سبق أن ألمحنا في مقدمة هذه الدراسة الى وجود أشياء كثيرة مشتركة بين كل من جنوب أفريقيا واسرائيل . فهناك ظروف النشأة التاريخية المتشابهة ، وهناك طبيعة الايديولوجية السياسية التي تؤمن بها كل منهما ، والتي تؤدي في النهاية الى تبني فكر عنصري . وهناك التشابه بينهما في تبني مذهبية أن الشعب في كل منهما ، هو « شعب الله المختار » مع الاختلاف في الأصل الذي نبتت فيه مذهبية كل منهما ، فعند اليهود الاسرائيليين تنبع من التفسير الصهيوني المنحرف للتوراة ، وعند البرتستانت من أحفاد البوير تنبع من تفسيرهم الذاتي المنحرف للمذهب الكالفني .

كما أن وضعية كل منهما من الناحية الجغرافية السياسية متشابهة ، فكل منهما قد قام على أساس الاستعمار الاستيطاني ، على بقعة من الأرض ادعى أنها « أرض بلا صاحب » ، وسط محيط من الأعداء الطبيعيين لوجوده واستمراره ، لأنه « زرع » في هذه البقعة زراعا . لذلك كان عليه أن يخفى « وجوده الاصطناعي » ،

بالقوة ويفرض بها سلاطا مسلحا ، على جيرانه ويمارس عليهم
غطرسة القوة . وكل منهما زعم مقولة أنه صاحب رسالة حضارية
وأنه رسول الحضارة والمدنية الغربيتين وقد جاء الى بقعته « لتمدين
أولئك البرابرة المتخلفين » . وكل منهما قام - وما زال يقوم -
بدور « الحامية المتقدمة » للمصالح الغربية في منطقته وتأمين تلك
المصالح بكل الطرق والوسائل الأخلاقية وغير الأخلاقية على حد
سواء من منطق « مكيا فيلي » محض . يضاف الى كل ذلك ان
السياسة الاستعمارية البريطانية كانت وراء قيامه ، كل في
منطقته ، بل ان « اللورد بلفور » وزير الخارجية البريطاني الأسبق ،
قد لعب دورا واضحا في قيام كل منهما واخراج « سناريو »
وجوده ، في اطار سعى بريطانيا العظمى للسيطرة على مناطق معينة
من العالم وتأمين مصالحها فيها .

ومن اجل كل ذلك ، كان طبيعيا أن تنشأ علاقة حميمة من
نوع خاص بين النظام في تل أبيب وتوأمة العنصرى فى بريتوريا .
واذا لم يكن الفلسطينيون فى الشرق الأوسط وحدهم الذين دفعوا
ثمن قيام اسرائيل ، ويدفعون ثمن استمرارها ، فان مواطنى جنوب
أفريقيا ليسوا وحدهم أيضا الذين دفعوا ويدفعون فاتورة حساب
زرع وبقاء الوجود واستمرارية النظام العنصرى/الاستعمارى
الاستيطانى فى جنوب أفريقيا . فالعرب فى الشرق الأوسط
يشتركون مع الفلسطينيين - كل حسب موقعه من الصراع - فى
دفع ثمن وبقاء اسرائيل . وبالمثل تدفع دول الجوار والمواجهة مع
جنوب أفريقيا جنبا الى جنب مع مواطنى جنوب أفريقيا ، ثمن
وجود واستمرار النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا . والثمن فى
الحالتين باهظ .

ان العلاقة الخاصة الحميمة بين بريتوريا وتل أبيب - اذا لم
تكن قد قامت من فراغ فانها أيضا قد ترجمت وما زالت تترجم فى

- شكل علاقات مختلفة ومتشابهة في كافة المجالات بين الطرفين .
- بل ان لقاء نظرة سريعة على طبيعة هذه العلاقات القائمة بين الدولتين . لا نخفي حقيقة أن هناك تحالفا حقيقيا - بكل معنى التحالف - قائما بالفعل ومنذ وقت بعيد ، بين هاتين الدولتين .
- من بين هذه المجالات التي يتناولها تعامل الدولتين في علاقاتها الثنائية نجد على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي : -
- التعاون الثنائي في مجال الأمن المتبادل .
- العلاقات المالية والمصرفية الوثيقة .
- التحالف العسكري .
- التعاون الثنائي في تبادل الخبرة والمعرفة في المجال النووي .
- دور اسرائيل في دعم دفاعات جنوب أفريقيا واستكمال تحصيناتها ضد أي احتمالات للخطر الخارجي عليها .
- التعاون في مجال صفقات السلاح مع بعضها البعض ومع طرف (أو أطراف) آخر (أخرى) .
- نصيب كل منهما في الحماية تحت المظلة الأمريكية (اللوبي الأمريكي) .
- دور اسرائيل في مساعدة جنوب أفريقيا في تصنيع القنابل التي خصصت أصلا لحماية نظام الأبارتيد .
- وضمان استمرار سيطرة الأقلية العنصرية البيضاء على السلطة والثروة (١) .
- يضاف إلى كل ذلك حجم التبادل التجاري والمصالح

(١) **لريد بن التصيلات انظر :** James Adams, Israel And South Africa, The Unnatural Alliance, Quarter Books Limited, London, 1984, (218 pp).

الاقتصادية المتبادلة والتي يحرص الطرفان على عدم اذاعة بياناتها الحقيقية . ومن المؤكد أن مبيعات الأسلحة الاسرائيلية الى جنوب افريقيا تظل دائما على الكتمان . والمؤكد أيضا أن هذه الأسلحة لا تستخدم الا ضد الأفارقة ، سواء مواطني ومنظمات جنوب افريقيا السود ، أو دول الجوار والمواجهة مثل أنجولا وموزمبيق وزيمبابوي وزامبيا وغيرها .

وتخشى كل من اسرائيل وجنوب افريقيا أن يكون لقرارات الكونغرس الأمريكى التى أدانت نظام بريتوريا العنصرى أثر فى اضعاف المصالح المتبادلة بين الجانبين . فجنوب افريقيا تساهم فى برامج تنمية الأسلحة الاسرائيلية ويقوم العديد من علماء اسرائيل باجراء أبحاث طبقا لتعاقدات مبرمة مع حكومة جنوب افريقيا . ومن المؤكد أن اسرائيل لن تسمح لقرارات الكونغرس أن تهز هذه المصالح الحيوية بينها وبين نظام بريتوريا . هذا فضلا عن تأثير اليهود فى جنوب افريقيا البالغ عددهم حوالى ١٢٠ ألفا ، اذ تعتبر الجالية اليهودية فى جنوب افريقيا هى الثانية بعد الجالية الأمريكية من حيث القوة الاقتصادية (هناك) (١) .

من كل ما تقدم يلاحظ أن هناك علاقة عضوية وثيقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، ترقى الى مستوى الحلف الحقيقى بينهما ، وتكشف عن الوجه القبيح لكل منهما فى القارة الأفريقية (٢) . كما أن هذه العلاقات تؤكد أنها موجهة فى المقام

(١) راجع : عبد العاطى محمد ، نحو تعاون عربى افريقى أكثر واقعية ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٩٦٥ - ١٣ يوليو ١٩٨٧ - ص ٥٣ .

(٢) وقد أدان بشدة مجلس وزراء خارجية افريقيا فى مشروع قراره المقدم للجنة الافريقية الثالثة والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية (٢٧ - ٢٩ / ٧ / ١٩٨٧) تحالف اسرائيل وجنوب افريقيا وتعاونهما خاصة فى المجال النووى الذى يشكل تهديدا للقارة الافريقية والشرق الأوسط .

الأول - وهما تكن الشعارات التي ترفعها تل أبيب في تغلغلها في القارة السوداء - ضد الأفارقة وأمنهم واستقلالهم ، وخاصة في منطقة الجنوب الأفريقي .

وأمام تصاعد حملة الادانة الدولية والأفريقية والمطالبة بمقاطعة جنوب أفريقيا وتطبيق العقوبات عليها ، فإن من المرجح أن تلجأ اسرائيل في المرحلة المقبلة في علاقاتها المتشعبة مع جنوب أفريقيا الى اخفاء معظم تعاملاتها مع النظام العنصرى هناك ، للالتفاف حول موجة السخط العالمى ضد النظام في جنوب أفريقيا .

وليس من المستبعد - وربما باتفاق ضمنى مع حكومة بريتوريا - أن تتظاهر اسرائيل بوقف أو تخفيض تعاملاتها معها ، بل وربما باصدار تصريحات علنية تدين الأبارتيد ، مع استمرار هذه العلاقات بين الدولتين ، ولكن مع فرض مزيد من السرية والتكتم قدر الامكان . فاسرائيل ان أرادت ذلك لن تعدم الوسائل من أجل الاستمرار في مخططها الدبلوماسى الحالى الرامى الى استعادة مواقعها السابقة في أفريقيا واعادة علاقاتها الدبلوماسية مع أكبر عدد ممكن من الدول الأفريقية ، التى كانت قد قطعتها معها في عام ١٩٧٣ تضامنا مع مصر . وليس من المستبعد أن تضرب اسرائيل عصفورين بحجر واحد ، عندما تصدر تصريحات «مظهيرية» مضادة « للعنصرية » في جنوب أفريقيا : فهي تسير الحملة العالمية والأفريقية المنادية بمقاطعة جنوب أفريقيا من ناحية ، وهى أيضا تخطب ود القارة الأفريقية في اتجاه خطها السياسى نحو إعادة العلاقات الدبلوماسية مع عدد جديد من الدول الأفريقية ، من ناحية أخرى .

ثالثا : حول الجدوى الحقيقية لتطبيق العقوبات ضد جنوب أفريقيا

من المعتقد أن تطبيق العقوبات (مهما اختلفت مسمياتها) ضد جنوب أفريقيا ، سوف يحقق نتائج ايجابية فى المدى البعيد ، اذا مورس بجدية وبطريقة جماعية أو شبه جماعية خاصة اذا ما استند الى قدر كاف من الجبر والالزم . ولعل فى مقدمة النتائج المتوقعة من وراء تطبيق العقوبات تأثير العامل السيكولوجى ذلك أن النظام الاقتصادى لجنوب أفريقيا - وهو اقتصاد ليبرالى - لن يطبق العزلة الدولية ، الى ما لا نهاية . ويمكن أن تلعب الاستثمارات الدولية فى جنوب أفريقيا دورا حاسما فى اتجاه الصالح الأفريقى ، ليس لأنها بالضرورة ضد « الأبارتيد » ، ولكن بسبب خشيتها وقلقها من عدم الاستقرار الداخلى فى جنوب أفريقيا ذاتها ، خاصة بعد تكرار حدوث الاضطرابات العمالية والطلابية السوداء على نطاق واسع ، خلال العامين الأخيرين . وقد بدأت الأنباء تتواتر عن لجوء الكتلة الأفريقية السوداء الى وسائل فدائية جديدة عليها فى جنوب أفريقيا مثل السيارات المفخخة . ولعل التأثير الفعال للعمل الوطنى لحركات التحرير الأفريقى داخل جنوب أفريقيا ، لا يكمن فى جانبه الاستراتيجى للتفاوت الهائل بين إمكاناته الفعلية وإمكانات النظام العنصرى من الناحية العسكرية ، وإنما يكمن فى جانب ما يحدثه من انعكاسات سيكولوجية سلبية على أوضاع الاستقرار الداخلى وهز الثقة فى قدرة ذلك النظام على الحفاظ على الأمن الداخلى فى جنوب أفريقيا فى المدى الطويل . ان هذا القلق النفسى الكامن مضافا اليه ضغوط وتأثيرات الرأى العام الأفريقى والدولى ، يمكن أن يجبر جنوب أفريقيا على تعديل سياساتها الداخلية وتجاه دول المواجهة الأفريقية ، التى أضيرت بشدة من جراء صراعها معها .

ففى الدراسة المقدمة من سكرتارية منظمة مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الأفريقى المعروفة بال «سادك SADCC» الى مؤتمر المنظمة المنعقدة فى هراى فى ٣٠/١/١٩٨٦ ، أوضحت أن أعمال العدوان التى قامت بها جنوب أفريقيا ضد دول المواجهة قد كلفت هذه الدول ما يزيد على عشرة مليارات من الدولارات (١٠ مليار و ١٢٠ مليون دولار) خلال السنوات الخمس منذ قيام هذه المنظمة ، حيث يعتبر هذا الرقم أكبر من اجمالى مجموع حجم المعونات الأجنبية التى حصلت عليها خلال نفس الفترة ، كما يماثل قيمة ثلث صادرات هذه الدول مجتمعة خلال تلك السنوات . ومفردات هذه الخسائر تتوزع على الخسائر المباشرة من الحرب ، وزيادة الانفاق على الدفاع ، ونفقات النقل والطاقة ، وخسائر الصادرات والسياحة . والتهريب ، وما أنفق على اللاجئين وغير ذلك (١) .

هذا بخلاف الخسائر فى الأرواح التى وصلت فى موزمبيق وحدها الى حوالى ١٠٠ ألف قتيل ، ناهيك عن أعداد الجرحى فى دول المواجهة من جراء عمليات جنوب أفريقيا ، والعمليات الأخرى التى يقوم بها عملاؤها من عصابات وجيوش عميلة .

وقد سبقت الإشارة الى شكوى عدد من دول المواجهة الملاصقة لجنوب أفريقيا مثل ليسوتو وبتسوانا وسوازيلاند ، من أنها سوف تعاني بشدة من جراء تطبيق المقاطعة الشاملة على جنوب أفريقيا ، بما ينعكس سلبا على اقتصادياتها التابعة لاقتصاد بريتوريا ، وما يترتب على ذلك من بطالة واسعة النطاق بين القوى العاملة المصدرة من هذه الدول الى مصانع ومناجم « المركز » الصناعى فى أراضى جنوب أفريقيا .

(١) راجع : أحمد طه محمد ، سياسة السلام أو المواجهة فى الجنوب الأفريقى ، السياسة الدولية ، العدد ٨٨ ، أبريل ١٩٨٧ ، ص ٢٣٩ .

لكن على العكس من ذلك فإن بعض الدول الأخرى المحيطة بجنوب أفريقيا ، وإن وجدت أن تطبيق العقوبات الاقتصادية الاجبارية ضد بريتوريا سوف يضر بها أيضا ، لكنها - من ناحية أخرى - قد رأت أن ذلك الوضع سوف يكون أفضل لها وأوفر مما تتحمله مع استمرار النظام العنصرى ، أو ما قد تعانيه إذا تدهورت الأوضاع وعمت الثورة والعنف الاقليم كله .

وهكذا فقد وجدنا مثلا أنه فى حين عارضت سوازيلاند - صراحة - فرض العقوبات على جنوب أفريقيا ، لظروفها المعروفة (بسبب وقوعها كبقعة أرض داخل أراضى جنوب افريقيا ذاتها) ، فإن مالابوى قد لزممت الصمت ، وإن لم تعلن معارضتها لفرض العقوبات ، بينما دعا ملك ليسوتو - فى ٩ أغسطس ١٩٨٥ - دول العالم لدى تطبيقها للعقوبات بأن تراعى حجم المعاناة التى سوف تتحملها الشعوب الافريقية . وأن تزيد بالتالى من معوناتها ومساعداتها لمنظمة « الساداك » .

تطور موقف دول المواجهة من العقوبات :

بينما لا زالت تنزانيا أكثر الدول الأفريقية اقناعا وحماسا فى اتجاه فرض العقوبات ضد جنوب أفريقيا باعتبار أنها السبيل الوحيد للأسراع بتغيير الأوضاع فى جنوب أفريقيا ، مع الاستمرار فى تعبئة الرأى العام والبدء بتطبيق المقاطعة بالدول الأقل تعرضا لانتقام العنصرى ، فإن زامبيا - التى هى رئيسة مجموعة دول المواجهة - قد بدأت الحديث عن « التدرج » فى تطبيق العقوبات بل والحديث عن « المقاطعة الاختيارية Selective » ، وليست الاجبارية أو الالزامية وربما أسهمت الظروف الاقتصادية المتردية فى زامبيا فى تعديل موقفها عما كان عليه فى السابق . أما موزمبيق فمن الملاحظ أن الأوضاع الاقتصادية فيها - فى المرحلة

الراهنه - تتسم بأنها غاية فى السوء والتردى مقارنة بغيرها ، وقد أصبحت تطالب بالمساندة الاقليمية لها من باقى جيرانها ، بعدما بدأت جنوب أفريقيا السعى فى فرض عقوبات مضادة من بينها الاستغناء عن عدد كبير من العمال الموزمبيقيين * (وقد سلفت الإشارة الى الأهمية الحيوية التى تمثلها تحويلات عمالها فى جنوب أفريقيا الى ذويهم وبلادهم ، فى اقتصاد البلاد) * وفى هذا الاطار العام للأوضاع الاقتصادية البالغة السوء ، بدأ الحديث - فى الآونة الأخيرة - عن احتمالات تغيير هيكل فى الاقتصاد والسياسة فى موزمبيق * (ويستدل بعض المراقبين على ذلك من صدور مجموعة قرارات اقتصادية فيها خلال شهر فبراير ١٩٨٧ ، استجابة لنصائح صندوق النقد الدولى) *

وفى هذا المناخ العام ، وبينما يكاد الحديث لا ينقطع عن ضرورة تطبيق العقوبات ضد جنوب أفريقيا ، تتردد أنباء أخرى فى اتجاه آخر ، مفادها حدوث لقاءات سرية بين بعض حكام الجنوب الأفريقى وحكام بريتوريا *

فهل يتغلب - فى النهاية - فريق الداعين الى مقاطعة جنوب أفريقيا على أولئك الذين ينادون بما يسمونه الاعتدال والتفاوض مع بريتوريا ، أو العكس ؟ *

سؤال لا نستطيع التكهّن بالإجابة عليه ، لكن الأيام المقبلة هى الكفيلة وحدها بالإجابة ، وإن كانت الصورة لا تدعو لكثير من التفاؤل لصالح الطرف الأفريقى ، خاصة فى المدى القصير *

الموقف المصرى :

فى أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢ قطعت مصر أى علاقة لها بالنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا وأغلقت مفوضيتها هناك نهائيا بدون

أى شكل من أشكال التمثيل فيها ، وتطبق المقاطعة القادمة فى كل المجالات للنظام العنصرى هناك . ولا يكتنف الموقف المصرى من قضايا الجنوب الأفريقى ، عامة ، أى نوع من الغموض أو التردد . وهى دائمة الاعلان عن هذا الموقف فى كل مناسبة تتاح ، سواء على لسان رئيس الجمهورية أو كافة المسئولين المصريين عن السياسة الخارجية المصرية . وقد أكد الرئيس حسنى مبارك موقف مصر - على سبيل المثال - فى كلمته يوم ٢٥ مايو ١٩٨٧ بمناسبة ذكرى اصدار ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية (عام ١٩٦٢) ، فى احتفال حضره السفراء الأفارقة وممثلو حركات التحرير الأفريقية بالقاهرة . مثلما سبق أن أكد هذا الموقف أيضا أمام اجتماع هيئة مكتب منظمة الوحدة الأفريقية (القمة المصغرة) المنعقدة فى القاهرة فى مارس ١٩٨٧ . وتؤكد مصر موقفها فى كل اجتماعات القمة والاجتماعات الوزارية لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وخارج المنظمة ، فضلا عن أن مصر لا تقيم أى علاقة مع النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا ، فهى ترفض تماما العنصرية والتمييز العنصرى شكلا ومضمونا . وهى تؤيد فرض عقوبات اجبارية شاملة على جنوب أفريقيا ، وهى تستنكر اعتداءات النظام العنصرى سواء على الشعب الأفريقى داخل جنوب أفريقيا أو على دول وشعوب المواجهة الأفريقية .

وقد لعبت الدبلوماسية المصرية - ولا زالت - أدوارا نشطة فى استصدار كل القرارات الدولية التى تدين ممارسات النظام العنصرى واعتداءاته على جيرانه . كما ضمنت موقفها الصريح من جنوب أفريقيا ومن عدوانها على جيرانها فى كل البيانات والاعلانات الرسمية التى تصدر بمناسبة زيارة وفود رسمية من بعض دول المواجهة الى القاهرة ، أو بمناسبة زيارة كبار المسئولين المصريين

لاحدى هذه الدول ، وكلها كانت تعبر عن مساندة مصر الأفريقية
لدول خط المواجهة .

ولا يقتصر الموقف المصرى من جنوب أفريقيا وأمن دول الجوار
والمواجهة الأفريقية معها ، على مجرد اعلانات الادانة والشجب .
لكنها تتخذ خطوات عملية للتعبير عن موقفها من قضية أمن دول
الجوار الأفريقى لجنوب أفريقيا ، مثل :

- مساعدة حركات التحرير الأفريقى فى منطقة الجنوب
الأفريقى ، سواء من خلال منظمة الوحدة الأفريقية (لجنة
التنسيق لتحرير أفريقيا مثلا) أو على المستوى الثنائى .
ماديا وعسكريا ومعنويا واعلاميا ، كما أنها تسمح بفتح
مكاتب لها فى القاهرة ، مثلما هو الحال بالنسبة لمكتب
منظمة صوابو فى القاهرة .

- تقديم المنح والمساعدات الثقافية لعدد كبير من أبناء جنوب
أفريقيا من الأفارقة السود فى الأزهر الشريف وفى
معاهدها وجامعاتها ، كما تفعل نفس الشئ مع كل دول
المواجهة الأفريقية .

- قيام مصر بدور نشط وفعال فى هرارى من أجل انشاء
« صندوق دعم أفريقيا » (عام ١٩٨٦) لمساندة دول خط
المواجهة الأفريقية ، وهو الصندوق الذى أنشأته دول عدم
الانحياز .

- مساعدة مصر لمعظم دول خط المواجهة ماديا وعسكريا وفنيا
واعلاميا ، وفى الأروقة الدولية من أجل تقوية صمودها
أمام اعتداءات نظام الأقلية العنصرية فى جنوب أفريقيا ،
بما فى ذلك تبادل زيارات كبار المسئولين العسكريين مع

دول خط المواجهة لتبادل المعارف والخبرات التي تبيد
في عمليات المواجهة المسلحة ضد النظام العنصرى فى
جنوب افريقيا ، لاقتناع مصر بحيوية النضال العسكرى
لشعوب الجنوب الأفريقى ضد قهر النظام العنصرى •

ويدل منحى العلاقات المصرية مع دول خط المواجهة الأفريقية
على التصاعد المستمر الايجابى فى هذه العلاقات وتوثيقها ، وزيادة
فعالية الدور المصرى ، خلال السنوات الخمس الأخيرة ، سواء على
مستوى العلاقات الثنائية ، أو من خلال التعاون الجماعى عبر منظمة
الوحدة الأفريقية ، وغيرها من المنظمات الدولية •

الموقف المصرى من قضايا الجنوب الأفريقى كما تبلور فى القمة الثالثة والعشرين لمنظمة الوحدة الأفريقية :

وقد تبلور الموقف المصرى من قضايا الجنوب الأفريقى بكل
وضوح أمام القمة الافريقية الثالثة والعشرين لمنظمة الوحدة
الأفريقية (٢٧ - ١٩٨٧/٧/٢٩ بأديس أبابا) بشكل لا يدع مجالا
للشك أو الالتباس • فقد تحدث الرئيس مبارك يوم ١٩٨٧/٧/٢٨
أمام تلك القمة عن الوضع فى الجنوب الأفريقى الناجم عن السياسة
العنصرية والممارسات القمعية الصارخة لنظام الأقلية الحاكم فى
بريتوريا والعدوان السافر الذى يرتكبه ضد دول المواجهة ويلجأ
فيه الى استخدام كافة الأساليب غير المشروعة التى كان آخرها
استخدام مجموعات من المرتزقة تزعم أنها تمثل حركة مناهضة
للتحرر الوطنى ، كل هذا الى جانب وقوفه ضد تنفيذ قرار مجلس
الأمن الخاص باستقلال ناميبيا (القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) فى
١٩٨٧/٩/٢٩) •

وأعلن الرئيس مبارك تأييده للاقتراح المقدم من الرئيس

الكونجولى « دينى ساسو انجيسو » الخاص بتوجيه نداء الى المجتمع الدولى لاتخاذ اجراءات محددة بهدف اجبار نظام الاقلية العنصرى المتسلط على الحكم فى بريتوريا على التخلي عن سياساته غير الانسانية وممارساته القمعية التى تشكل تحديا خطيرا للمجتمع الانسانى . وقد علق الرئيس مبارك على هذه النقطة بقوله :

« وربما اعتقد البعض أنه لا جدوى من توجيه مثل هذه النداءات والمضى فى بذل هذه الجهود على أساس أن المواقف السياسية فى عالم اليوم ، تقوم على المصالح والأطماع لا على الأخلاقيات والمبادئ ، غير أنه يظل من واجبنا ألا نترك وسيلة إلا أتبعناها سعيا لتحقيق أهدافنا ، ونأمل أن يكون هذا النداء الذى يتضمن الموافقة على فرض عقوبات اجبارية شاملة على نظام بريتوريا خطوة تؤدى الى خطوات أخرى تنتهى بحمل دعاة التفرقة العنصرية نظام « الأبارتيد » على التسليم بالحق والواقع » .

وقد حرص الرئيس مبارك - على هامش قمة أديس أبابا - على الالتقاء بعدد من زعماء دول المواجهة وفى مقدمتهم رئيس زامبيا (رئيس مجموعة دول المواجهة) ورئيس تنزانيا ورئيس وزراء زيمبابوى ورئيس بتسوانا ورئيس موزمبيق ، حيث تباحث معهم حول قضايا الجنوب الأفريقى ، وما يمكن لمصر أن تسهم به فى حل هذه القضايا .

المبحث الثالث

قضية استقلال ناميبيا

الاقليم والسكان :

« ناميبيا » هو الاسم الذى أطلقته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٦٨ على ما كان يعرف من قبل باقليم « جنوب غرب أفريقيا » . فلعلها المرة الأولى فى التاريخ التى يحدث فيها مثل هذا . ناميبيا - اذن - هى أحد أقاليم منطقة الجنوب الأفريقى ، وهى اقليم مترامى الأطراف ، يبلغ اجمالى مساحتها حوالى ٨٢٥ ألف كيلو متر مربع ، وهى بذلك تزيد عن مساحة كل من بريطانيا وفرنسا مجتمعتين .

تقع « ناميبيا » فى الجزء الجنوبى الغربى من القارة الأفريقية يحدها المحيط الأطلنطى غربا ، وأنجولا شمالا ، وزامبيا من الشمال الشرقى ، وبتسوانا شرقا ، وجنوب أفريقيا جنوبا .

تغطى المناطق الصحراوية المترامية جميع أراضيها تقريبا ، اذ هناك صحراوان : احدهما صحراء الناميب الممتدة على طول

الساحل ويتراوح عرضها ما بين الثمانين والعشرين كيلو مترا .
والأخرى هي صحراء كلهارى الواقعة فى الجزء الشمالى والشرقى
من الأقليم على طول الحدود مع بتسوانا . ويصل متوسط معدل
الأمطار فى جميع أنحاء ناميبيا ما بين مائتين وأربعمائة مليمتر
سنويا .

يبلغ تعداد السكان فى ناميبيا حوالى المليون ونصف المليون
نسمة ، غالبيتهم الساحقة من الأفارقة السود (قبائل البانتو
والبوشمان والافامبو) ، إضافة الى أقلية من أصل أوروبى ،
وبضعة آلاف من أجناس مختلفة . ويعيش معظم السكان فى المنطقة
الشمالية من الأقليم . وتسيطر الأقلية البيضاء على اقتصاديات
الأقليم .

أخذ إقليم ناميبيا اسمه من صحراء « ناميب Namib »
والمشتق أصلا من اسم جماعات « الناما Namas » وهى من القبائل
التي كانت تعيش فى هذه المنطقة .

عاصمة ناميبيا هى مدينة « ويندهويك Windhoek » .

الخلفية التاريخية :

خضعت « ناميبيا » - أو إقليم جنوب غرب أفريقيا - للاستعمار
الألمانى منذ أيام « بسمارك » . فقد ظهر نشاط الألمان فى الإقليم
على يد « شركة الهند الشرقية الألمانية » عام ١٦٥٢ باقامة مستعمرة
من المزارعين الأوربيين . وكان نزول الألمان فى هذه المنطقة قبل
أن يؤسس البريطانيون مستعمرتهم فى « الكاب » عام ١٧٩٥ بأمد
طويل ، حينما بدأوا فى الحصول على المعاهدات لامتلاك أراضى فى

هذه الجهات شأنهم شأن البريطانيين وغيرهم (١) فى الحقبة الاستعمارية .

وقد « استقر الألمان فى جنوب أفريقيا ، لكنهم اصطدعوا بقبائل « الهوتنتوت وهم أهالى البلاد الأصليون ، حتى انتهى الأمر فى عام ١٩٠٨ بتمكن الألمان من القضاء على ثورة هذه القبائل (٢) . غير أن الأمر لم يكد يستتب للألمان فى الاقليم حتى نشبت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ، ولم تتمكن ألمانيا من استمرار سيطرتها على هذه المنطقة .

بمجرد أن ضعف النفوذ الألماني فى الاقليم بفعل انشغال ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى ، وتركيزها لمجهودها الحربى فى القارة الأوروبية أساسا ، سنحت الفرصة الثمينة أمام جنوب أفريقيا التى انقضت على الاقليم بالغزو فى عام ١٩١٥ بمساعدة ومباركة الحلفاء ، أعداء ألمانيا فى تلك الحرب . ومنذ ذلك الحين ظل الاقليم تحت السيطرة والاحتلال الفعلى لجنوب أفريقيا . وفى عام ١٩٢٠ - بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها - فقد تم تقنين هذا الوضع الاستعمارى الجديد بوقوع الاقليم رسميا تحت انتداب حكومة جمهورية اتحاد جنوب أفريقيا ، فى ظل عصبة الأمم . ثم حدث فى عام ١٩٤٩ أن أعلنت هذه الحكومة نفسها - من طرف واحد - ضم الاقليم ضما كاملا اليها . ويلاحظ أن اقليم جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا) هو الاقليم الوحيد بين المستعمرات فى العالم كله الذى لم يتغير وضعه السابق من نظام الانتداب (فى ظل العصبة) الى نظام الوصاية (فى أعقاب قيام الأمم المتحدة)

(١) دكتور محمود متولى ودكتور رافت الشيخ ، أفريقيا فى العلاقات الدولية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ١٥٤ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

عام ١٩٤٥) ، كما أنه من الأقاليم الأفريقية التي ظلت تخضع للاستعمار الكامل ولم يحصل على الاستقلال كبقية الدول الأفريقية .
ولا زالت جنوب أفريقيا - من خلال حكومتها وبرلمانها اللذين لا يمثل فيهما غير البيض - تقوم بمهمة التشريع للأقليم فيما يتعلق بعديه من المسائل بما فى ذلك ما يطلق عليه الشئون الأهلية أيضا . وهناك جهاز تشريعى محلى يتكون من البيض وحدهم يتولى مهمة التشريع فى المسائل التى لا يختص بها برلمان جنوب أفريقيا ، ومحظور على غير البيض - قانونا - الدخول فى الانتخابات أو التصويت (١) .

ويعر اليوم أكثر من عشرين عاما منذ أن ألغت الجمعية العامة للأمم المتحدة الولاية التى كانت تمارسها جنوب أفريقيا على ناميبيا ، وأكثر من خمسة عشر عاما منذ أن حكمت محكمة العدل الدولية بأن استمرار وجود جنوب أفريقيا (فى ناميبيا) غير شرعى ، وأنها ملزمة بالانسحاب منها على الفور . كما قررت محكمة العدل الدولية أن الدول ملزمة بعدم الاعتراف بشرعية تواجد جنوب أفريقيا فى ناميبيا ، أو الاعتراف بذلك ضمنا أو تقديم الدعم لجنوب أفريقيا أو الى ادارتها (٢) .

موارد الثروة الطبيعية والامكانيات الاقتصادية الكامنة فى ناميبيا :

يتمتع اقليم ناميبيا بمركز اقتصادى فريد من حيث احتوائه على الكثير من المعادن النادرة والاستراتيجية فضلا عن أنه اقليم غنى

(١) الأمم المتحدة وتصفية الاستعمار ، مجمل لعمل اللجنة الخاصة ذات الأربعة والعشرين عضوا ، مكتب الأمم المتحدة للاعلام ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٢٧ .
(٢) اعلان الحلقة الدراسية عن المركز القانونى لنظام الفصل العنصرى والجوانب القانونية الأخرى للكفاح ضد الفصل العنصرى ، لاجوس ١٣ - ١٦/٨/١٩٨٤ .

بكثير من الثروات الطبيعية الأخرى . فمن هذه المنطقة يخرج نصف الانتاج العالمى من الماس .

وتعتبر ناميبيا المنتج العالمى الأول للفناديوم والليثيوم والبريليوم والوولفرام ، وكلها من المعادن النادرة . بالإضافة الى ذلك ، فان هناك كميات كبيرة من الفضة والرصاص والزنك والمنجنيز والملح ، التى تستخرج من اقليم ناميبيا سنويا (١) .

ويبلغ عدد الشركات الغربية والمتعددة الجنسية وشركات جنوب أفريقيا التى تقوم باستغلال ثروات الاقليم ، حوالى خمسمائة شركة وهؤسسة استثمارية .

وفى مقدمة الشركات والاحتكارات الأجنبية العالمية المسيطرة على اقتصاديات ناميبيا تأتى مجموعة أوبنهايمر ومجموعة دى بيرز .

ان أهمية هذه الاشارة الى الوضع الاقتصادى المتميز لناميبيا ، ترجع الى الدلالات والمؤشرات الموضوعية التى تساعد على فهم الجذور الحقيقية والمادية والواقعية للاشكالات السياسية الدولية التى أثارها الوضع القانونى لاقليم ناميبيا (٢) ، فضلا عن تفسير بعض أسباب تكالب جنوب أفريقيا واصرارها على استمرار سيطرتها على الاقليم ، كما يفسر بعض أسباب التحالف الغربى الاسرائيلى مع جنوب أفريقيا واستمرار المساندة المقدمة من الطرف الغربى الاسرائيلى لبريتوريا - بحكم المصلحة - فى مواجهة كل أمانى وطموحات الدول الأفريقية ، وفى مقدمتها أقطار الجنوب الأفريقى وناميبيا .

(١) راجع : د. بطرس بطرس غالى ، العلاقات الدولية فى اطار منظمة الوحدة الافريقية ، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٤١١ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق مباشرة ، ص ٤١٢ .

وتكفى نظرة على ما يعرف « بخطة أودندال » التى أنبعتها جنوب أفريقيا فى ناميبيا لكى ندرك معنى الترابط العضوى بين المصالح الاقتصادية وتوافق السياسة الخارجية لكل من جنوب أفريقيا والدول الغربية فى هذه المنطقة .

جنوب أفريقيا وتطبيق خطة أودندال لاستنزاف ثروات ناميبيا :

بدأت حكومة جنوب أفريقيا العنصرية - فى عام ١٩٦٤ - فى الاستعداد لتطبيق خطة جهنمية فى ناميبيا ذات شق اقتصادى وآخر سياسى فضلا عن أبعادها الاستراتيجية . عرفت هذه الخطة بخطة « أودندال » . فى جانبها الاقتصادى . كانت تقضى هذه الخطة بتقسيم اقليم ناميبيا الى مناطق للبيض ، وأخرى لغير البيض . وتنفيذا لهذه الخطة جرى تقسيم ٤٠٪ من الاقليم الى أحد عشروطنا أو معزلا أو « بانتوستانا » مستقلا ضمت ٤٩٪ من السكان الأفارقة . وخصص للمستوطنين البيض ٤٣٪ من الاقليم . وتولت سلطات جنوب أفريقيا السيطرة المباشرة على بقية الاقليم . وأصبحت منطقة البيض - فى واقع الأمر - مديرية أخرى من مديريات جنوب أفريقيا ، التى احتفظت بسيطرتها التامة على بقية الاقليم المجزأ ، مع سيطرة تامة على الأوطان « البانتوستانات » المخصصة لغير البيض . معنى ذلك أن ٦٠٪ من الاقليم خصصت لقراية ١٠٪ من السكان الذين هم من البيض ، أو أنها أخضعت للسيطرة المباشرة لادارة جنوب أفريقيا غير القانونية . وتكون منطقة البيض من حوالى ٥٠٦ مليون هكتار من الأراضى الزراعية والحكومية والمدن ومناطق الماس والمنتزهات الطبيعية والرياضية . كما تشمل - وهذا هو الأهم - جميع موارد الاقليم الطبيعية الغنية بالماس واليورانيوم والمعادن الأساسية مثل الكاديون والنحاس والرصاص والقصدير والزنك . كما تشمل أيضا ، معظم قطاعات

التجارة والزراعة وصيد الأسماك . كذلك تضم خليج « والفيس » .
وهو الميناء العميق الوحيد فى البلاد ومركزها التجارى الرئيسى .
وقد واصلت جنوب أفريقيا ، مثلما ظلت تفعل لمدة طويلة ،
استغلالها لهذه الموارد وتصديرها الى خارج البلاد مستغلة العمال
الأفارقة من « البانتوستانات » أو المدن المعزولة بالقرب من مراكز
الصناعة للعمل فى المناجم والمزارع والمصانع (١) .

حركة التحرير الوطنى فى ناميبيا من أجل الاستقلال :

يرجع روح الاستيقاظ الوطنى وبداية انبثاق الشعور الإيجابى
من أجل التحرير والاستقلال الوطنى من ربة الاستعمار الاستيطانى
للاقليم من قبل نظام الأقلية العنصرية البيضاء فى جنوب أفريقيا ،
الى ستينيات هذا القرن ، فى أعقاب حصول عدد كبير من الدول
الأفريقية على استقلالها وتحقيق سيادتها الوطنية على أراضيها .
وقد تبلور هذا الروح - أساسا - عشية قيام منظمة الوحدة
الأفريقية فى عام ١٩٦٣ . ثم كان تغيير اسم الاقليم فى عام ١٩٦٨
من « جنوب غرب أفريقيا » الى « ناميبيا » ، كما قد سلفت الإشارة
حالا ، بمثابة الرمز الوطنى الدافع الى مزيد من اليقظة الوطنية
لدى الشعب الأسود فى ناميبيا .

منظمة « سوابو » والكفاح التحريرى المنظم :

لقد واصلت حكومة جنوب أفريقيا العنصرية تحديدها الصارخ
لكل قرارات الأمم المتحدة - سواء توصيات الجمعية العامة أو

(١) جهود الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا منذ عام ١٩٦٦ . مجلة الصحفى
الأفريقى ، يناير ١٩٨٧ . ص ٢٣ .

قرارات مجلس الأمن بشأن ناميبيا فضلا عن فتوى محكمة العدل الدولية - وبدلا من الرضوخ لهذه القرارات ، تمادت في اجراءاتها المناقبة لكل القوانين والأعراف الدولية ، من أجل احكام سيطرتها على ناميبيا بموجب « خطة أودندال » ، والتي تقضى بإنشاء أوطان مستقلة لغير البيض في الاقليم على أساس قبلى أو عرقى ومنطقة مستقلة للبيض ، برغم تحذير الأمم المتحدة ، لأن تلك الخطة من شأنها أن تسفر اما عن تقسيم الاقليم وتفككه أو أنها سوف تؤدي فى النهاية الى دمجها فى جنوب افريقيا (١) .

واستمرت جنوب افريقيا فى اقامة « البانتوستانات » فى اقليم ناميبيا ، على غرار « الأوطان » التى كانت تنشئها فى ذلك الحين فى جنوب افريقيا ذاتها بموجب سياسة الفصل العنصرى التى تنتهجها ، وواصلت استغلالها المنظم للعمال والموارد الاقليمى وقومها لكفاح شعب ناميبيا من أجل حقه فى تقرير مصيره (٢) .

يمكن القول بأن شعب ناميبيا قد بدأ كفاحه جديا فى عام ١٩٦٩ ضد جنوب افريقيا ، من أجل التحرير من الاحتلال غير الشرعى لبلاده وضد تفتيته لأراضيه الى « بانتوستانات » واستنزافه لموارده الطبيعية واستغلاله لعماله . وقد ردت جنوب افريقيا بتدابير عنيفة من القمع ، أدانتها الأمم المتحدة مرارا ، ابتداء من القاء القبض على أبناء الاقليم ونفيهم فى عام ١٩٦٧ . وقيامها فى عام ١٩٦٨ باعتقال « هيرمان تولفو » مؤسس منظمة شعب جنوب غرب افريقيا - سوابو / SWAPO وهذه الحركة تعترف بها كل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية باعتبارها الممثل الوحيد والحقيقى لشعب ناميبيا . وواصلت سلطات احتلال جنوب افريقيا

(١) المرجع السابق مباشرة .

(٢) نفس المرجع السابق .

فرض تشريعات الفصل العنصرى فى الاقليم بما فى ذلك ما يسمى بقانون الارهاب عام ١٩٦٧ وقانون الأمن الداخلى الذى تم تعديله فى ١٩٧٦ باعتباره تعديلا لقانون قمع الشيوعية . وضمن تلك الاجراءات أعلنت تلك السلطات ثلاثة بانتوستانات (أو معازل) هى : أوفام بولاند ، وكافانجو ، وشرقى كابريفى . كمناطق أمن فى عام ١٩٧٦ ، وكان معنى هذا - فى واقع الأمر - اخضاع حوالى ٥٠٪ من سكان ناميبيا للأحكام العرفية . وعن طريق تعزيزاتها العسكرية فى الاقليم ، تمكنت سلطات جنوب افريقيا من الحفاظ على سيطرتها غير الشرعية على كل اقليم ناميبيا (١) .

وبذلك تستمر جنوب افريقيا - بكل اصرار وعناد - على تحدى ارادة افريقيا وكل المجتمع الدولى ، ضاربة بكل قرارات الأمم المتحدة ، عرض الحائط .

(١) جهود الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا منذ عام ١٩٦٦ . م.س.د. ، ص ٢٤ . هذا وفى مجال عرض « بن جوريراب » وزير خارجية منظمة السوابو للتطورات الأخيرة فى قضية ناميبيا - أمام الحلقة الدراسية التى دعت اليها الجمعية العامة للأمم المتحدة ونظمها مجلس ناميبيا فى بيونس آيرس يوم ٢٠/٤/١٩٨٧ تحت شعار « تحقيق الاستقلال الفورى لناميبيا والتطبيق الفعال للعقوبات ضد جنوب افريقيا » - ذكر « بن جوريراب » أن هناك أكثر من مائة ألف حدى من جنوب افريقيا يحتلون اقليم ناميبيا غير جيش من المرتقة البيض من دول غربية وبعض العملاء من داخل الإقليم نفسه الذين يعملون فى ظل الحكومة العميلة التى فرضتها جنوب افريقيا بالعنف على شعب ناميبيا . وبذلك تحول الإقليم الى ثكنة عسكرية مهمتها الأساسية حماية النظام العنصرى من ناحية وحماية استقلاله الشيع لثروات الإقليم التراطى مع أكثر من خمسمائة شركة غربية وذلك تقضا للمرسوم رقم (١) لمجلس ناميبيا . انظر :

د. محمد السيد سعيد ، استقلال ناميبيا بين العقوبات والغل العسكرى .
صفحة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، عدد ١٥/٥/١٩٨٧ .

غير أن هذا التحدى من قبل نظام حكم الأقلية البيضاء العنصرية المحتل لاقليم ناميبيا ، قد ساعد على زيادة الاحساس بانروح الوطنى عند الأفارقة فى الاقليم ، الأمر الذى وجد ترجمته العملية فى عمل سياسى ووطنى وتنظيمى فى شكل تبثور الكفاح المسلح وحرب التحرير عن طريق العمل الفدائى الذى يتزعمه تنظيم السوابو . وقد تجسد هذا النشاط بشكل فعال مع عام ١٩٧٤ . وفى عام ١٩٧٨ صدر قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الذى يقضى بضرورة حصول ناميبيا على استقلالها الفورى . وكان قد سبق هذا القرار صدور قرار سابق من مجلس الأمن أيضا وهو القرار رقم ٤٣١ فى ١٩٧٧/١٢/٩ الذى يقضى بإنشاء لجنة اشرافية دولية على ناميبيا تعمل على تمهيد الظروف والأوضاع فى اقليم ناميبيا وخارجه من أجل الاستعداد لحصوله على الاستقلال ، وقد أطلق على هذه اللجنة اسم « مجلس ناميبيا » الذى رفضت جنوب أفريقيا الاعتراف به أو التعاون معه . لكن مثل هذه القرارات الدولية قد أعطت السند الشرعى القوى لحركات التحرير الوطنى الممثلة فى منظمة السوابو ، فى كفاحها من أجل استقلال وسيادة ناميبيا . ويقود « سام نجوما » - فى الوقت الحالى - منظمة « السوابو » التى تتخذ من أراضى أنجولا مقرا لها ، وحيث تتركز معسكرات تدريبها ، ولذلك تحظى أنجولا بالنصيب الأوفر من العدوان المستمر من جانب قوات جنوب أفريقيا وجيوش العصابات العميلة لها مثل « اليونيتا » و « رينامو » وغيرهما .

وأمام كفاح التحرير الذى أخذ نطاقه فى الاتساع النسبى . وأمام نجاح عدد من العمليات العسكرية للسوابو ، مع استمرار الضغط الدولى المتزايد والمتصاعد من ناحية ، وأمام زيادة العزلة النسبية للنظام العنصرى من ناحية أخرى خاصة بعد تصفية آخر معاقل الاستعمار « الكلاسيكى » بحصول أنجولا وموزمبيق على

الاستقلال من الاستعمار البرتغالي (فى عام ١٩٧٥) ، فان حكومة جنوب أفريقيا قد سعت الى التخفيف من حدة النقد الدولى بتنظيم ما سمي بالمؤتمر الدستورى (١) .

لكن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد نددت فى عام ١٩٧٥ بهذا المؤتمر الدستورى الذى تحكمه الأقلية البيضاء فى ناميبيا والذى حظر الأحزاب السياسية لغير البيض ، بما فى ذلك منظمة السوابو . فقد اعتبرت الجمعية العامة ذلك المؤتمر بمثابة مناورة من قبل جنوب أفريقيا لدعم احتلالها غير الشرعى لناميبيا من خلال اثاره الانقسامات بين السكان . وبدلا من ذلك ، فقد طالبت الجمعية العامة باجراء انتخابات وطنية حرة تجرى فى ناميبيا باعتبار ذلك مسألة عاجلة تحت اشراف الأمم المتحدة ورقابتها المباشرة .

وفى عام ١٩٧٩ صدر قرار مجلس الأمن رقم ٣٨٥ متضمنا الأساس للمفاوضات اللاحقة التى تستهدف تحقيق تسوية مشكلة لناميبيا نهائيا .

وخلاصة موقف الأمم المتحدة بكافة هيئاتها وتنظيماتها أن نكل شعب ناميبيا - بمعنى الأفارقة وغيرهم - الحق فى الحرية - والاستقلال فى دولة ذات سيادة ، وأن يختار حكومته الشرعية من خلال انتخابات حرة وديموقراطية .

استقلال ناميبيا بين الاهتمام الأفريقى والدولى :

يتصاعد الاهتمام الأفريقى والعالمى فى السنوات الأخيرة بقضية استقلال ناميبيا الذى طال انتظاره . وتحت الضغط الأفريقى وضغط مجموعة عدم الانحياز فى اتجاه الإسراع بحصول

(١) جهود الأمم المتحدة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥ .

ناميبيا على استقلالها ، بدأت جلسات مجلس الأمن يوم ٢٣ مايو ١٩٨٢ خصيصا من أجل مناقشة هذه المشكلة ولاتخاذ الخطوة العملية التالية الكفيلة بتحقيق انهاء احتلال جنوب أفريقيا للأقليم وحصوله على استقلاله . وكانت كل المؤشرات والدلائل - وقتئذ - تشير الى أن استقلال ناميبيا قد بات وشيكاً ، وأنه لن يمر عام ١٩٨٣ الا وقد انضمت هذه الدولة الأفريقية المحتلة الى بقية شقيقاتها الأفريقيات المستقلة . ذلك أنه كانت قد مرت خمسة أعوام كاملة على الخطة التي كان قد رسمها مجلس الأمن بموجب قراره رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ ، السابق الإشارة اليه . فقد كان يتعين في ضوءه الالتزام ببداية وقف إطلاق النار في ناميبيا في مارس ١٩٨١ ، بحيث يلي ذلك مرحلة انتقالية تتم خلالها انتخابات حرة تحت اشراف الأمم المتحدة تقود الى استقلال الاقليم (١) . لكن جنوب أفريقيا كانت قد رفضت توقيع اتفاق وقف إطلاق النار مع منظمة السوابو ، أثناء محادثات جنيف في يناير ١٩٨١ وما زالت تصر على هذا الموقف .

وقامت منظمة الوحدة الأفريقية ومؤتمرات قمة عدم الانحياز بدور ايجابي فعال من أجل تحقيق استقلال ناميبيا . وتزايد هذا الدور في نشاطه المكثف خلال السنوات الأخيرة ، حيث كان وراء العديد من المؤتمرات الدولية في اطار الأمم المتحدة وخارجها . استهدفت هذه المؤتمرات كشف الممارسات القمعية للنظام العنصري في جنوب أفريقيا واجراءاته الاستعمارية الاستيطانية في ناميبيا ، والمطالبة بسرعة تحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا .

(١) راجع في ذلك تفصيلاً :

أحمد طه محمد ، استقلال ناميبيا والعمل الأفريقي المشترك ، السياسة الدولية ، العدد ٧٣ ، يوليو ١٩٨٣ ، من ص ١١١ الى ص ١١٦ .

ومن بين هذه المؤتمرات . المؤتمر الدولي للتضامن مع نضال شعب ناميبيا من أجل الاستقلال (فى مارس - أبريل ١٩٨٢) ، ومؤتمر باريس الدولي أيضا (٢٠ - ٢٧ / ٥ / ١٩٨٣) الذى عقدته لجنة مناهضة الفصل العنصرى /الأبارتيد/ بالأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية . والذى سمي المؤتمر الدولي للعقوبات ضد جنوب أفريقيا .

كان الخط العام لهذه المؤتمرات الدولية وغيرها ينصب على تأكيد حق شعب ناميبيا فى تقرير المصير والاستقلال ، وعدم شرعية احتلال جنوب أفريقيا للأقليم ، والتضامن مع شعب ناميبيا بقيادة منظمة « السوابو » باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للبلاد ، والدعوة الى تطبيق العقوبات الالزامية والاختيارية ضد جنوب أفريقيا بما فى ذلك كل أنواع المقاطعة ، وفى نفس الوقت المطالبة بزيادة دعم وتأييد منظمة السوابو معنويا وسياسيا وماديا وعسكريا .

وما زالت منظمة الوحدة الأفريقية تنادى بضرورة تطبيق القرارات الدولية الصادرة بشأن تحقيق الاستقلال الفورى لناميبيا . واجبار جنوب أفريقيا على الجلاء عن الاقليم ، وتطبيق فرض العقوبات عليها من قبل كل الدول فى العالم . وقد اتضح ذلك خلال الاجتماعات الوزارية واجتماعات القمة الأفريقية الأخيرة - فى قمة الدورة الثالثة والعشرين فى أديس أبابا فى يوليو ١٩٨٧ .

ناميبيا « وسيناريوهات » الحل المستقبلى :

ليس شك فى أن هناك اجماعا شبه كامل عند المجتمع الدولي على أن الحل الوحيد المقبول لمشكلة ناميبيا يتلخص فى ضرورة انتهاء احتلال جنوب أفريقيا لاقليم ناميبيا ، وانسحاب قواتها منه ،

واجراء انتخابات حرة تحت الاشراف الكامل للأمم المتحدة ، بعيدا
عن أى نفوذ لجنوب أفريقيا ، من أجل قيام ناميبيا المستقلة ذات
السيادة والموحدة طبقا لقرارات مجلس الأمن ، وخاصة رقم ٢٨٥
(١٩٧٦) ورقم ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وكذلك رفض أى محاولة لربط
هذا الاستقلال بأى موضوعات خارجية أخرى مثل انسحاب القوات
الكوبية من أنجولا (حيث تقدر بحوالى ٢٠ ألف جندي) .

ويكاد يكون هناك اتفاق كامل - على الأقل من حيث المبدأ -
بأنه يلزم لتحقيق نسوية القضية الناميبية ، أن يتم تطبيق الفصل
السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى يقضى بفرض عقوبات اقتصادية
على الدول التى تهدد السلام العالمى والأمن الدولى ، والمقصود فى
هذه الحالة حكومة جنوب أفريقيا . بطبيعة الحال .

لا خلاف على ذلك باستثناء مجموعة دول المساندة الغربية
وخاصة من قبيل الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الاتحادية
واسرائيل ، التى تعمل على اعاقه أى اجراء دولى جاد يكون من شأنه
تطبيق العقوبات الاجبارية الشاملة على حكومة جنوب أفريقيا ،
بحكم المصالح الحيوية مع جنوب أفريقيا ، كما سلف الشرح آنفا .

ان هناك « سيناريوهين » أساسيين لتصور مستقبل ناميبيا
المستقلة .

السيناريو الأول : وقد عرضه وزير خارجية السوازي
(السيد/جور يراب) فى ندوة الحلقة الدراسية المنعقدة فى بيونس
ايرس فى ٢٠ أبريل ١٩٨٧ حول تحقيق الاستقلال الفورى لناميبيا
والتطبيق الفعال للعقوبات ضده جنوب أفريقيا . يرى هذا
« السيناريو » أن هناك ثلاث مجالات أو مناطق للصراع فى منطقة
الجنوب الأفريقى ، وهى : -

(أ) مشكلة سياسات الفصل العنصرى والعزل العنصرى
(الأبارتيد) ، أو مجمل النظام العنصرى بكل أبعاده .

(ب) مشكلة ناميبيا حيث لم تحصن على استقلالها بعد رغم
كل القرارات والتوصيات الدولية .

(ج) مشكلة أمن دول المواجهة مع جنوب افريقيا .

ويؤكد هذا « السيناريو » على ضرورة التمييز والفصل بين
المشكلات الثلاث ، مطالباً المجتمع الدولى بالتحرك بالتوازي فى نفس
الوقت . ويرى أنه من أجل فرض هذا الحل - بصورة سليمة -
فيجب تمكين الأمم المتحدة من فرض الالتزام القانونى على مختلف
الدول الأعضاء بمقاطعة جنوب افريقيا فى كافة المجالات : عسكريا
وسياسيا واقتصاديا . ويعتبر أن الحكومات الغربية الكبرى خاصة
الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية هي العائق الأساسى دون
احكام هذه المقاطعة الشاملة والملزمة . ويضيف أن هناك بعض
دول العالم الثالث وخاصة فى أمريكا اللاتينية ، تتعامل اقتصاديا
وعسكريا مع جنوب افريقيا ، وتستمر فى اقامة علاقات سياسية
معهما . ويذهب الى أنه من الممكن التغلب على هذه المشكلات من خلال
الضغط الشعبى الذى تقوم به منظمات معادية للعنصرية سواء فى
المجتمعات الغربية المتقدمة أو فى بعض دول أمريكا اللاتينية (١) .

السيناريو الثانى : وقد قدمه الى نفس الحلقة الدراسية
باحث مصرى هو الدكتور محمد السيد سعيد ، وينبنى على تصور
بديل للتصور السابق ، حيث أوضح بأن التمييز بين المناطق أو

(١) د . محمد السيد سعيد ، استقلال ناميبيا بين العقوبات والحل العسكرى ،
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام ، عدد ١٥ / ٥ / ١٩٨٧ ، الصفحة
السادسة .

المجالات الثلاثة لمشكلات جنوب القارة الأفريقية هو تمييز صحيح وواجب على الصعيد القانوني فقط . لكنه غير صحيح وغير واجب على الصعيد الكفاحي العملي . فهو واجب قانونا لأن الحل النهائي يتطلب الاعتراف باستقلال ناميبيا ودعم استقلال دول المواجهة . ولكنه غير صحيح عمليا لأن الحصول على هذا الاستقلال هو بطبيعة عملية كفاحية متحدة عضويا مع الكفاح ضد نظام الأقلية البيضاء ومن أجل تصفية العنصرية في جنوب أفريقيا ذاتها . وهذان الهدفان يستحيلان عمليا بدون مشاركة نشطة من جانب دول المواجهة وكل أفريقيا في عملية التحرير وخاصة في جانبها العسكري ، وهو ما يأتي بهذه الدول الى ساحة المعركة عسكريا وسياسيا بشكل عضوي (١) .

ويركز هذا « السيناريو » - الذي لا يغفل أهمية العوامل الأخرى - على عامل النضال العسكري - السياسي كعامل حاسم للموقف بالنسبة لناميبيا وبقية قضايا الجنوب الأفريقي . ويرى الباحث أنه من غير شك في أن النجاح في فرض العقوبات السياسية والاقتصادية على جنوب أفريقيا سوف يعمق من انكشافها أمام الكفاح من أجل استقلال ناميبيا . ولكن هناك فارقا - فيما يذهب الباحث - بين تعميق الانكشاف من ناحية وهزيمة النظام العنصري من ناحية أخرى .

ويعتقد بأن هذا الهدف الأخير يقتضي قبل كل شيء عملا عسكريا ناجحا ، بل ان امكان فرض العقوبات الاقتصادية والسياسية الملزمة على جنوب أفريقيا من جانب أعضاء المجتمع الدولي وخاصة الدول الغربية مرهون عمليا بتصاعد الكفاح السياسي الجماهيري والعسكري الى الحد الذي ينذر ليس فقط بهزيمة الآلة

١. المرجع السابق مباشرة .

العسكرية العنصرية وانما أيضا بتهديد المصالح الاقتصادية والسياسية للغرب تهديدا فعلا . فالعقوبات المحددة التي وردت في القرارات الأخيرة للجماعة الاقتصادية الأوروبية وفي قرار الكونغرس الأمريكي ، جاءت فقط اثر النضال البطولي للشعب الأفريقي في جنوب أفريقيا ذاتها والذي لم تتوقف انتفاضته العظيمة طوال العامين الماضيين (١) .

ويقترح الباحث « تحقيق وحدة النضال العسكري والاستراتيجية العسكرية بين الحركات الوطنية ودول المواجهة . ويصبح تعزيز دفاعات دول المواجهة هو المهمة الأولى ويتنوها تكوين قدرة هجومية تعمل من مختلف المناطق الحدودية لجنوب أفريقيا الى جانب العمل في قلب جنوب أفريقيا ذاتها عسكريا وسياسيا » . والباحث لا يتجاهل ما قد أصبح للنظام العنصري في جنوب أفريقيا من قوة اقليمية هائلة مما يثير مشكلة عدم التوازن الخطير للقوى في الساحة العسكرية (٢) .

من ثم فان هذا « السيناريو » - في المحصلة النهائية - يعتقد بان الكفاح من أجل تحقيق استقلال ناميبيا بالطرق السياسية والعسكرية مرتبط ارتباطا عضويا بكفاح الشعب الأفريقي في جنوب أفريقيا ذاتها ، وكفاح دول وشعوب منطقة الجنوب الأفريقي ككل ضد النظام العنصري وممارسته القمعية والعدوانية .

وفي رأينا أن كلا من الاقتراحين يكملان بعضهما البعض . ونعتقد أن قادة العمل السياسي والكفاحي سواء بين الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا أو في ناميبيا أو في دول الجوار والمواجهة مع

(١) المرجع السابق مباشرة .

(٢) نفس المرجع السابق .

جنوب أفريقيا متنبهون لهذه الحقيقة الجوهرية . بل ان حل أى مشكلة من المشكلات الأساسية الثلاث فى الجنوب الأفريقى (العنصرى + ناميبيا + أمن دول المواجهة) انما يؤثر ويتأثر - ان سلبا أو ايجابا - ببقية المشكلات الأخرى بنسبة كبيرة . فان الضغط - بكل أشكاله على النظام العنصرى فى اتجاه تغير محتواه العنصرى يساعد فى اتجاه اضعاف قبضته الحديدية على ناميبيا . وفى اتجاه الحد من غلوائه فى استخدام « غطرسة القوة » ضد دول الجوار والمواجهة .. وهكذا .

موقف مصر من قضية استقلال ناميبيا

فى اطار ما تؤمن به مصر من حق كل الشعوب فى تقرير مصيرها وحريتها واستقلالها ، أيدت هذا الحق بالنسبة لشعب ناميبيا ، ونادت بضرورة مساندته بكل الطرق فى هذا الاتجاه .

ولقد أكدت السياسة المصرية - منذ البداية - على خطها الثابت من رفض احتلال جنوب أفريقيا لأراضى واقليم ناميبيا . كما أكدت - بكل وضوح وفى كل مناسبة - على أن وجود قوات لجنوب أفريقيا فى ناميبيا هو غير شرعى وباطل . وتعلن مصر دائما عن تمسكها بضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ بدون أى تأخير ، مع الرفض التام لشروط جنوب أفريقيا (والولايات المتحدة) من حيث الربط بين خروج القوات الكوبية من أنجولا من ناحية ، وبين استقلال ناميبيا من ناحية أخرى . وما زالت مصر تحتل موقعا متقدما بين شقيقاتها الأفريقيات فى مطالبة المجتمع الدولى بضرورة تحمل مسئولياته الجادة تجاه ممارسة كافة أشكال الضغوط - بما فى ذلك المقاطعة الشاملة والاجبارية - على جنوب أفريقيا لارغامها على الاعتراف باستقلال ناميبيا ، واتخاذ الخطوات

التي من شأنها البدء في ذلك في أقرب فرصة ممكنة . وتجهر مصر بهذا الموقف السياسي الواضح في كل المحافل الدولية .

وكانت مصر في طبيعة الدول المبادرة بالاعتراف بمنظمة السوابر باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . كما بادرت بتقديم التأييد السياسي والمعنوي والمادي لهذه المنظمة باعتبارها حركة تحرير وطني تستهدف النضال من أجل تحقيق استقلال ناميبيا . وسمحت لمنظمة السوابر بفتح مكتب لها في القاهرة منذ وقت مبكر ، وقدمت له كل التسهيلات والامتيازات التي تكفل له تحقيق أداء مهامه بيسر وسهولة . وتقدم مصر لتسعب ناميبيا كافة أنواع المساعدة ، بما في ذلك المساعدات المادية والمالية ، سواء من خلال لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا (وهي إحدى أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية) ، أو من خلال الأمم المتحدة وصناديقها ، أو عن طريق الصندوق المصري للتعاون الفني لأفريقيا (وهو أحد الأجهزة التابعة لوزارة الخارجية المصرية) ، حيث استجاب للطلب المقدم من مجلس ناميبيا بسد حاجة معهد ناميبيا التابع للمجلس (ومقره لوساكا) من الأساتذة والمتخصصين .

وتشارك مصر في عضوية مجلس ناميبيا وهو الجهاز الذي خولته هيئة الأمم المتحدة مهمة إدارة إقليم ناميبيا حتى يتحقق له الاستقلال . واختيرت مصر كرئيسة لفد مجلس ناميبيا الذي زار دول أمريكا اللاتينية لتنشيط الوعي بقضية ناميبيا في هذه المنطقة من العالم (١) .

وما زالت مصر متمسكة بموقفها من قضية استقلال ناميبيا .

(١) راجع : أحمد طه محمد ، استقلال ناميبيا والعمل الأفريقي المشترك ، م .

س . ذ . ص ١٦٦ .

خاتمة

كان من المفروض أن تحصل ناميبيا على استقلالها منذ عام ١٩٦٨ . لو كان الأمر متوقفا على قرارات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمؤتمرات الدولية . لكن الأمر - فى حالة ناميبيا - تكثفه الكثير من الملبسات ، وتتحكم فيه مجموعة كبيرة من الاعتبارات المختلفة ، غير القرارات والتوصيات والاعلانات . هذه المجموعة من الملبسات والاعتبارات تتفاعل - فى مجملها - لصالح نظام جنوب أفريقيا وضد الأمانى والتطلعات المشروعة لشعب ناميبيا فى تحقيق استقلاله وحرية وسيادته على أرضه .

فى مقدمة تلك الاعتبارات - مثلا - ما يلى :

١ - تضافر المصالح الغربية من الناحية الاقتصادية مع مصالح نظام الأقلية العنصرية البيضاء فى جنوب أفريقيا ، والابقاء بالتالى على الأمر الواقع هناك . فاقليم ناميبيا - كما سلفت الإشارة - تذر أرضه بثروات ضخمة ووفيرة من المعادن النادرة والمواد الاستراتيجية ، تقوم على استغلالها كبرى الشركات والاحتكارات الدولية والشركات المتعددة الجنسية والتي تمتلكها دول غربية مع جنوب أفريقيا . يضاف الى هذا العامل عامل لا يقل عنه أهمية

وحيوية متمثلا في ذلك الموقع الجيوستراتيجي المتميز الذي يتمتع به اقليم ناميبيا قريبا من رأس الرجاء الصالح باعتبارها معبرا حيويا في طريق التجارة العالمية وفي مجال الاتصالات الدولية .

٢ - ان ما توفر لنظام جنوب أفريقيا من قوة عسكرية ضخمة ، قد جعلها قوة اقليمية مهيمنة ، تفوق قدرات كل دول الجنوب الأفريقي مجتمعة ، وحقق لها ليس فقط قوة الردع الضاربة ، ولكن أيضا امكانية اجهاض أى قوة أخرى مجاورة قبل الاكتمال ، تحت ذرائع الدفاع عن النفس وحق المطاردة ، وغير ذلك .

٣ - ومما يقوى من طول نفس النظام العنصرى في استمرار احتلاله لاقليم ناميبيا (وسيطرته على الأوضاع في كل الجنوب الأفريقي أيضا) ، ما قد تحقق له من مظلة المساندة الخارجية التي تقدمها له معظم دول الغرب الرأسمالى - صاحبة المصلحة المشتركة مع جنوب أفريقيا - وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية واسرائيل .

وفي ضوء هذه الحقيقة يسهل فهم السبب في فشل أى محاولة جادة ومجدية نحو فرض العقوبات الدولية الشاملة ذات الفعالية ضد النظام القائم في جنوب أفريقيا .

٤ - الضعف الواضح في قدرات حركات التحرير الوطنى في الاقليم بالنظر لعدد من العوامل من بينها طبيعة البيئة الصحراوية المكشوفة ، والقلة النسبية في عدد سكانه ، وتخلفهم الثقافى والحضارى ، والانقسام فى صفوفهم بحكم العوامل القبلية أو الشخصية وغيرها . كل هذا بالمقارنة بالقوة الهائلة التى تتمتع جنوب أفريقيا فى مواجهة شعب ناميبيا المغلوب على أمره .

٥ - ضعف الامكانيات الاقتصادية المتوفرة لدى دول أفريقيا

عامة . ودول الجوار الأفريقي بصفة خاصة ، مما يدخلها في بواطن حلقة الفقر المفرغة ، فلا هي قادرة على مساعدة نفسها أصلا ، وهي بالتالى لا تملك يد العون الكافى لتمدها الى شعب ناميبيا الواقع تحت احتلال القوة الفتية القاهرة ممثلة في جنوب أفريقيا . كما ان المنظمات والصناديق الاقليمية التى أنشئت لدعم صمود دول الجنوب الأفريقى - بما فيه ناميبيا - ما زالت غير قادرة على الوفاء باحتياجاتها لتواصل صمودها فى مواجهة تحدى جنوب أفريقيا وهيمنتها اقتصاديا وتجاريا وعسكريا على كل المنطقة .

ومهما تكن أسانيد الحق والشرعية ، فما زالت الحقيقة المرة أن القوى يفرض ارادته بحكم ما توفر له من أسباب القوة ، وهي كثيرة فى حالة جنوب أفريقيا . وما زال الضعيف راضخا صاغرا لارادة القوى .

وتظل المأساة الكثيرة فى الجنوب الأفريقى وناميبيا ، قائمة كصفحة سوداء فى كتاب لعبة الأمم . لكنها تظل فى نفس الوقت أحد التحديات الرئيسية التى تواجه كل أفريقيا ، ولا بد أن تستجيب للتحدى ، لكى تكون أو لا تكون .

دكتور/ خالد محمود الكومى

أهم مراجع الدراسة

أولا : الوثائق :

- ١ - قرارات مجلس الأمن ، وتوصيات الجمعية العامة ، بشأن قضايا ومشكلات الجنوب الأفريقي وناميبيا .
- ٢ - الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والعاقبة عليها (نوفمبر ١٩٧٣) ، بنشرة مركز الأمم المتحدة لمناخضة الفصل العنصرى ، مطبعة الماس - القاهرة - يناير ١٩٨٦ .

٣ - الاعلانات :

- (أ) اعلان بشأن القضاء على جميع اشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد (١٩٨٢/١١/٢٥) ، الأمم المتحدة ، مطابع الماس - القاهرة ، سبتمبر ١٩٨٤ .

- (ب) الاعلان والقرارات المعتمدة من قبل مؤتمر التضامن العربى من أجل التحرير فى الجنوب الأفريقى ، تونس ٧ - ٩ أغسطس ١٩٨٤ ، بنشرة مركز الأمم المتحدة

لمناهضة الفصل العنصرى . مطبعة الماس - القاهرة ،
يناير ١٩٨٦ .

(ج) الاعلان الذى اعتمدته الحلقة الدراسية عن المركز
القانونى لنظام الفصل العنصرى والجوانب القانونية
الأخرى للكفاح ضد الفصل العنصرى المعقودة فى لاجوس
فى الفترة من ١٣ الى ١٦ أغسطس ١٩٨٤ . بنشرة
مركز الأمم المتحدة لمناهضة الفصل العنصرى . مطبعة
الماس - القاهرة ، يناير ١٩٨٦ .

(د) الاعلان الصادر عن المؤتمر العالمى المعنى بفرض جزاءات
على جنوب أفريقيا العنصرية ، المنعقد بدار اليونسكو
بباريس من ١٦ الى ٣٠ يونيه ١٩٨٦ .

(هـ) الاعلان الصادر عن الحلقة الدراسية المعنية بفرض حظر
نفطى على جنوب أفريقيا ، التى نظمتها اللجنة الخاصة
لمناهضة الفصل العنصرى بالتعاون مع حكومة النرويج
فى أوسلو فى الفترة من ٤ الى ٦ ، يونيه ١٩٨٦ .

(و) الحلقة الدراسية الدولية المعنية بحظر شحن الأسلحة
الذى فرضته الأمم المتحدة على جنوب أفريقيا ،
أغسطس ١٩٨٦ .

ثانيا : الكتب :

١ - فؤاد محمد شبل ، غاندى قديس السياسة ، سلسلة قادة
الفكر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

٢ - د . محمود متولى ، و د . رافت الشيخ أفريقيا فى العلاقات

الدولية ، مكتبة الدراسات التاريخية والعلاقات الدولية ،
دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

٣ - د. بطرس بطرس غالى . العلاقات الدولية فى اطار منظمة
الوحدة الأفريقية ، مكتبة الأنجلو المصرية . الطبعة الأولى ،
القاهرة ، ١٩٧٤ .

٤ - برنار ماجوبين ، التطورات السياسية فى تاريخ جنوب
أفريقيا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٨٥ ، (وطبعت
الترجمة العربية بمطبعة الناس بالقاهرة . يناير ١٩٨٦) .

٥ - الأمم المتحدة ، الأمم المتحدة وتصفية الاستعمار ، مجمل
لعمل اللجنة الخاصة ذات الأربعة والعشرين عضوا ، مكتب
الاستعلامات العامة للأمم المتحدة ، نيويورك ، أكتوبر
١٩٦٥ .

٦ - جمال حمدان ، شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان ،
كتاب الهلال دار الهلال ، يوليو ١٩٦٧ .

٧ - وزارة الخارجية المصرية ، مصر ونهر النيل ، القاهرة ،
١٩٨٣ .

٨ - رولاند أوليفر وجون فيج ، موجز تاريخ أفريقيا ، ترجمة
د. دولت أحمد صادق ، مراجعة د. محمد السيد غلاب ،
سلسلة دراسات أفريقية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ،
القاهرة ، يونية ١٩٦٥ .

٩ - كولن ليجوم ، الجامعة الأفريقية ، دليل سياسى موجز ،
ترجمة أحمد محمود سليمان ، مراجعة د. عبد الملك
عوده ، سلسلة دراسات أفريقية ، الدار المصرية للتأليف
والترجمة ، يونية ١٩٦٦ .

- ١٠ - نيزلى جرينر ، سد عال فوق أرض النوبة ، ترجمة على جمال الدين عزت ، مراجعة د. محمد جمال الدين مختار ، سلسلة دراسات أفريقية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٦٦ .
- ١١ - ك. مادهو بانيكار ، الثورة فى أفريقيا ، ترجمة زوفائيل جرجس ، مراجعة محمد محمود الصياد ، سلسلة من الفكر السياسى والاشتراكى ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، أبريل ١٩٦٤ .
- ١٢ - أحمد طاهر ، أفريقيا فى مفترق الطرق ، سلسلة دراسات أفريقية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، يونية ١٩٦٥ .
- ١٣ - شوقى الخشاب ، (تقديم د. عز الدين فريد) ، اتحاد روديسيا ونياسالاند ، قيامه وانهيائه ، سلسلة من الشرق والغرب ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة . ١٩٦٤/١١/٢٥ .
- ١٤ - د. عبد الملك عوده ، سنوات الحسم فى أفريقيا ١٩٦٠ - ١٩٦٩ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

Edem Kodojo .. Et Demin L'Afrique, Stock, Paris, 1985.

United Nations, Apartheid in South Africa, Extracts from the Report of the Special Committee on the Policies of Apartheid of the Government of the Republic of South Africa, (19th Session of the General Assembly), UNITED NATIONS, New York, April 1965.

Petit Larousse Illustré, 1986. Librairie Larousse,
Paris, 1986.

Jean Ziegler, Main basse sur L'Afrique. La recotoni-
sation, Editions du Seuil, Paris, 1980.

Dmitri Georges Lavroff, Les Parties Politiques En
Afrique Noire, que Sais- e ?, Presses Universitaires De
France, Deuxième édetion, 1978.

Frantz Fanon, Peau Noire, Masques Blancs, Editions
du Seuil, Paris, 1952.

المجلات والدوريات :

- السياسة الدولية ، أعداد مختلفة
- الأهرام الاقتصادي ، أعداد مختلفة
- نهضة افريقيا ، أعداد مختلفة
- الصحفي الافريقي ، أعداد مختلفة
- مجلة Je une Afrique . أعداد مختلفة

فهرس

٥	• • • • •	- تقديم
٧	• • • • •	- هذا الكتاب
٩	• • • • •	- مقدمة الدراسة
١٥	• • • • •	- منهج الدراسة
١٧	• • • • •	- الفصل الأول : مصر وأفريقيا
٣٩		- الفصل الثاني : العضلات الثلاث فى الجنوب الأفريقى
		- المبحث الأول : الوضع العنصرى فى جنوب
٤٥	• • • • •	أفريقيا
		الارهاصات والجذور التاريخية لحركة المقاومة
٦٠	• • • • •	والتحريك فى جنوب افريقيا
		- المبحث الثانى : حول قضية أمن دول الجوار والمواجهة
٩١	• • • • •	مع جنوب أفريقيا
		أولا : خصائص التهديد والوسائل الذاتية
		لجنوب أفريقيا لتحقيق كامل السيطرة
٩٦	• • • • •	المحكمة على منطقة الجنوب الأفريقى

١٢٩	ثانيا : المساندة الخارجية لاستمرار الوضع الراهن في جنوب أفريقيا والجنسوب الافريقى بحكم الارتباط المصلحي مع نظام جنوب أفريقيا
١٤٧	ثالثا : حول الجدوى الحقيقية لتطبيق العقوبات ضد جنوب أفريقيا
١٥٥	- المبحث الثالث : قضية استقلال ناميبيا
١٧٥	- خاتمة
١٧٩	- أهم مراجع الدراسة

● صدر من هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ
د. عبد العظيم رمضان
- ٢ - على ماهر
اعداد : رشوان محمود جاب الله
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة
اعداد : عبد السلام عبد الحليم عامر
- ٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة
د. محمد نعمان جلال
- ٥ - غارات أوربا على الشواطىء المصرية فى العصور الوسطى
عليه عبد السميع
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ج ١
لمعى المطيعى
- ٧ - صلاح الدين الأيوبى
د. عبد المنعم ماجد
- ٨ - رؤية الجبرتنى لأزمة الحياة الفكرية
د. على بركات
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل
د. محمد أنيس
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية
محمود فوزى

- ١١ - مائة شخصية مصرية وشخصية
شكرى القاضي
- ١٢ - هدى شعراوى وعصر النوير
د. نبيل راغب
- ١٣ - أكتوبة الاستعمار المصرى للسودان
د. عبد العظيم رمضان
- ١٤ - مصر فى عصر الولاة
د. سيدة اسماعيل كاشف
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامى
د. على حسن الخربوطلى
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر
د. حلمى أحمد شلبى
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى
د. محمد نصر فرحات
- ١٨ - الجوارى فى مجتمعا القاهرة المملوكية
د. على السيد محمود
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين
د. أحمد محمود صابون
- ٢٠ - المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى
د. محمد أنيس
- ٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ج ١
توفيق الطويل

- ٢٢ - نظرات في تاريخ مصر
جمال بدوى
- ٢٣ - التصوف في مصر ابان العصر العثماني ج ٢
توفيق الطويل
- ٢٤ - الصحافة الوفدية
د. نجوى كامل
- ٢٥ - المجتمع الاسلامى
ترجمة : د. عبد الرحيم مصطفى
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة
د. سعيد اسماعيل على
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ج ١
ترجمة : محمد فريد أبو حديد
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ج ٢
ترجمة : محمد فريد أبو حديد
- ٢٩ - مصر فى عصر الاخشيديين
د. سيدة اسماعيل كاشف
- ٣٠ - الموظفون فى مصر
د. حلمى احمد شلبى
- ٣١ - خمسون شخصية وشخصية
شكرى القاضى
- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر
لمعى المطيعى
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الافريقى
د. خالد الكومى

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٩/٨٨٨٨

ISBN - ٩٧٧ - ٠١ - ٢٣٠٥ - ٦

قارئ هذا الكتاب في الوطن العربي سوف يشعر بأنه
يقرأ موضوعا لصيق الصلة به وبوجدانه القومي
فهناك أشياء كثيرة مشتركة بين كل من جنوب إفريقيا
وإسرائيل على رأسها ظروف النشأة التاريخية المتشابهة
وطبيعة الأيديولوجية السياسية التي تؤمن بها كل منهما
وتبنى كل من البلدين فكرة شعب الله المختار مع
الاختلاف في نشأة الفكرة فهي عند الإسرائيليين تنبع من
تفسير الصهيونية للتوراة وعند البروتستانت من أحفاد
البوير تنبع من تفسيرهم الذاتي للمذهب الكالفيني . هذا
فضلا عن أن كلا منهما قام على أساس الاستعمار
الاستيطاني على بقعة من الأرض ادعى أنها ملكه . وكان
عليه أن يحمي وجوده الاصطناعي بالقوة . ويفرض بها
سلاما مسلحا على جيرانه



مطابع الهيئة المصرية

٢٠٠ قرش